

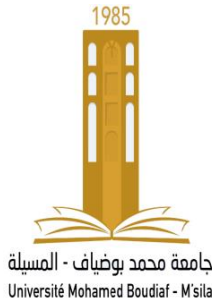
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: DC/09/09

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية

تخصص: علوم تجارية

العنوان:

دراسة تحليلية وقياسية لكفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري
في ظل تحديات التحرير المصرفي

دراسة ميدانية لعينة من البنوك للفترة (2009 – 2016)

إعداد الطالب

دريدي بشير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
شريط صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
برحومة عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
رواجي عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	عضوا مناقشا
خوني راجح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
لعراف فايزة	أستاذ محاضر – أ -	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
مختاري مصطفى	أستاذ محاضر – أ -	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020



قَالَ تَعَالَى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ

الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴿

سورة البقرة الآية: 32

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي في اتمام هذا العمل المتواضع.
كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور المشرف برحومة عبد الحميد
على ما قدمه من نصائح وتوجيهات قيمة لإنجاز هذا العمل.
أشكر كل من الدكتور فاتح سردوك والدكتور عدنان محيريقي
والدكتور أحمد نصير على دعمهم لي.
كما أشكر الدكتور رياض ريمي والدكتور إبراهيم وصيفي تقدير من
خلال مساهمتهما في تقدير نموذج الدراسة القياسية.
إلى جميع زملائي من الأستاذة بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.
كما أشكر لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة هذه الدراسة.

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة ...

إلى والدي الكريمه حفظهما الله...

إلى زوجتي الغالية...

إلى إبني العزيز محمد حفظه الله ...

إلى إخوتي وأخواتي...

إلى الذين حملوا شعلة العلم...

إلى الذين يلتمسون الطريق المستقيم لبناء جيل جديد

على أساس الإيمان والعلم والمعرفة

إلى هؤلاء جميعا...

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس كفاءة إنتاجية المؤسسات المصرفية الجزائرية في ظل التغيرات والتحديات التي أفرزتها البيئة المصرفية الحديثة، من خلال تحليل وقياس الكفاءة الإنتاجية لعينة من البنوك العمومية والخاصة العاملة بالجزائر للفترة (2009-2016)، حيث تم الاعتماد على دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية كنموذج للتقدير.

وخلصت الدراسة إلى نتائج مفادها إمكانية الإحلال بين المدخلات لجميع البنوك العامة والخاصة، وعدم تحقيقها لمرونة الطلب سعرية ولا وفرة حجم وهذا أدى بها إلى اللاكفاءة في تسيير التكاليف، بينما حققت وفرة النطاق التي تسمح لها بالتنوع في منتجاتها.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الإنتاجية، التحرير المصرفي، المؤسسات المصرفية الجزائرية.

Abstract:

The study aims to analyse and measure the productive efficiency of Algerian Banking Institutions in light of the changes and challenges created by the modern banking environment, through analyzing and measuring the productivity efficiency of a sample of public and private banks operating in Algeria for the period (2009-2016). The Translog Cost Function was adopted as a model of estimation.

The study concluded that the inputs can be substituted for both public and private banks, but they did not achieve price elasticities or economies of scale, and this led them to inefficiency in managing costs, while achieving the economies of scale that allow them to diversify their products.

Key words: Productive efficiency, banking liberalization, Translog Cost Function, Algerian banking institutions.

Résumé:

Cette étude vise à analyser et mesurer l'efficacité productive des Banques Algériennes à la lumière des changements et des défis créés par l'environnement bancaire moderne, en analysant et mesurant l'efficacité productive d'un échantillon de banques publiques et privées opérant en Algérie pour la période (2009-2016). La Fonction Translog de Coût a été adopté comme modèle d'estimation.

L'étude a conclu que les intrants peuvent être substitués aux banques publiques et privées, mais qu'ils n'ont pas réalisé d'élasticités-prix ou d'économies d'échelle, ce qui les a conduits à une inefficacité dans la gestion des coûts, tout en réalisant les économies d'échelle qui leur permettent de diversifier leurs produits.

Mots clés: Efficacité productive, libéralisation bancaire, la fonction translog de coût, Banques Algériennes.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة:	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	

المقدمة أ-ل

الفصل الأول: القطاع المصرفي الجزائري وتحدياته

تمهيد الفصل:	14
المبحث الأول: تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	15
المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات لسنة 1990	15
أولاً: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني (1962-1967)	15
ثانياً: الإصلاح المالي والمصرفي (1971-1973)	17
ثالثاً: الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لسنة 1986	18
رابعاً: الإصلاح المصرفي لسنة 1988	18
المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض (10-90)	19
أولاً: مضمون الإصلاحات في إطار قانون النقد والقرض (10-90)	19
ثانياً: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض (10-90)	19
ثالثاً: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض	22
المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض (10-90)	24
أولاً: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (10-90)	24
ثانياً: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري	29

31	المبحث الثاني: الإتجاهات الحديثة في المجال المصرفي
31	المطلب الأول: العولمة المصرفية
31	أولاً: مفهوم العولمة المصرفية
32	ثانياً: أسباب العولمة المصرفية
34	ثالثاً: أهداف العولمة المصرفية
36	المطلب الثاني: التحرير المصرفي وتحرير تجارة الخدمات
36	أولاً: التحرير المصرفي
38	ثانياً: شروط نجاح التحرير المصرفي
41	ثالثاً: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية
47	المبحث الثالث: آثار الإتجاهات الحديثة وإستراتيجيات مواجهتها
47	المطلب الأول: آثار الإتجاهات الحديثة
47	أولاً: ظهور البنوك الإلكترونية
50	ثانياً: مقررات اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية:
63	المطلب الثاني: إستراتيجيات مواجهة هذه التحديات
63	أولاً: التوجه نحو الصيرفة الشاملة
66	ثانياً: التوجه نحو الإندماج المصرفي
69	ثالثاً: التوجه نحو تبني الحوكمة المصرفية
73	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: مدخل إلى الكفاءة الإنتاجية وطرق قياسها.

75	تمهيد
76	المبحث الأول: مفهوم الكفاءة وأنواعها
76	المطلب الأول: تطور مفهوم الكفاءة
76	أولاً: الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية
79	ثانياً: الكفاءة في مدرسة العلاقات الإنسانية
81	ثالثاً: الكفاءة في المدرسة السلوكية
82	رابعاً: الكفاءة في المدرسة الرياضية
83	خامساً: الكفاءة في مدرسة صنع القرارات

83	سادساً: الكفاءة في مدرسة النظم
84	المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة
85	المطلب الثالث: أنواع الكفاءة
85	أولاً: الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة
85	ثانياً: الكفاءة الهيكلية للصناعة
86	ثالثاً: كفاءة تخصيص الموارد
86	رابعاً: كفاءة X والكفاءة النسبية
86	خامساً: كفاءة الأسواق المالية
87	المطلب الرابع: علاقة الكفاءة ببعض المفاهيم ذات الصلة
87	أولاً: الكفاءة والفعالية
88	ثانياً: الكفاءة والإنتاجية
90	ثالثاً: الكفاءة والأداء
92	المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية
92	المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية
94	المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية
94	أولاً: الكفاءة الإنتاجية
95	ثانياً: كفاءة وفرات الحجم
96	ثالثاً: كفاءة وفرات النطاق
96	رابعاً: كفاءة X
97	المطلب الثالث: طرق قياس الكفاءة المصرفية
97	أولاً: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي
105	ثانياً: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية
109	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة وصعوبات قياس الكفاءة المصرفية
109	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية
109	أولاً: الربحية
110	ثانياً: درجة المخاطرة
111	ثالثاً: درجة المنافسة
112	رابعاً: عوامل أخرى

114	المطلب الثاني: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية
114	أولاً: مقاربات تحديد مدخلات ومخرجات المصرف
116	ثانياً: طرق قياس مخرجات المصرف
116	ثالثاً: صعوبة قياس الكفاءة المصرفية
119	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري

121	تمهيد
122	المبحث الأول: مؤشرات أداء النظام المصرفي الجزائري
122	المطلب الأول: الاستحواذ والكثافة المصرفية
122	أولاً: الاستحواذ والتركيز
123	ثانياً: الكثافة المصرفية
124	المطلب الثاني: القدرة على تعبئة الموارد (جذب المدخرات)
124	أولاً: تطور الودائع في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016):
125	ثانياً: تطور الودائع تحت الطلب في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016):
126	ثالثاً - تطور الودائع لأجل في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016):
128	رابعاً- تطور الودائع حسب القطاعات للفترة (2012 - 2016):
130	المطلب الثالث: القروض الموزعة
130	أولاً: حصة القروض للمصارف الخاصة والعامة من إجمالي القروض (2012-2016) ...
	ثانياً: حصة القروض الموجهة إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص في المصارف العامة
131	(2012 - 2016)
	ثالثاً: حصة القروض الموجهة إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص في المصارف الخاصة للفترة
132	(2012 - 2016)
132	رابعاً: تطور القروض حسب فترة الاستحقاق (2012 - 2016)
134	المطلب الرابع: مردودية البنوك التجارية الجزائرية
134	أولاً: مردودية الأصول الخاصة (Return on Equity (ROE)
135	ثانياً: مردودية الأصول (Return on Assets (ROA)
135	ثالثاً: هامش الربح

137	المبحث الثاني: قياس كفاءة إنتاجية البنوك العمومية والبنوك الخاصة.....
137	المطلب الأول: النموذج المستخدم في قياس كفاءة إنتاجية البنوك
137	أولاً: تحديد النموذج الملائم للقياس.....
139	ثانياً: دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية: Translong Cost Fuction
142	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمعها.....
142	أولاً: طريقة جمع البيانات ومصادرها.....
142	ثانياً: عينة المصارف المستخدمة في النموذج
143	ثالثاً: تقديم متغيرات النموذج.....
146	رابعاً: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.....
158	المطلب الثالث: تقدير وتفسير نتائج النموذج
158	أولاً: تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات.....
161	ثانياً: قياس المرونات.....
165	ثالثاً: تقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق.....
169	خلاصة الفصل:.....
173	الخاتمة.....
178	المراجع.....
194	الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
52	يوضح الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل I	الجدول رقم (1-1)
53	يوضح أوزان المخاطرة للإلتزامات العرضية خارج الميزانية حسب بازل I	الجدول رقم (2-1)
59	يوضح متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط	الجدول رقم (3-1)
61	أوجه الإخلاف بين متطلبات رأس المال حسب بازل II وبازل III	الجدول رقم (4-1)
99	يوضح مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية ROE	الجدول رقم (1-2)
128	توزيع الودائع حسب القطاعات للفترة 2012-2016	الجدول رقم (1-3)
143	قائمة البنوك محل الدراسة	الجدول رقم (2-3)
145	متغيرات نموذج دالة التكاليف	الجدول رقم (3-3)
147	المعطيات الإحصائية للمدخلات والمخرجات	الجدول رقم (4-3)
149	يوضح تحليل التباين ANOVA	الجدول رقم (5-3)
160	معاملات نموذج دالة التكاليف	الجدول رقم (6-3)
161	متوسط مرونة الإحلال	الجدول رقم (7-3)
164	متوسط مرونة الطلب السعرية	الجدول رقم (8-3)
166	متوسط وفورات الحجم	الجدول رقم (9-3)
168	وفرات النطاق للبنوك	الجدول رقم (10-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
34	يوضح محركات العولمة المصرفية	الشكل رقم (1-1)
88	العلاقة بين الكفاءة والفعالية	الشكل رقم (1-2)
125	تطور الودائع في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016)	الشكل رقم (1-3)
126	تطور الودائع تحت الطلب في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012-2016)	الشكل رقم (2-3)
127	تطور الودائع لأجل في المصارف العامة والخاصة (2012-2016)	الشكل رقم (3-3)
129	تطور الودائع حسب القطاع العام والخاص للفترة 2012-2016	الشكل رقم (4-3)
130	حصة القروض للمصارف العامة والخاصة من إجمالي القروض للفترة (2012-2016)	الشكل رقم (5-3)
131	حصة القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص في المصارف العامة للفترة (2012-2016)	الشكل رقم (6-3)
132	حصة القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص في المصارف الخاصة للفترة (2012-2016)	الشكل رقم (7-3)
133	تطور القروض حسب فترة الاستحقاق للفترة 2012-2016	الشكل رقم (8-3)
152	خريطة تحليل متوسطات التكاليف الكلية للبنوك	الشكل رقم (9-3)
153	خريطة تحليل متوسطات حجم القروض للبنوك	الشكل رقم (10-3)
154	خريطة تحليل متوسطات حجم الاستثمارات للبنوك	الشكل رقم (11-3)
155	خريطة تحليل متوسطات سعر العمل للبنوك	الشكل رقم (12-3)
156	خريطة تحليل متوسطات سعر رأس المال العيني للبنوك	الشكل رقم (13-3)
157	خريطة تحليل متوسطات سعر رأس المال النقدي للبنوك	الشكل رقم (14-3)
162	متوسط مرونة الإحلال للبنوك	الشكل رقم (15-3)
164	متوسط مرونة الطلب السعرية للبنوك	الشكل رقم (16-3)
166	متوسط وفورات الحجم للبنوك	الشكل رقم (17-3)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
195	بيانات متغيرات الدراسة	الملحق رقم (01)
197	جدول تحليل التباين لمتغيرات الدراسة	الملحق رقم (02)
198	جدول المقارنات المتعددة	الملحق رقم (03)
204	متوسط مروونات الإحلال	الملحق رقم (04)
206	متوسط مروونات الطاب السعيرية	الملحق رقم (05)
208	متوسط وفورات الحجم	الملحق رقم (06)

المقدمة

تمهيد

شهدت الصناعة المصرفية خلال السنوات الماضية مجموعة من التطورات والمتغيرات على المستوى العالمي، والتي أدت إلى تغيرات جذرية على المستوى الإقتصادي بصفة عامة وعلى النظام المصرفي والمالي بصفة خاصة، ومن أهم تلك التطورات انتشار ظاهرة العولمة الإقتصادية والمالية، وثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وانتشار التكتلات الإقتصادية الإقليمية والدولية، والمنظمة العالمية للتجارة، والتدخل الكبير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برامج الإصلاح الإقتصادي بصفة عامة والنقدي والتكيف الهيكلي بالبلدان النامية، بالإضافة إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال.

كما عرفت الساحة المصرفية العديد من التغيرات والأزمات المالية والنقدية وتدخلت المؤسسات الدولية لمعالجتها ووضع قواعد وضوابط رقابية وتنظيمية للتنبؤ بتلك الأزمات والحد من مخاطرها، خاصة مع تحرير الخدمات المالية وازدياد حدة المنافسة، ونتيجة لذلك شهد الجهاز المصرفي في معظم دول العالم برامج وسياسات إصلاحية، استجابة لأوضاعها الداخلية وللمتطلبات العالمية.

والجزائر كغيرها من دول العالم تبنت جملة من الإصلاحات لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بالتخلي عن الاقتصاد الموجه وتبني آليات السوق، والتي اشتملت على عدة قطاعات من بينها القطاع المالي والمصرفي، حيث تبنت الجزائر في أوائل التسعينات هذه الإصلاحات بهدف تحرير القطاع المصرفي وفتحه أمام المنافسة والسماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية والمختلطة والترخيص بفتح فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر وكان بصور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات الجزائرية في ذلك خاصة بعد الفشل الذي أظهره القطاع المصرفي في ظل التوجه الاشتراكي، ونتيجة لذلك أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتطوير الخدمات المصرفية ودعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية بغية الرفع من كفاءتها من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات لمواجهة تلك المتغيرات والتي تجمع ما بين الاندماج والخصخصة والالتزام بمعايير ومقررات لجنة بازل، وكذا الأخذ بفكرة إدارة المخاطر وتبني مبادئ الحوكمة المصرفية، وذلك للحد من المخاطر والأزمات لمواجهة الكيانات المصرفية العملاقة.

وفي هذا الإطار، تواجه البنوك العمومية الجزائرية منافسة جديدة ليس من البنوك الأجنبية فقط بل وحتى الخاصة والمؤسسات المالية غير مصرفية أيضا التي أصبحت تنافس البنوك في وظائفها التقليدية، وبناء على ماسبق تعد قدرة البنك على تخصيص موارده بكفاءة عالية من المتطلبات الأساسية لنجاحه في المحافظة على بقاءه واستمراره والقدرة على المنافسة.

يعتبر تقييم الكفاءة الإنتاجية للبنوك ورصد تطورها أمر ضروري لبقائها في ظل التحديات السالفة الذكر، لذا فقياس الكفاءة الإنتاجية يدل على مدى قدرة الإدارة على استخدام الموارد والإمكانات المتاحة استخداما أمثلا، وذلك باكتشاف الانحرافات والتعرف على نواحي الإسراف والضياع وعدم الكفاءة، ومن ثم اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمنع تلك الأخطاء وتقليل الانحرافات ما أمكن.

إشكالية الدراسة:

في ظل الإتجاهات الحديثة التي شهدتها البيئة المصرفية العالمية، أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية مواكبة مختلف التطورات ومسايرتها والاندماج في الحركة المالية الدولية، ولمواجهة هذه التحديات ينبغي على البنوك التركيز على كفاءة عملياتها وتخفيض مستويات عدم الكفاءة لتحقيق أقصى الدرجات من العوائد بأقل التكاليف، بحيث تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والدولي، ويمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى كفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المصرفي؟

التساؤلات الفرعية:

وعلى أثر السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما مدى قيام البنوك العمومية والخاصة الجزائرية بالتحكم في تكاليف نشاطها والرفع من كفاءتها الإنتاجية؟
- 2- ما مدى تحقيق البنوك العمومية والخاصة لوفرات الحجم التي تتيح لها إمكانية التوسع والرفع في حجم أنشطتها؟
- 3- ما مدى تحقيق البنوك العمومية والخاصة لوفرات النطاق التي تتيح لها إمكانية التنوع في منتجاتها؟

فرضيات الدراسة:

بناء على ما سبق اعتمدنا الفرضيات التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث وهي:

- 1- للبنوك العمومية والخاصة الجزائرية القدرة على التحكم في تكاليفها من خلال تحقيق مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية لمدخلاتها.
- 2- البنوك العمومية والخاصة الجزائرية تحقق وفورات حجم تتيح لها مزيدا من التوسع في نشاطها.
- 3- تحقق البنوك العمومية والخاصة الجزائرية وفورات النطاق تتيح لها التنوع في منتجاتها.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت بنا لمعالجة الموضوع دون غيره، نجلها فيما يلي:

- الميل الشخصي إلى البحث في المجال البنكي؛
- يقينا بأهمية قياس الكفاءة المصرفية ومعالجته بالطرق المعلمية؛
- يعتبر موضوع الكفاءة الإنتاجية في البنوك من المواضيع التي لم تأخذ نصيبا كافيا من الدراسة خاصة في الجزائر، كما أنه يعتبر موضوع لازال يحتاج إلى المزيد من البحث بمختلف التقنيات المعلمية واللامعلمية؛
- كشف مستوى أداء البنوك العمومية في ظل تحديات التحرير المصرفي، ومقارنته بأداء البنوك الأجنبية الخاصة؛

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:
- توضيح مفهوم الكفاءة الإنتاجية وطرق قياسها؛
- تحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2009-2016)؛
- تطبيق نموذج حد التكلفة العشوائية SFA لقياس الكفاءة الإنتاجية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر؛
- تقدير مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية للمدخلات المستخدمة من قبل البنوك محل الدراسة؛
- تحليل وفرات الحجم لمعرفة الحجم الأمثل للبنوك؛
- تحليل وفرات النطاق لمعرفة المزيج الأمثل من المنتجات للبنوك محل الدراسة؛

أهمية الدراسة:

- تتبلور أهمية الدراسة في النواحي التالية:
- تقدم الدراسة تحليلا اقتصاديا للمؤشرات المصرفية التي تعبر عن تطور القطاع المصرفي الجزائري خلال المدة (2009-2016)؛
- تنبع أهمية الدراسة من خلال تقديم صورة عن مستويات الكفاءة الإنتاجية لعينة البنوك محل الدراسة، وذلك من خلال تقييم كفاءتها بالتحكم في تكاليفها، انطلاقا من تقدير مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية، وتحليل وفرات الحجم ووفرات النطاق؛
- أهمية هذه الدراسة تتجلى في معرفة مستوى كفاءة إنتاجية البنوك العمومية الجزائرية مقارنة بالبنوك الخاصة في ظل التحرير المصرفي وإصلاحات قانون النقد والقرض 90-10؛
- كشف نقاط القوة ونقاط الضعف لمستوى كفاءة إنتاجية البنوك الجزائرية، ويمكن أن تقدم معلومات للإدارة المصرفية وللجهات الرقابية بشأن أداء الصناعة المصرفية؛

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تقدير الكفاءة الإنتاجية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA.

من حيث المكان:

تمثلت عينة الدراسة في مجموعة من البنوك والتي تحصلنا على بياناتها المالية، وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك البركة الجزائري (EL-BARAKA)، بنك الخليج الجزائري (AGB)، سوسيتي جنرال الجزائر (S.G)

أما من حيث الزمان:

فقد حددت الفترة الزمنية للدراسة حسب توفر البيانات المتحصل عليها وبالتالي حدود الدراسة التحليلية والقياسية للقطاع المصرفي الجزائري ب 08 سنوات للفترة (2009-2016).

المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية، إستعنا بالمنهج الوصفي في الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالقطاع المصرفي الجزائري والتحديات التي تواجهه، وإلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية وطرق قياسها، أما المنهج التاريخي فاستخدم لعرض مسار تطورات هيكل النظام المصرفي الجزائري، ومؤشرات أداء القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2009-2010)، وعرض متغيرات النموذج القياسي، أما الجانب التطبيقي فكان باعتماد أسلوب دراسة حالة لعينة من البنوك بالجزائر، وذلك بتطبيق أدوات الاقتصاد القياسي من خلال تقدير وتحليل نموذج حد التكلفة العشوائية، وكذا استخدام برنامج التحليل الإحصائي STATA، وبرنامج Minitab و برنامج SPSS، وبرنامج معالج الجداول Excel لحساب مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية، وتقدير وفيات الحجم والنطاق.

الدراسات السابقة:

وفيما يلي عرض للدراسات التي تناولت موضوع الكفاءة في القطاع المصرفي منها:

- 1- دراسة الساعاتي والعصيمي 1995 " تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية دراسة مقارنة " في المملكة العربية السعودية، إذ تم استخدام دالة التكاليف المتسامية اللوغارتمية لعدد من المصارف الإسلامية والتقليدية، وذلك لقياس وفرات الحجم ووفرات النطاق، إضافة إلى مروونات الإحلال والمروونات السعرية للمدخلات، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أغلب المصارف التقليدية تتمتع بوفرات حجم سالبة، بينما المصارف الإسلامية تتمتع بوفرات حجم موجبة.
- 2- دراسة قريشي محمد الجموعي 2006 " قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية - دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية للفترة (1994-2004) ".

هدفت هذه الدراسة إلى الجمع بين التحليل المالي وأدوات التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، وتقدير وفرات الحجم ووفرات النطاق بعد تقدير المروونات كأدوات للتحليل الاقتصادي لعينة مكونة من ستة بنوك جزائرية خلال الفترة (1994-2004) .

استخدمت الدراسة التكاليف الكلية للبنك كمتغير تابع، وتمثلت المتغيرات المستقلة في القروض، الاستثمارات الأخرى، سعر العمل، سعر رأس المال العيني، سعر رأس المال النقدي. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليفها، وأن جميع البنوك الجزائرية تتمتع بوفرات النطاق وبذلك تستطيع التنويع في منتجاتها.

- 3- دراسة حميم أحمد مختار وآخرون 2007 " الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف في البنوك الإسلامية في ماليزيا " تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا للفترة (1997-2003) من خلال قياس الكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف باستخدام طريقة التحليل التطويقي للبيانات DEA.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية ولكنها أقل كفاءة من البنوك التقليدية، والنوافذ الإسلامية في البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من النوافذ الإسلامية في البنوك المحلية بماليزيا.

4- دراسة عز الدين مصطفى الكور 2008 "كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة" هدفت هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل ومقارنة نقاط كفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري، وكفاءة الربح البديل لدى البنوك المدرجة في بورصة عمان (15 بنكا) وللفترة التي تضمنت إصلاحات في القطاع المصرفي (1993-2004)، وقد تم الإعتماد على طرق حديثة لتقدير حد الكفاءة، وذلك باستخدام طريقة تحليل البيانات المطورة غير المعلمية (DEA) وطريقة الحد التصادفي المعلمية (SFA).

وكشفت نتائج التقدير لكفاءة التكلفة، وكفاءة الربح المعياري وكفاءة الربح البديل عن وجود إنحرافات شديدة عن الحد الأمثل، وتفاوت كبير في مستويات الكفاءة المقدره بين البنوك، نتج عنها متوسطات منخفضة من كفاءة التكلفة والربح في البنوك.

5- دراسة بدر الهشام قمر الدين 2008 "تقييم الكفاءة الإنتاجية للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بماليزيا"، تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة عمليات البنوك الإسلامية في ماليزيا، من خلال استخدام كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح بالنسبة للبنوك الإسلامية وكذا نوافذ المنتجات الإسلامية بالنسبة للبنوك المحلية والأجنبية، وذلك باستخدام طريقة التحليل التطويقي للبيانات، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن البنوك الإسلامية محل الدراسة أكثر كفاءة في التحكم في التكاليف نسبيا منها في توليد الأرباح.

6- دراسة (Hamiltona et al, 2010)

"Cost and profit efficiency in the jordanian Banking sector"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل كفاءة التكلفة والأرباح لأنواع مختلفة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة (1993-2006) باستخدام طريقة حد التكلفة العشوائية المعلمية SFA حيث شملت عينة الدراسة 23 مصرفا محليا وأجنبيا، ومن المصارف العاملة في الأردن مقسمة لثلاث أنواع من المصارف وهي مصارف تجارية، ومصارف الإستثمار ومصارف إسلامية بهدف تحديد أي نوع من المصارف أكثر كفاءة من حيث التكلفة والربح.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود مستويات كفاءة الربح أقل بكثير في مقابل كفاءة التكاليف، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة الربح البديل هو أقل من كفاءة الأرباح القياسية، هذه النتائج تعني إما وجود القوة السوقية في القطاع المصرفي الأردني فيما يتعلق بالتسعير، أو وجود إختلافات في جودة مخرجات المصارف، وتتعرض على الإختلافات في الأسعار، بالإضافة إلى ذلك أظهرت هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية أقل كفاءة من حيث كفاءة التكلفة من المصارف التجارية والإستثمارية التي أظهرت كفاءة أكبر من حيث كفاءة الربح، كما بينت النتائج أنه بإمكان المصارف التي تعد أكثر كفاءة من حيث التكلفة تعويض أي إنخفاض في الربحية المرتبطة بزيادة المنافسة.

7- دراسة شوقي بورقبة 2010 "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية

مقارنة" تناولت هذه الدراسة كفاءة المصارف الإسلامية مقارنة بكفاءة المصارف التقليدية خلال الفترة (2000-2008)، وقد إستخدم الباحث طريقة النسب المالية، وطريقة دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية لعينة مكونة من 32 بنكا (17 بنكا إسلاميا و15 بنكا تقليديا) موزعة على 08 دول هي: (الإمارات، الكويت، البحرين، السعودية، الأردن، مصر، اليمن) .

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التقليدية حققت عائدا أكبر على الأموال الخاصة من نظيرتها الإسلامية في جميع سنوات الدراسة إلا سنتي 2000 و2003 كما أن المصارف التقليدية الكبيرة أكبر كفاءة في توليد الأرباح، في حين أن المصارف الإسلامية الكبيرة أكبر كفاءة في التحكم في التكاليف.

8- دراسة بن ختو فريد 2011 " قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية - دراسة حالة

البنوك الجزائرية للفترة (2005-2011) .

وهدفت هذه الدراسة إلى تطبيق نموذجين معلمي وآخر غير معلمي ل 16 بنكا جزائريا خلال الفترة (2005-2011)، وقد تم إستخدام النموذج المعلمي لتقدير محددات المردودية البنكية، والنموذج الغير معلمي DEA لقياس كفاءة البنوك.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك العمومية رغم إتساع شبكتها وسيطرتها على الأعمال المصرفية لمدة طويلة لم تستطع منافسة البنوك الخاصة في مجال المردودية والكفاءة خلال فترة الدراسة، بل إستطاعت هذه الأخيرة الإستفادة من مزاياها التكنولوجية والتسييرية.

9- دراسة حدة رايس وفاطمة الزهراء 2012 "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية - دراسة حالة المصارف الجزائرية "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية لعينة من ستة (06) بنوك جزائرية خلال الفترة (2004-2008)، استخدمت الدراسة نموذج حد التكلفة العشوائية SFA كنموذج كمي، حيث قدرت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف قياس مرونة الإحلال والطلب السعرية ووفرات الحجم والنطاق. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الجزائرية محل الدراسة تتمتع بكفاءة الإحلال بين مدخلاتها، ولكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في التكاليف مما جعلها لا تحقق وفرات حجم تتيح لها التوسع في حجم نشاطها كما حققت وفرات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها.

10- دراسة Sharmaetol, 2012

"Measurement of Technical Efficiency and Its sources: An Experience of Indian Banking sector"

هدفت هذه الدراسة لقياس الكفاءة الفنية للمصارف التجارية في الهند ولإظهار مصادر عدم الكفاءة من خلال تطبيق طريقة حد التكلفة العشوائية SFA في هذه الدراسة، وذلك باستخدام البيانات التجميعية المتوازنة (Panel Data) وكانت فترة الدراسة من عام (2005-2006) و(2009-2010). وتشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف التجارية قد أظهرت نمواً في مستوى الكفاءة الفنية على مدى فترة الدراسة، وذلك باعتمادها على الأصول الثابتة ومدخلات الودائع، ومن خلال تحليل مصادر عدم الكفاءة تبين أن المصارف العامة لديها علاقة مهمة وإيجابية مع الكفاءة الفنية. وتم التوصل كذلك إلى أن المصارف بحاجة إلى التركيز على نسبة النقد والودائع التي لها علاقة موجبة مع كفاءة المصارف، وأن نسبة الودائع إلى إجمالي الإلتزامات لها علاقة سالبة مع الكفاءة التقنية للمصارف.

11- دراسة محمد حسين بتال 2012 " قياس وتحليل كفاءة المصارف الخاصة في العراق

باستخدام تقنية تحليل مغلف البيانات "

تناولت الدراسة العلاقة بين إجراءات الإصلاح المصرفي ومؤشرات الكفاءة المصرفية، وكذلك دراسة وتحليل آثار إجراءات الإصلاح المالي المصرفي على القطاع المصرفي الخاص في العراق بعد عام 2004، استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل مغلف البيانات على عينة من 20 مصرف خلال الفترة 2007-2009.

وتوصلت الدراسة إلى أن خمسة مصارف حققت الكفاءة الكاملة (بغداد، الأهلي، إيلاف الإسلامي والمنصور) حسب نموذج عوائد الحجم المتغيرة، بينما حققت ثلاث مصارف (الشمال، بغداد، المنصور) الكفاءة الكاملة حسب نموذج عوائد الحجم الثابتة، كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة الإصلاح المصرفي التي طبقت بعد عام 2004 ساهمت في تحسين مستويات الكفاءة المصرفية في المصارف الخاصة، كما أظهرت النتائج أن ثلثي المصارف الخاصة لم تصل إلى حجمها الأمثل اقتصادياً.

12- دراسة نهاد ناهض فؤاد الهبيل 2013 " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد

التكلفة العشوائية SFA، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين'

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تمتع المصارف المحلية الفلسطينية بالكفاءة المصرفية، حيث تم استخدام منهج التحليل القياسي وهو نموذج حد التكلفة العشوائية SFA، وقد تم تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية لحساب مرونة الإحلال، ومرونة الطلب السعرية ووفرات الحجم والنطاق للفترة (2006-2011).

وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة تتمتع بالكفاءة من حيث إمكانية الإحلال بين مدخلاتها، ولكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها حيث أنها لم تحقق مرونة طلب سعرية لكل من العمل ورأس المال الثابت ولكنها حققت مرونة طلب سعرية في عنصر رأس المال النقدي، كما أنها لم تحقق وفرات حجم ولا وفرات النطاق كما أظهرت نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية محل الدراسة بأنها حققت مستوى جيد من الكفاءة التقنية لكنها تعاني من ضعف الكفاءة التخصيصة.

13- دراسة وسام حسين علي العنيزي 2014 " قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص

باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للفترة (2007-2011).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص بالفترة (2007-2011) بعد أن تم تطبيق إجراءات التحرير المالي والمصرفي في العراق وباستخدام أسلوب التحليل الحدودي العشوائي SFA ومعرفة المصارف الكفؤة والأقل كفاءة إضافة إلى معرفة كفاءة القطاع المصرفي بشكل عام. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصرف التجاري العراقي هو أفضل مصرف إذ حقق أعلى نسبة كفاءة لمخرجي الاستثمارات والقروض لكلا النموذجين وأن القطاع المصرفي العراقي حقق نسب كفاءة

متزايدة خلال المدة (2007-2011) ولمخرجي الاستثمارات والقروض، كما أظهرت دالة الإنتاج للقطاع المصرفي العراقي أن حد عدم الكفاءة معنوي إحصائياً لمخرج الاستثمارات في كلا النموذجين ولمخرج القروض في نموذج الآثار العشوائية وغير معنوي في النموذج المجمع.

وتميزت دراستنا عن الدراسات السابقة:

- استخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA لقياس الكفاءة الإنتاجية وهي من الطرق المعلمية التي تساعد على تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية ومنها تحليل مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية وتحليل وفرات الحجم والنطاق.
- تتميز هذه الدراسة بتقييم الكفاءة الإنتاجية للبنوك العمومية الجزائرية مقارنة بالبنوك الخاصة الأجنبية في ظل إصلاحات قانون النقد والقروض 90-10، وتحديات التحرير المصرفي.
- إحتوت الدراسة على عينة من البنوك العمومية والخاصة الجزائرية مختلفة عن عينة الدراسات السابقة بالإضافة إلى اختلاف فترة الدراسة (2009-2016).
- تضمنت الدراسة جانب نظري تطرقنا فيه إلى ماهية الكفاءة الإنتاجية وطرق قياسها، وآخر تطبيقي تناولنا فيه مؤشرات أداء النظام المصرفي الجزائري بشكل كلي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات، اقتضت الدراسة تناول الموضوع في ثلاثة فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة، منها فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

فالفصل الأول كان تحت عنوان: **القطاع المصرفي الجزائري وتحدياته**، فتطرقنا فيه إلى تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري، وإلى أهم الاتجاهات الحديثة في المجال المصرفي كالعولمة المصرفية والتحرير المصرفي، وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، كما تعرضنا إلى آثار الاتجاهات الحديثة واستراتيجيات مواجهتها كالتوجه نحو الصيرفة الشاملة، وتطبيق استراتيجيات الاندماج المصرفي، وتبني الحوكمة المصرفية.

أما الفصل الثاني: فعنون به **مدخل إلى الكفاءة الإنتاجية وطرق قياسها**، فتناولنا فيه مفهوم الكفاءة في المدارس: الكلاسيكية، العلاقات الإنسانية، السلوكية، الرياضية، صناعة القرارات، وإلى أنواع الكفاءة بشكل عام، وكذا إلى مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها والتي من بينها الكفاءة الإنتاجية، وأهم الطرق المستخدمة في قياس الكفاءة الإنتاجية، كأدوات التحليل المالي، والطرق الكمية والمتمثلة في الأساليب

المعلمية كطريقة حد التكلفة العشوائية SFA، والأساليب غير المعلمية كطريقة مغلف البيانات DEA بالإضافة إلى أهم العوامل المؤثرة على قياس الكفاءة الإنتاجية، وإلى الصعوبات المطروحة عند قياس الكفاءة الإنتاجية.

والفصل الثالث: دراسة تطبيقية لقياس كفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري، فحاولنا فيه إعطاء لمحة عامة عن مؤشرات أداء القطاع المصرفي الجزائري بشكل كلي، ثم تناولنا الدراسة القياسية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر، وذلك باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA خلال فترة الدراسة، ثم قمنا بتقدير النموذج من خلال تحديد المتغيرات التابعة والمفسرة، واستخدام نتائج التقدير في تحليل وقياس مرونة الاحلال ومرونة الطلب السعرية وتقدير وفرات الحجم والنطاق وبعدها قياس الكفاءة الإنتاجية بمحصلة الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية.

صعوبات الدراسة:

اعترضت الدراسة جملة من الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بالدراسة وعدم توفرها على مستوى المواقع الإلكترونية لهذه البنوك خاصة العامة منها بالرغم من أنها ملزمة بالإفصاح عن قوائمها المالية، واضطررنا لشراء هذه المعلومات المالية من المركز الوطني للسجل التجاري (SNRC).
- الدراسات السابقة حول موضوع الكفاءة الإنتاجية نادرة جدا في الجزائر.
- صعوبة استخراج البيانات المستخدمة في الدراسة من القوائم المالية نظرا لاختلاف عرض القوائم المالية.

الفصل الأول:

القطاع المصرفي الجزائري وتحدياته

تمهيد الفصل:

لقد شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورات هامة نتيجة للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر نقطة جوهريّة ونقطة نوعية في مجال النشاط المصرفي في الجزائر، حيث أنشأت البنوك الخاصة الوطنية، وأعطيت للبنك المركزي المهام المنوطة به كما بالبنوك المركزية في الدول المتقدمة.

رغم تحقيق بعض التقدم إلا أن التغيرات العالمية على الساحة المالية أفرزت عدة اتجاهات حديثة لا بد على الجهاز المصرفي الجزائري أن يسايرها ويندمج في المنظومة العالمية، وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري، وإلى أهم الاتجاهات الحديثة في المجال المصرفي كالعولمة المصرفية والتحرير المصرفي، وتحرير تجارة الخدمات المالية وكذلك إلى آثار الاتجاهات الحديثة واستراتيجيات مواجهتها، كالتوجه نحو الصيرفة الشاملة وتطبيق استراتيجيات الاندماج المصرفي، تبني الحوكمة المصرفية، وهذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة في المجال المصرفي.

المبحث الثالث: آثار الاتجاهات الحديثة واستراتيجيات مواجهتها.

المبحث الأول: تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من التطورات سائرت في مجملها المستجدات والمتغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي الوطني.

فقد تم إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي والذي يبرز بوضوح أكثر بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) ضمن سياسات الإصلاحات الاقتصادية والتحرير المالي والمصرفي، ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي مارستها السلطات العامة في الجزائر.

المطلب الأول: الجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات لسنة 1990

ورثت الجزائر عشية استقلالها نظاما مصرفيا هشاً بسبب هجرة الإطارات والكفاءات التي كانت تدير النشاط الاقتصادي والمصرفي إبان فترة الاستعمار، مما استدعى بناء نظام مصرفي جزائري يتمتع بالاستقلالية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة¹.

أولاً: مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني (1962-1967)

بعد الاستقلال عملت الجزائر على تشكيل النظام المصرفي وذلك من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء الهياكل الضرورية لذلك².

1-الخزينة العمومية:

تأسست الخزينة في (8 أوت 1962) وأسندت لها المهام التقليدية مع منحها امتيازات هامة تتمثل في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذلك قروض التجهيز لقطاع الفلاحي المسير ذاتيا³.

¹ بربيش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2006، ص 47.

² منصور صمودي، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2001، ص 51.

³ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 49.

2- البنك المركزي:

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963 وفقا للقانون رقم 62-149 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي¹.

3- الصندوق الجزائري للتنمية:

تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 63-165 في 07 ماي 1963، ومنح صلاحيات واسعة، منها تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل².

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

تم تأسيسه في 10 أوت 1964م بموجب القانون رقم 64-227 وتتمثل مهنته في جمع مدخرات الأفراد والعائلات، أما في مجال منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاث عمليات وهي: تمويل البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية³.

5- البنك الوطني الجزائري:

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية إضافة إلى مهام أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط، إقراض المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة⁴.

6- القرض الشعبي الجزائري:

تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967م وهو بنك ودائع، عمل على إعادة الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية كالصناعات التقليدية الحرفية، السياحة، الفنادق، قروض للمجاهدين والبيع بالتقسيط⁵.

¹ بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر 2012، ص 61

² محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 141.

³ بخراز فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 76

⁴ عيد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2008، ص 183

⁵ نورالدين محادي، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 36.

7- البنك الخارجي الجزائري:

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 وأسندت له مجموعة من المهام، كمنح الضمانات للمستوردين والمصدرين، تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة، كما تمت النشاطات الإقراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى، كما أن الشركات الكبرى تركز عملياتها المالية على مستوى هذا البنك¹.

ثانيا: الإصلاح المالي والمصرفي (1971-1973)

جاء هذا الإصلاح في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) يهدف إلى إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزية حساباتها الجارية، وكل عملياتها، الاستقلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، وهذا الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية يبين بطريقة غير مباشرة دور البنك المتمثل في إعطائه إمكانية تسيير ومراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديها حسابات².

وفي الفترة الممتدة من سنة 1971-1985 تم إنشاء بنكين هما:

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس في 16/03/1982 بمقتضى المرسوم رقم (206 / 82) يتولى مهمة تجميع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ويقوم بمنح قروض للقطاع الفلاحي والحرفي وتمويل الأنشطة المختلفة في الريف³.

2- بنك التنمية المحلية:

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 يتولى مهمة تجميع الودائع بالإضافة إلى تقديم القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية⁴.

¹ - بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص ص 174-175.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 190.

³ Ammour Ben halima, Le système Bancaire Algérien texte et réalité, Edition dehle, Alger 2001, P 47

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 191.

ثالثاً: الإصلاح المصرفي من خلال قانون القرض والبنك لسنة 1986

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986¹ المتعلق بنظام البنوك والقروض تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية وقد كان روح هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية ويمكن التعرض إلى أهم الأفكار التي تضمنها²:

- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة؛
- وضع نظام بنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- إعادة الدور للمؤسسات التمويلية والبنوك في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الرباعي؛
- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات استشارية أخرى³.

رابعاً: الإصلاح المصرفي لسنة 1988

لقد جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 ومضمونه إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات⁴ ويمكن تحديد أهم مبادئه فيما يلي:

- إعطاء الصفة التجارية للبنوك أي تخضع البنوك إلى قواعد التجارة ويأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية؛
- إعطاء الاستقلالية في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي؛

¹ الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة الجزائر 2003، ص 52

² القانون 86-12 المؤرخ في 11-08-1986، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادر في 19-08-1986.

³ بن علي بلعزوز، مرجع سابق، ص ص 183-184

⁴ كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة بسكرة الجزائر 2006، ص

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية توظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض (10-90)

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية في عقد الثمانينات إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 14/ 04 /1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (10-90)، الذي جاء استكمالاً للإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي.

أولاً: مضمون الإصلاحات في إطار قانون النقد والقرض (10-90)

رغبة من السلطات في تقادي سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات وتماشياً مع سياسية التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض (10-90)، حيث مثل منعطفاً حاسماً فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجبارياً في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات¹.

ثانياً: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض (10-90)

جاء القانون بأفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء الجهاز المصرفي مكانته كمحرك أساسي للاقتصاد بصورة أكثر من كل القوانين التي وضعت من قبل:

¹- بن علي بلعزوز، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، المنعقد يومي: 29-30 أكتوبر، جامعة تلمسان 2004، ص 08

1- أهداف قانون النقد والقرض:

هدف قانون النقد والقرض (90-10) إلى تحقيق ما يلي¹:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض،
- إعادة تقييم العملة الوطنية المواد 04، 58، 59 من القانون).
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تنوع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي بورصة القيم المنقولة
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك

2- مبادئ قانون النقد والقرض:

لقد تم من خلال هذا القانون إعادة تسمية البنك المركزي باسم بنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كما جاء بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، ومن أهم مبادئه ما يلي:

2-1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبنى هذا القانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وذلك بناء على الوضع النقدي السائد، وهذا ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي².

2-2- الفصل بين الدائرة النقدية والمالية:

تم الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوؤها إلى البنك المركزي لتمويل العجز، فقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف الموائية³:

¹- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ص 188-189.

²- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 196-197.

³- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 187.

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخبزينة
- تقليص ديون الخبزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها

2-3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

بموجب هذا القانون أبعدت الخبزينة عن منح القروض للاقتصاد وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية¹.

2-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:

كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة في مستويات عديدة، فكانت وزارة المالية تتحرك على أساس أن السلطة النقدية، وكانت الخبزينة العمومية تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، وجاء قانون النقد والقروض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية حيث أنه أنشأ سلطة نقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد والقروض، وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير وتقادي التعارض بين الأهداف النقدية².

2-5- وضع نظام بنكي على مستويين:

لقد اعتمد قانون النقد والقروض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكاً للبنوك يراقب نشاطها وعملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية، وفقاً لما يقتضيه الوضع النقدي كذلك فإنه نتيجة ترأس البنك المركزي للنظام النقدي وتواجده فوق البنوك أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي، ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية³.

¹ - محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006، ص 121.

² - نفس المرجع السابق، ص 122.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 199

ثالثا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض

وهي تلك الهياكل التي أحدثها قانون النقد والقرض (90-10) للرقابة على الجهاز المصرفي والتي تعمل على مستوى بنك الجزائر والمتمثلة فيما يلي:

1- مجلس النقد والقرض:

يعتبر مجلس إدارة البنك المركزي وهو سلطة نقدية تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال النقد والقرض وإدارة شؤون البنك المركزي، ويتكون هذا المجلس من المحافظ رئيسا، ويعين بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات وثلاثة موظفين سامين كأعضاء أيضا يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم في الميدان الاقتصادي والمالي¹.

2- اللجنة المصرفية:

تتكون هذه اللجنة من محافظ بنك الجزائر رئيسا وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيسهما الأول، وعضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية يقترحهما وزير المالية²، وتسهر هذه اللجنة على رقابة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية.

3- مركزية المخاطر:

هي مصلحة تهدف إلى مساعدة النظام البنكي على مواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض، حيث تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة، والمبالغ المسحوبة والضمانات المقدمة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، وتستفيد من هذه المعلومات البنوك والمؤسسات المالية بشروط معينة وهذه الأخيرة تكون ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر وتساهم في تمويلها، كما أنه لا يمكنها منح أي قرض إلا بعد الحصول على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من مركزية المخاطر، وقد ترك القانون لمجلس النقد والقرض اعداد القواعد الخاصة بتنظيم سير هذه المصلحة وطرق تمويلها من قبل البنوك والمؤسسات المالية³.

¹ المادة 32 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14-04-1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18-04-1990

² نوفل سمايلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر

2004، ص 147

³ نفس المرجع السابق، ص 176.

4-مركزية عوارض الدفع:

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم (92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992، بإنشاء مركزية عوارض الدفع، وفرض على كل مؤسسات الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال¹.

5-جهاز مكافحة إصدار شيكات دون مؤونة:

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام (92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلاً أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم دفتر للشيكات للزبون².

¹ - الجبالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر 2006، ص 289.

² علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص 45

المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون النقد والقرض (10-90)

يعتبر قانون النقد والقرض (10-90)، من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري إلا أنه من خلال تطبيقه والعمل به ظهرت بعض النقائص والثغرات القانونية والادارية أدت إلى بعض التعديلات من أجل ضمان استقرارية وفعالية الجهاز المصرفي.

أولاً: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (10-90)

تتمثل أهم تعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (10-90) فيما يلي:

1-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 / 02 / 2001، ومس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال¹:

- نصت المادة 2 من الأمر 01-01 المتممة للمادة 23 من القانون 10-90 حيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان، وتنص المادة 03 من الأمر 01-01 على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية، كما أن القانون ألغى الاستشارة الوجوبية للحكومة لمحافظ البنك، كما لم يتم تحديد مدة الخبراء الذين يستعين بهم المحافظ، كما لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

- بموجب الأمر (01-01) تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض، وذلك بفصله إلى هيئتين، مجلس إدارة لبنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية والذي تخلى عن دوره كمجلس للإدارة، إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر.

2-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:

أصدرت السلطات الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض 26/08/2003، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن

¹ -نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006، ص ص 114-

ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، وتضمن هذا التعديل أهم النقاط التالية¹:

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وادخار الجمهور.
- التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01 والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي.
- بموجب الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، إذ أشارت المادة 18 إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر، كما نصت المادة 19 على مهام ووظائف مجلس الإدارة، كما تم توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية وذلك من خلال المادة 03.
- تدعيم عمل اللجنة المصرفية واعتبارها عين السلطة التنفيذية على كل ما يحدث في شؤون النقد والقرض، وأصبح يرأسها المحافظ شخصيا وألغى إمكانية حضور أحد نواب المحافظ لرئاسة اللجنة، إضافة إلى تقوية الطابع الردعي لقانون النقد والقرض.

3-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004:

- القانون رقم 01-04 الصادر في تاريخ 03 / 03 / 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض (90-10) حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب 500 مليون دينار جزائري، وب 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة 2004 ب 2.5مليار دينار و500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي².
- التنظيم رقم 02-04 الصادر في 04مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح الاحتياطي الاجباري بين 0% و15% كحد أقصى.

¹ القانون 11-03، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد52، الصادرة بتاريخ 27-03-2003
² بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية، واقع وتحديات، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف الجزائر ص ص 486-487.

- التنظيم رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر ويقدر بـ 1% من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

4-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008:

- الأمر رقم 01-08 الصادر بتاريخ 20/01/2008، يتعلق بترتيبات الوقاية من اصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، والذي وضع قوانين للوقاية من اصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها والتي يشارك فيها كل من البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية، وكذا الاعتماد على نظام مركزة المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات بسبب انعدام أو نقص في الرصيد ونشرها على مستوى البنوك والخزينة العمومية والمصالح المالية قصد الاطلاع عليها واستغلالها¹.

- الأمر رقم 02-08 الصادر بتاريخ 21/07/2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال تعاونيات الادخار والقرض والذي يساوي 500 مليون دج².

- الأمر 04-08 الصادر بتاريخ 23/12/2008، تعلق برفع رأس مال البنوك الى 10ملايير دج، والمؤسسات المالية الى 3.5 مليار دج³.

5-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009:

- تضمن أهم التعديلات التالية:

- الأمر رقم 01-09 الصادر في 17/02/2009، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة والذي يسمح للأشخاص الطبيعيين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين أو غير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الصعبة لدى بنك وسيط معتمد⁴.

¹ القانون رقم 01-08، المؤرخ في 20-01-2008، يتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، إسترجع من: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16

² القانون رقم 02-08 المؤرخ في 21-07-2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال تعاونيات الادخار والقرض، إسترجع من: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16

³ القانون رقم 04-08 المؤرخ في 23-12-2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، إسترجع من: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16

⁴ القانون رقم 01-09 المؤرخ في 17-02-2009، يتعلق بحسابات العملة الصعبة إسترجع من: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16

- الأمر رقم 03-09، الصادر في 26/05/2009، والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على الحسابات المصرفية¹.

6-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26/08/2010 حيث جاء بأهم النقاط التالية²:

- توسيع صلاحيات بنك الجزائر، وذلك بالسعي نحو تحقيق الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته، مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.
- إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظه البنوك والمؤسسات المالية، وتطبيق القانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي.
- تعزيز أمن وسلامة النظام البنكي، وذلك من خلال إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابي داخلي ناجع.

7-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:

قصد التكيف مع المعايير الجديدة للجنة بازل المصرفية، تم إصدار النظام 04-11 الصادر في 24/05/2011، تعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة والذي ألزم البنوك بمعامل أدنى للسيولة يجب احترامه³. كما صدر الأمر 08-11 المؤرخ في 28/11/2011، تعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وحدد مفهوم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ووضح مضمون جهاز الرقابة الداخلية للبنوك، وأوجب عليها احترام التشريعات المتعلقة بالنظام المالي والمحاسبي، إضافة إلى وضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر⁴.

¹ القانون رقم 03-09 المؤرخ في: 26-05-2009، يحدد شروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، إسترجع من:

www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16

² أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا 2018، ص ص 197-198

³ القانون رقم 04-11 المؤرخ في 24-05-2011، يتعلق بخطر السيولة، إسترجع من: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16

⁴ القانون رقم 08-11 المؤرخ في: 28-11-2011، تعلق بالرقابة الداخلية للبنوك، إسترجع من: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ

2017/10/16

8-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2013:

الأمر رقم 01-13 الصادر بتاريخ 2013/04/08، تعلق بتحديد أهم النقاط التالية¹:

- الشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، وهذا عند طرحها في السوق والتي تخضع لترخيص مسبق من بنك الجزائر.
- الشروط الخاصة بالعمولات على العمليات المصرفية، والتي يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ بها زبائنها، كما ألزمت بأن تطلعهم بشروط واستعمال الحسابات المفتوحة وأسعار الخدمات المقدمة.
- نسب الفائدة الدائنة والمدينة تتحدد بكل حرية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وكذا مجانية الخدمات المصرفية القاعدية كفتح الحسابات وإقبالها.

9-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2014:

تضمن القانون رقم 01-14 الصادر بتاريخ 2014/02/16 إلزامية تطبيق معيار كفاية رأس المال للبنوك والمؤسسات المالية بمعدل قدره 9.5% وذلك ابتداء من 2014/10/01، واشترط أن تغطي الأموال الخاصة كلا من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل في حدود 07% على الأقل، كما على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة أمان من أموالها تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة².

10-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:

قصد إدراج الأداة الجديدة للتمويل تحت مسمى التمويل غير التقليدي، تم تعديل قانون النقد والقرض بتاريخ 2017/10/11 عبر تعديل الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن المادة رقم 45 مكرر، وتنص بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار³.

¹ القانون رقم 01-13 المؤرخ في: 2013-04-08 تعلق بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، إسترجع من:

www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16

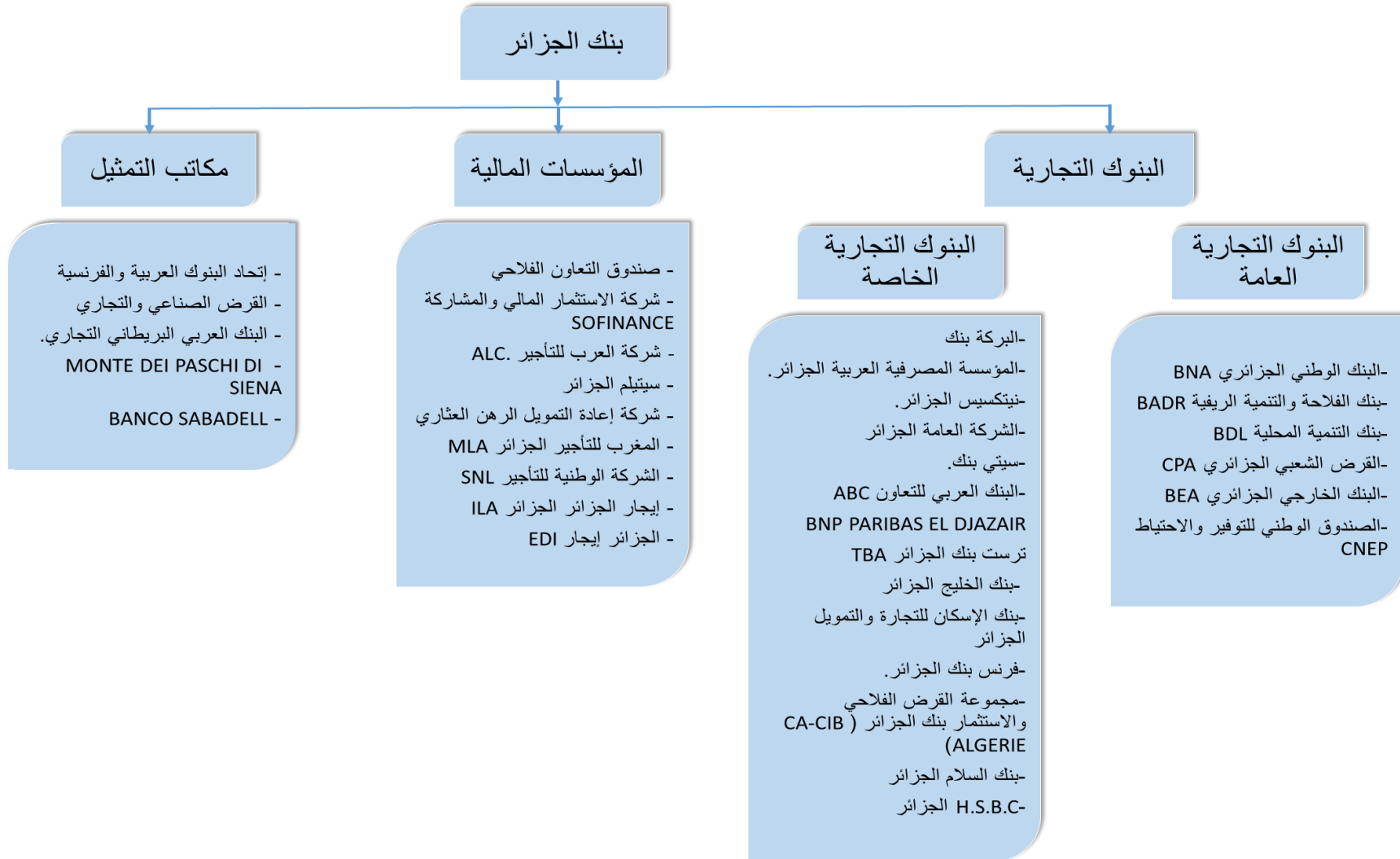
² القانون رقم 01-14 المؤرخ في: 2014-02-16، تعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، إسترجع من:

www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16

³ أبو بكر خوالد، مرجع سابق، ص 202

ثانيا: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري

شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، فالى جانب البنوك العمومية الستة، وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 29 بنكا، ومؤسسة مالية، ويتكون الجهاز المصرفي من ثلاثة قطاعات أساسية وهي بنوك ومؤسسات مالية، ومكاتب التمثيل وهو ما يبينه الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz

المبحث الثاني: الإتجاهات الحديثة في المجال المصرفي

هناك العديد من الإتجاهات والتغيرات التي شهدتها البيئة المصرفية، وسنتناول العولمة المصرفية والأهداف التي تسعى إليها بالإضافة إلى التحرير المصرفي وشروط نجاحه وكذا اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، والخدمات المصرفية التي شملتها الإتفاقية.

المطلب الأول: العولمة المصرفية

أولاً: مفهوم العولمة المصرفية

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الإقتصادي، ويعتبر النشاط المصرفي من أهم تلك الأنشطة وأكثرها تأثيراً واستجابة للتغيرات الدولية والمحلية الناتجة عن العولمة، وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعاداً ومضامين جديدة جعلتها تدخل إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة، وفتحت أمامها تصورات نشاطية واسعة وممتدة بدلاً من المواقف والتصورات الضيقة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المتحققة¹.

إن العولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة وهناك من يرى تخرج بالمصارف من الإطار المحلي إلى آفاق عالمية وتدمجها بالسوق العالمي بكافة جوانبه وأبعاده المختلفة، وبما يجعلها في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والهيمنة المصرفية².

ومنهم من يرى أنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية³.

ومنه يتضح إرتباط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها المصارف، فالأسلوب الواعي لتقديم الخدمات المصرفية، سواء كانت متصلة بالودائع أو بالقروض أو بالأسهم والسندات أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو غيرها من الخدمات المتطورة، يدفع المصارف إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الإقتصادي بامتداده الجغرافي الواسع، وأن العمل من أجل الوصول إلى الحجم الإقتصادي للمصرف يتطلب ارتباط قوي بالتجمعات والتكتلات المصرفية،

¹ عبد الرزاق حمد حسين وعلي خضير عباس، العولمة واثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 24، المجلد 07، العراق 2012 ص 157.

² محسن أحمد لخضير، عولمة النشاط المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، المجلد 19، لبنان 1999 ص 173.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص 28.

وهذا ما يؤدي إلى إرتباط عمل المصرف بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل والذي يرفع من جودة الأداء ويرتقي بمستوى القدرة على الإشباع .

وبذلك فإن العولمة المصرفية إنبعثت من داخل المصرف يتطلب قدرة عالية على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة، وإستخدامها كمتغير جوهري للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية والتواجد المؤثر فيها، وهو أمر يتطلب العمل على مراحل تدريجية من أجل زيادة القوة المالية، وتدعيم المركز المالي للمصرف، بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل كافة أنشطة العولمة المصرفية ، وتحقيق أكبر قدر من الحماية والتحوط والصيانة والأمن والسرية (أمن المعلومات، أمن المنشآت، أمن الأفراد) بالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية لدى الجماهير ويخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية صحيحة وسليمة، تضمن للمصرف حصة متنامية من السوق المصرفي¹.

ثانيا: أسباب العولمة المصرفية

تتجه المصارف عموما نحو العولمة لرغبتها في التوسع والهيمنة العالمية التي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي²:

- 1- التطور الذي حدث في اقتصاديات البنوك والذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تكون تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف.
- 2- مشاركة البنوك في تشجيع وتطوير سوق المال عن طريق زيادة اقبال المدخرين للتعامل وتملك أسهم وسندات الشركات المختلفة.
- 3- إتجاه المصارف إلى تطوير إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة حيث دخلت بقوة إلى ميادين جديدة كالتمول التاجيري والتشغيلي، صيرفة الأعمال، أنشطة أسواق رأس المال، التأمين والخدمات المصرفية.
- 4- ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وسرعة تدفقها على إتساع الأسواق الدولية وامتدادها.

¹عبد الرزاق حمد حسين وعلي خضير عباس، مرجع سابق، ص158.

²للمزيد انظر:

عزت عبد الحليم، أسباب العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 236، المجلد 20، لبنان 2000 ص06.

يوسف حسن يوسف، العولمة والاقتصاد الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2009 ص ص 34-35.

رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، مصر 1999 ص 216.

5- تضخم وتنامي الشركات متعددة الجنسيات والتي أصبحت تحتاج إلى وجود بنك عالمي يتيح لها خدماته المصرفية حيث تكون.

وهناك عوامل تحرك المصارف نحو العولمة ما هو سوقي وإقتصادي وبيئي وتنافسي¹:

• **العوامل السوقية:** تحدد تلقي الزبون ومدى قبوله للخدمة المصرفية العالمية.

• **العوامل الإقتصادية:** تحدد فيما إذا كانت المصارف العالمية تتبنى إستراتيجية لتقديم أدنى تكاليف

ممكنة للخدمة المصرفية.

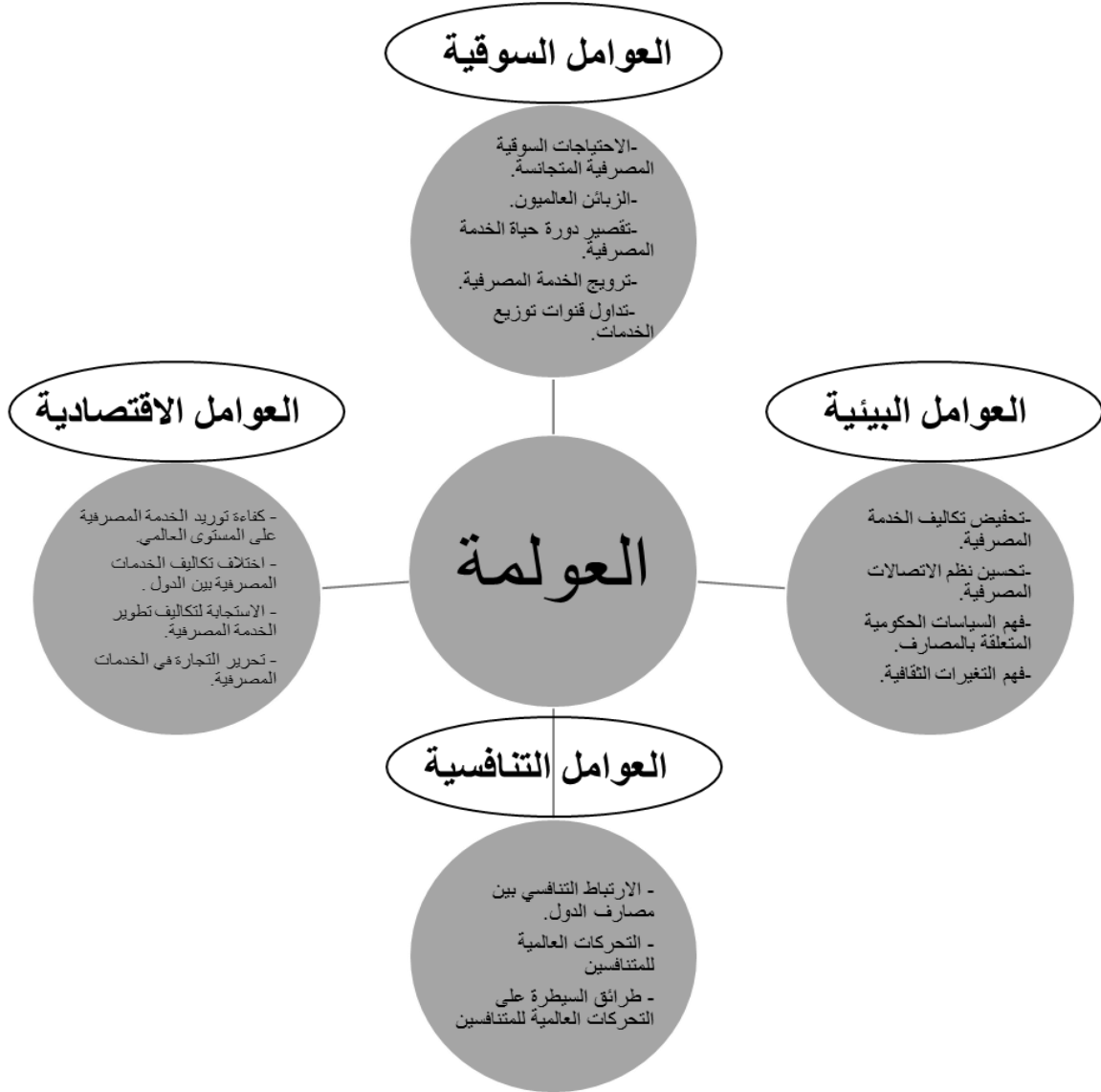
• **العوامل البيئية:** يتم بواسطتها البحث في كيفية دعم البنى الهيكلية المصرفية.

• **العوامل التنافسية:** وذلك بإيجاد مصارف قادرة على منافسة مثيلاتها في دول أخرى.

والشكل التالي يوضح العوامل التي تحرك الأعمال المصرفية نحو العولمة:

¹فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وأثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة وهران ، الجزائر 2013 ص14.

الشكل رقم (1-1): يوضح محركات العولمة المصرفية



المصدر: فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وأثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة،

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة وهران، الجزائر 2013 ص15

ثالثا: أهداف العولمة المصرفية

من بين الأهداف التي تحققها العولمة المصرفية للمصارف ما يلي¹:

1. أن يصبح المصرف أكثر قدرة على إرضاء العملاء وإشباع رغباتهم.
2. أن يصبح المصرف أكثر كفاءة في استغلال امكانياته وتفعيل قدراته.

¹محسن أحمد الخضيرى، عولمة النشاط المصرفي، مرجع سابق ص 175

3. أن يصبح المصرف أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من الإيرادات مقابل التقليل من المخاطر.

وإذا كانت هذه الأهداف الثلاثة هي في حقيقتها أهداف عامة لكل المصارف فإنها تكتسب وضعا خاصا في عملية العولمة، وطبعا تفرضه طبيعة النطاق ومجال الحركة وإعتبارات التواجد والإستمرار. وإن هذه الأهداف التي تسعى إليها العولمة المصرفية تخفي وراءها رغبة عارمة للمصارف في التوسع، النمو، الإنتشار والهيمنة العالمية، وكذا إكتساب مزايا تنافسية تؤهل المصرف للتفوق على الآخرين.

كما أن العولمة المصرفية تتيح للمصرف قدرة هائلة للتكامل والإعتمادية المتبادلة بينه وبين المصارف الأخرى، وفي نفس الوقت فإن إنتشار المجموعات المصرفية المتكاملة تتيح أيضا القدرة على إمتصاص الضغوط ومعالجة المواقف الحرجة، بل وعدم الوقوع تحت ضغط الأزمات، وعليه فقدرة المصرف على الإنتشار الجغرافي وتوزيع مجالات النشاط وتوزيع المخاطر يكسب نوع من القوة في ظل التكاملية والإعتمادية المصرفية المتبادلة بين وحدات المصرف المتعولمة والمنتشرة على جميع مناطق العالم وبإختلاف مراكزه وأسواقه¹.

¹ ابن ساحة علي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007 ص 08 .

المطلب الثاني: التحرير المصرفي وتحرير تجارة الخدمات

أولاً: التحرير المصرفي

تركز سياسات التحرير الإقتصادي والذي يندرج ضمنه التحرير المصرفي على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية، وتوسيع نشاط القطاع الخاص وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية، وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار، والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقاً لمواصفات العالمية¹.

1- مفهوم التحرير المصرفي:

يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي²، أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة مصارف القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للمصارف الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية³.

وعرفه Saoussen ben Garma من خلال ثلاث جوانب أساسية⁴:

1-1- تحرير القطاع المالي المحلي: ويشمل تحرير متغيرات أساسية وهي:

- تحرير أسعار الفائدة وذلك بعدم تسقيف أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد بقوى العرض والطلب.
- تحرير الائتمان وذلك بعدم تحديد سقف ائتمانية، وعدم توجيه الائتمان لقطاعات معينة، وإلغاء كافة الإحتياطات الإجبارية.
- تحرير المنافسة المصرفية وذلك بإزالة كافة العراقيل التي تعيق إنشاء المصارف المحلية والأجنبية.

¹صفاء خير الدين، مفهوم التحرير الاقتصادي، حلقة نقاشية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، 11-13 ماي 1991، ص 04.

²بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في اصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية، واقع وتحديات، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف الجزائر ص 477.

³سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، 1994 ص 13.

⁴Saoussen Ben Garma, Libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle des institutions, à partir de site d'internet :www.univ-paris13-fr/eeepn/IMG/pdf/Page05.consulté le 11-07-2017

1-2- تحرير الأسواق المالية: ويتم بواسطة ازالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك

المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من اجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.

وتقوم سياسة التحرير المصرفي على دعم الثقة الكاملة في الأسواق، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية، وبالتالي إعطاء الحرية لقوى السوق عن طريق تحرير معدلات الفائدة، وعدم وضع حدود قصوى له، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمارات وتحسين نوعيتها بزيادة الادخار والتحكم بالأسعار، والقضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل الأسواق.

رغم النجاح الذي عرفته سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية، وترجع هذه الصعوبة لهشاشة اقتصادها نتيجة أعباء المديونية، فالدول النامية تلجأ إلى طلب القروض لتطبيق برامج التنمية، وأصبحت تعتمد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي¹، هذه الظروف أدت ببعض الدول لرفض تطبيق سياسة التحرير المصرفي، نظرا لآثارها السلبية على الاقتصاد، إلا أنه يمكن تطبيق هذه السياسة لكن بالتزام الحيطة والحذر مع التدرج في تطبيقها، وكذا وضع الرقابة الحذرة على البنوك من طرف البنك المركزي، فليس المهم تطبيق سياسة التحرير المصرفي بل إدارتها بنجاح والتمسك بالشروط الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

2-اجراءات التحرير المصرفي وأهدافه:

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما اجراءات لتحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية وتطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي والهيكل التنظيمي، على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية²:

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إزالة القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والإحتياطي القانوني
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية.

¹ ابن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، مرجع سابق ص 477.

² نفس المرجع أعلاه، ص ص 477-478

- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان وتخفيض القيود المباشرة عليها.
 - إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص.
 - تقليل الحواجز أمام الإنضمام للسوق والإنسحاب منه.
 - تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.
 - إطلاق حرية الرسوم والعمولات.
 - إعادة تكوين رأس المال المصرفي.
- أما أهداف التحرير المصرفي فتتمثل في¹:
- تعبئة الإدخار المحلي والأجنبي لتمويل الإقتصاد عن طريق رفع معدلات الإستثمار.
 - خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الإستثمار.
 - إستعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية وعليه تمكنها من فتح مصادر إقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص إستثمار جديدة².
 - تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الإقتصادية.

ثانيا: شروط نجاح التحرير المصرفي

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدوا التحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسة وهي³:

¹عاد السعدي ومنال العرابوي، أثر التحرير المالي والمصرفي الجزائري في اطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية المنعقد يومي 04-05 فيفري 2019 جامعة محمد بوضياف المسيلة ص 05.

²بالعجين خالدية، أثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، المجلة الخلدونية، العدد 03، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر 2018 ص 05.

³ببري محمد أمين وطوشي محمد، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة المنعقد يومي: 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص

1- توافر الإستقرار الإقتصادي العام:

من أهم ركائز الإستقرار الإقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الإقتصاد، مما يعرقل النمو الإقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي، والتأثير على التحرير المصرفي. ومن أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي العام، يجب اتخاذ عدة إجراءات وقائية وعلاجية، التي تمكن من التنسيق بين السياسات الإقتصادية وسياسة التحرير المصرفي.

1-1- الإجراءات الوقائية: هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية، بتصميم هيكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين، تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي، ويضمن وجود رقابة محاسبية خارجية، كما تتابع ادارة البنوك وتمنعها من التدليس.

1-2- الإجراءات العلاجية: هي عدة إجراءات تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية، وتكون على شكل تأمين الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين، وحقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية والقيام بإجراءات التصفية، وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الإعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا.

يمكن القول أنه من أجل القيام بالإصلاح المصرفي، لا بد من تطبيق وتنفيذ سياسة التحرير المصرفي، كما يشترط توفر الإستقرار الإقتصادي العام، المتمثل في إستقرار الأسعار، والتقليل من مدى رفع معدلات الفائدة، وبالتالي التحكم في معدل التضخم الذي يضغط من الديون، ويؤثر على النظام المالي. ويزيد الإستقرار الإقتصادي من يقين البنك في التحكم في تكلفة التمويل في المستقبل، ويرفع من قيمتها في القيام بمشروعات طويلة المدى.

2- توافر المعلومات والتنسيق بينها:

تختلف المعلومات عن السلع الاستهلاكية، فالأولى لا تستهلك بالإستعمال عكس الثانية، وكذلك الأولى لها فوائد عامة وللثانية فوائد خاصة، وتخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد عن تحديد مخاطر الإستثمار والعائد المتوقع.

ينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة، ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدوا التحرير المصرفي أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هو الأكثر عائداً، والعكس صحيح، لأنها تعوض معدل الفائدة.

كما ينطوي على عدم التنسيق بين المعلومات، صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والمشروعات الناجحة، ورفع تكلفة الحصول على المعلومات، ولهذا يرى منتقدوا سياسة التحرير المصرفي ضرورة التدخل الحكومي لإبرام الجهات المعنية على توفير المعلومات، بإصدار لوائح أو فرض ضرائب، أو تقديم اعانات لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات، التي تجعل الأسواق المالية عرضة للإخفاق، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

3- اتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي، يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي، بحيث¹:

- القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق، وفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وبطريقة عقلانية على المؤسسات، ورفع الدعم على الأسعار، وتطبيق سياسة الخصوصية
- القطاع المالي والمصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة وقيود على تدفق وإنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.
- القطاع الحقيقي يتم فيه رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والسماح للتحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية.

4- الاشراف الحذر على الأسواق المالية:

يخص التدخل الحكومي لإنجاح سياسة التحرير المصرفي، حيث تحدد الوكالات الاشرافية والمشرفون على وجه الخصوص أدوار كل من المدير ومدراء الأعمال، لضمان الشفافية وتحليل المخاطر المحتملة، وكذلك أدوار المراجعين الخارجيين في اعداد التقارير الموضحة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية.

¹ ابن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، مرجع سابق ص ص 479 - 480.

ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية، إلى مكافحة التسبب عن طريق الإهتمام لمواجهة الأخطار، وضمان الشفافية عن طريق الإهتمام بالأوضاع المالية، والهيكل التنظيمي والإداري للمؤسسات المالية، والإستقلال الذاتي عن طريق تعويض المشرفين بسلطات أقوى اتجاه المؤسسات المالية. كما تساهم هيئات الإشراف على المؤسسات المالية على تنفيذ الإشراف، وتسهيل تدقق المعلومات، والتنسيق بين أنشطة اصدار القرار ومتابعة تنفيذه.

ثالثا: اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية

بسبب القيود المفروضة على التجارة الدولية في الخدمات المالية، اشتدت الحاجة إلى تحرير هذا النوع من المبادلات، وإزالة كافة القيود بقواعد قانونية ذات طابع دولي. وفي شهر ديسمبر سنة 1997 وقعت حوالي 70 دولة ضمن اتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتنفيذا للإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS في التحرير التدريجي وعلى فترات¹، وعلى أن يبدأ سريانها سنة 1999.

كما جاءت الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS بتنظيم قانوني خاص للخدمات المالية من خلال الملاحق التابعة لنصوص الإتفاقية، وقد كان الهدف من المفاوضات التي تمت بين الأعضاء بخصوص تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية هو زيادة الكفاءة الإقتصادية لقطاع الخدمات المالية للدول الأعضاء، ولذلك شملت الإتفاقية على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعمل على إزالة أو تخفيف التمييز بين مقدمي الخدمات فيما بينهم².

وتتميز الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالخدمات المالية بأنها أنشطة تحتاج إلى رأس مال ضخ، بالإضافة إلى أنها تتطلب عددا كبيرا من العمالة الماهرة، أي أن عنصر العمل ورأس المال يمثلان دورا حيويا في المؤسسات والبنوك التي تقوم بتقديم هذه الخدمات المالية، هذا الى جانب المخاطر التي تتحملها والتي تفوق قدرتها المالية، مما يجعلها تتخذ الحيطة والحذر عند ممارسة هذه الأنشطة المالية.

1- مفهوم تحرير التجارة في الخدمات:

يعني تحرير القطاع المالي إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة، وتمنع قوى العرض والطلب في السوق من تحديد أسعار كميات الخدمات، وتتضمن عولمة التجارة في الخدمات إزالة التمييز

¹مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر 2004 ص 217.
²فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 87

بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين، إذ يعتبر منتج أو مورد الخدمات بأنه أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإنتاج وتسويق هذه الخدمات بشرط ألا يكون مؤسسة حكومية أو تابعة للحكومة أو عاملة لحساب الحكومة¹.

مفهوم تحرير تجارة الخدمات يختلف عن حالة تحرير التجارة السلعية، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود والتعريفات الجمركية بالنسبة لموردي الخدمات²، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، وهذه القيود التي سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالتها وتخفيضها بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات³، كما يشير مفهوم تحرير تجارة الخدمات أيضا إلى حرية انتقال مستهلكي الخدمات من بلد لآخر، وإختيار أي مورد للخدمة والطريقة التي يعرض بها خدماته وعليه فإن المعنى يركز أساسا على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية، ويفرض القيود والحواجز على خدمات محددة بذاتها سواء أكان مقدمها مورد محليا أو أجنبيا⁴.

ويشير مفهوم الخدمة المالية حسب ملحق الخدمات المالية⁵، بأنها كل خدمة ذات طابع مالي يقدمها مورد خدمات مالية لعضو ما وتشمل هذه الخدمات جميع الخدمات المصرفية (قبول الودائع، الإقراض، التمويل النقدي، الصرف الأجنبي للأوراق المالية القابلة للتحويل، إصدار الأوراق المالية، الخدمات الاستشارية وخدمات الوساطة...)، هذا بالإضافة إلى جميع أنواع التأمين والخدمات المتصلة به.

¹ عماد شهاب، التجارة في الخدمات (قطاع الخدمات المالية)، المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية غربي آسيا، كانكون، المكسيك، 10-14 سبتمبر 2003، ص 02.

² بربيش عبد القادر، مرجع سابق ص 105.

³ عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 02، المجلد 21، مصر 2003 ص 86.

⁴ محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009 ص 37.

⁵ سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر 2001 ص 338-348.

2-المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

لقد وردت الإلتزامات العامة في القسم الثاني من الإتفاقية، وتشتمل على الضوابط والقواعد الأساسية الحاكمة للسلوك التجاري الدولي، في مجال التجارة في الخدمات، والتي تم فرضها على كافة الدول الأعضاء دون تمييز أو تفرقة، وتتمثل هذه الإلتزامات في الضوابط والقواعد التي يتعين على كافة الدول الأعضاء التقيد بها في مجال التجارة في الخدمات فيما يلي:

2-1-مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most Favored Nation) نصت على هذا المبدأ المادة (2) من القسم الثاني من الإتفاقية، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبحسب هذا الشرط يلتزم كل عضو أن يمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يمثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر. وبالتالي فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائياً لتشمل الأطراف الأخرى. وقد استثنت الإتفاقية من هذا الشرط الدولة العضو التي تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية شريطة ألا يتجاوز سريانها عشرة سنوات، ويطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الإمتيازات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من قبل مجلس التجارة في الخدمات¹

2-2-مبدأ الشفافية (transparency) تلزم اتفاقية التجارة في الخدمات كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التي تتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية، وينبغي أيضاً نشر جميع الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها، ويجوز لأي عضو الحق في إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر ويعتبرها العضو مؤثراً في تنفيذ بنود الاتفاقية.

ومن جهة أخرى ليس في هذه الإتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة.

¹عبد الواحد الغافوري، العولمة والجات، التحديدات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر 2000 ص 85.

كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية سنويا على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة وتعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الإتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضي ثلاثة سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر وعليه تعويض الأعضاء المتضررين¹.

2-3- مبدأ التحرير التدريجي progressive liberalization يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الإقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الإتفاقية والمعنونة تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

2-4- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية يمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة والرابعة من الإتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدولة النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الإلتزامات الخاصة بتلك الدول، والتي تتعلق بالأمور التالية:

- تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقا للأسس التجارية.
- تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.
- تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول.

2-5- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة تم الإتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير الخدمات، والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة

¹سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق ص 321.

من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو قد يتم أيضا بواسطة هؤلاء المحكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية¹.

2-6- مبدأ التغطية والشمولية تغطي اتفاقية الجات جميع أشكال تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية حيث تنص المادة الأولى من الإتفاقية أنها تشمل جميع الخدمات وفي مختلف القطاعات، باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات أو ما يعرف بالخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية، وخدمات هيئات الضمان الاجتماعي².

3- الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الإتفاقية:

إن الخدمات المالية حسب تصنيف أنشطة الخدمات المالية بالإتفاقية تشمل الخدمات ذات الطابع المالي منها³:

3-1- التأمين والخدمات المتعلقة به، ويشمل:

- خدمات التأمين المباشر على الحياة، وخدمات التأمين مثل التأمين على الممتلكات، والتأمين ضد الحريق والسرقة وغيرها؛
- خدمات إعادة التأمين وخدمات الوساطة في التأمين مثل السمسرة والوكالة؛
- الخدمات المساندة للتأمين كالخدمات الإستشارية وخدمات تقدير المخاطر وتسوية النزاعات؛

3-2- الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الأخرى: وتشمل⁴:

- قبول الودائع والأموال بين الأفراد؛
- الإقراض بجميع أنواعه بما فيه القروض الإستهلاكية والإئتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية؛
- خدمات الضمان والإتمادات المستندية؛

¹ عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الاسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم

القرى السعودية، بدون سنة النشر، ص 11

² نبييل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر 2001، ص ص 120-127

³ هناء اللافي سالم محمد، الإتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا 2015 ص ص 48-49.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 02، المجلد 21، معهد التخطيط القومي، مصر، 2003 ص ص 14-15

- التجارة للحساب الشخصي أو لحساب العملاء في السوق المالية أو غيرها في الأدوات التالية¹:
 - ✓ النقد الأجنبي؛
 - ✓ المشتقات المصرفية والمالية بكافة أنواعها؛
 - ✓ أدوات سعر الصرف مثل المبادلة والإتفاقيات الآجلة.
 - ✓ الأوراق المالية القابلة للتحويل؛
 - ✓ الأدوات الأخرى القابلة للتداول والأصول المالية؛
 - المساهمة في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار؛
 - أعمال السمسرة المالية في النقد؛
 - إدارة الأصول مثل الإدارة المالية الأخرى؛
 - توفير ونقل المعلومات المالية ومعالجتها؛
 - خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى؛
 - خدمات المشورة والوساطة وغيرها من الخدمات المالية المساعدة والمتعلقة بجميع الخدمات المدرجة أعلاه؛
- كما تجدر الإشارة إلى أنه توجد بعض الخدمات المالية مستثناة من الخدمات الواردة في الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي²:
- كافة أنشطة البنوك المركزية أو السلطات النقدية في مجال ممارستها للأعمال وتنفيذها لسياساتها النقدية؛
 - الأنشطة التي تشكل جزء من أي نظام رسمي للتأمينات الاجتماعية؛
 - النشاطات المالية الأخرى التي تتقدم بها أي مؤسسة لحساب الحكومة، أو بكفالتها وباستعمال الوسائل المالية للحكومة؛

¹بنك الاسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد 32، العدد01، الاسكندرية، مصر 2000، ص 06

²صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، مصر 2003، ص80-81

المبحث الثالث: آثار الإتجاهات الحديثة وإستراتيجيات مواجهتها

نتيجة لظهور العولمة المصرفية وتداعياتها، والاتجاه المتزايد نحو تحرير الخدمات المالية والمصرفية المطلقة في ظل منظمة التجارة العالمية، برزت عدة آثار من بينها ظهور البنوك الإلكترونية والإتجاه نحو تطبيق المعايير التي نصت عليها لجنة بازل للرقابة المصرفية. ولمواجهة هذه التحديات والتكيف معها والاستفادة من الفرص والمكاسب التي تتيحها، هو التوجه نحو الصيرفة الشاملة والإندماج المصرفي وتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.

المطلب الأول: آثار الإتجاهات الحديثة

أولاً: ظهور البنوك الإلكترونية

في ظل وجود شبكة الأنترنت وشيوعها وإزدياد مستخدميها، وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والإتصال التي حققت تبادلاً سريعاً وشاملاً للمعلومات ضمن سياسة وخطط الإنسياب السريع للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط، وترافق ذلك مع إستثمار الأنترنت في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ومع إزدياد القيمة الإقتصادية للمعلومات التي أصبحت المحدد الإستراتيجي للنجاح في قطاعات الأعمال والمال، في ظل ذلك كلّه تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط، لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل، إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية¹.

ففي سنة 1995 أنجزت "Ntscape" أول برنامج يسمح بالدخول إلى مواقع الويب، وأصبحت الصيرفة عبر الخطوط ممكنة، ويعتبر خط "SFNP" أول بنك أمريكي عبر الخط في العالم، وقد ظهرت بنوك إلكترونية تحت مسميات مختلفة، مثل بنك سوفت (SOFT) سنة 1995، ثم تلتها بنوك أخرى مثل America Online (Net Bank) سنة 1996².

¹ مسعداوي يوسف، البنوك الإلكترونية، ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحول الإقتصادي المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004، ص227.

² عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر، ص174.

1- مفهوم البنوك الإلكترونية

يستخدم اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتغيير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات، كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self - Service Banking)، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان.

وتطور هذا المفهوم مع شيوع الأنترنت إذ أمكن للزبون الدخول من خلال الإشتراك العام عبر الإنترنت، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام كمبيوتر الزبون، بمعنى أن البنك يزود جهاز العميل (الكمبيوتر الشخصي) بحزمة البرمجيات، وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المنزلي)، وعرفت هذه الحزم بإسم برمجيات الإدارة المالية الشخصية مثل حزمة (Microsoft's Money)، وهو مفهوم وشكل قائم ولا يزال الأكثر شيوعاً في عالم العمل المصرفي الإلكتروني¹.

إذن فالبنوك الإلكترونية ما هي إلا وسيلة إلكترونية لنقل الخدمات البنكية مباشرة إلى العملاء عبر الإنترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل بين فروع البنوك².

2-أنواع البنوك الإلكترونية:

وفقا لدراسات جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الأنترنت³:

1-2-الموقع المعلوماتي: يمثل المستوى الأساسي، والحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي، ويسمح هذا الموقع للبنك بتقديم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

¹ مسعداوي يوسف، مرجع سابق، ص227.

² محمود محمد أبو فرة، الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص25.

³ مفتاح صالح و معارفي فريدة، البنوك الإلكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، بدون سنة نشر، ص05.

2-2-الموقع الإتصالي: يتيح هذا الموقع عملية التبادل الإتصالي بين البنك والعملاء مثل البريد الإلكتروني، تعبئة طلبات أو نماذج على الخط، أو تعديل معلومات القيود والحساب، الإستفسارات... الخ.

2-3-الموقع التبادلي: ويمكن من خلاله أن يمارس البنك، نشاطاته في بيئة إلكترونية، كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونياً من سداد قيمة الفواتير وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه.

أما أهم البنوك الإلكترونية العالمية والتي تمكن كافة المستخدمين والعملاء والمتسوقين والتجار العرب في كافة الدول والبلدان العربية من إرسال وإستقبال الأموال إلكترونياً عبر مختلف عمليات التجارة الإلكترونية¹:

• **بنك بايونير (Payoneer):** ويعتبر واحداً من أهم وأكبر وأفضل البنوك الإلكترونية في العالم، التي تتيح خدماتها لكافة العملاء العرب في كل دول وبلدان العالم العربي، فهو البنك الذي يمكن كافة العملاء من امتلاك حساب حقيقي مجاني داخل البنك كأى مواطن أمريكي عادي، وكذلك يمنح للعملاء بطاقة ماستر كارد مجانية يمكنهم من ربطها بحساب باي بال أو أى بوابه دفع إلكتروني أخرى من أجل الدفع لمشترياتهم إلكترونياً.

• **بنك باي بال (Paypal):** يعتبر بنك إلكتروني وسيط يمكن كافة المتسوقين في العالم من الدفع إلكترونياً للمنتجات أو الخدمات التي يريدون الحصول عليها، باستخدام بطاقة الماستر كارد أو فيزا الخاصة بهم دون التخوف من أي عمليات احتيال.

• **بنك سكريل (SKRILL):** ومن أهم ما يميز بنك سكريل كبنك إلكتروني هو أنه يمكن كافة العملاء ليس فقط من الدفع عبر الأنترنت بل أيضاً يمكنهم من استقبال الأموال وتحويلها من حسابهم إلى أي حساب أرضي آخر مقابل رسوم تصل حوالي 4 % من المبلغ المراد تحويله.

• **بنك النترلر (NETELLER):** هو بنك بريطاني الأصل ويعد أحسن وأكبر البنوك الإلكترونية إحكاماً على الإطلاق، حيث أنه يفرض قيود وإحتياطات أمان عالية وصارمة يصعب إختراقها بأي شكل من الأشكال.

¹ www. Expandcart. Com/ ar/ 24675 consulté le 06/07/2017.

• بنك البايزا (PAYZA): وهو بنك كندي الأصل كان يعرف في السابق باسم أليرت باي، وهذا البنك صمم خصيصا لكي يتماشى مع الهواتف الجوالة الذكية إلى جانب شهرته الواسعة على الأنترنت في العالم كله، ويمكن العملاء من الإحتفاظ بالأموال بعدة عمولات مختلفة وليس عملة أو عملتين فقط.

ثانيا: مقررات اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية:

نجد اتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية من بين أهم آثار الإتجاهات الحديثة على المستوى المالي، والتي أحدثت تنسيق دولي بين السلطات الرقابية في مزولة الرقابة المصرفية المركزة على المخاطر.

وركزت معايير لجنة بازل منذ صدورها على وضع قواعد فعالة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر ذات طابع دولي، وذلك لضمان سلامة النظام المالي والمصرفي في ظل الإتجاهات الحديثة التي شهدتها البيئة المالية، وفي هذا الإطار أصدرت اللجنة اتفاقياتها الأولى بازل I سنة 1988 والمتعلقة بمعدل كفاية رأس المال، ثم بعدها اتفاقية بازل II سنة 2004 والتي ركزت على إدارة المخاطر بصورة واضحة، وفي سنة 2010 أصدرت اللجنة اتفاقيتها الثالثة، بازل III.

1- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية على إثر أزمة السوق المالي التي تلاها إنهيار نظام بروتين وودز سنة 1973، حيث تكبدت العديد من البنوك خسائر كبيرة، وفي 26 جوان 1974 أعلنت السلطات المصرفية في ألمانيا الغربية إغلاق بنك "هوستات" والذي كان حجم تعرضه لخسائر في العملات الأجنبية تفوق ثلاثة أضعاف رأس ماله، وفي أكتوبر من نفس السنة أفلس البنك الأمريكي "فرانكلين نيويورك" بعد تعرضه لخسائر كبيرة من العملات الأجنبية¹.

واستجابة لهذه الظروف وغيرها من تفاقم أزمة المديونية للدول النامية، والمنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية وسيطرتها على حوالي 38% من أسواق التمويل الدولية²، قام محافظوا البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة بإنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974³، تحت إشراف بنك التسويات الدولية، وأطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية

¹Basel comité on Banking Supervision, A Brief History of the Basel committee, Bank for international settlement, October 2015 p05

²أوصغير الويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثارها على البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2018، ص59

³Louis ESCH, Robert KIEFFER, thierry Lopez, Asset Et Risque Management, 1^{er} Edition, de Boeck, paris, 2003,p18.

والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل السويسرية، وتعمل على ضمان التعاون الدولي في مجال الرقابة الإحترازية المصرفية، وذلك بوضع معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال المصارف.¹

2- مقررات اتفاقية بازل I

في جويلية تمت الموافقة على المقترحات وتم إقرارها من قبل محافظي البنوك المركزية للدول العشرة²، وقدر معدل كفاية رأس المال حسب الإتفاقية ب 08 %، كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها، وهذا بوضع معيار إنتقالي قدره 7.25 % والإلتزام بتحقيقها سنة 1992 وسميت بنسبة كوك (COOKE)، ويطلق عليها الفرنسيون أيضا معدل الملاعة الأوروبي³.

2-1- الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I: إنطوت اتفاقية بازل I على العديد من الجوانب والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

2-1-1- التركيز على المخاطر الإئتمانية: تهدف الإتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الإعتبار المخاطر الإئتمانية والتركيز عليها مع إهمال باقي المخاطر الأخرى.

2-1-2- تعميق الإهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الإهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية، في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال⁴.

¹Bruno COLMANT, Vincent DELFOSSE, Jean Philippe PETERS, Bruno RAUIS, les Accords De Bale II pour le secteur bancaire De Boeck et larcier Bruxelles 2005, p06.

²Basle committee on banking supervision international convergence of capital Measurement and capitale standards, Basle, July 1988, p03.

³ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المنعقد يومي 08-09 ديسمبر، جامعة الجزائر، 2013 ص 03

⁴بودي عبد القادر بحوصي مجدوب، مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الأفاق والتحديات، المنعقد يومي 25-26 نوفمبر، بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2008 ص 03

2-1-3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: وقامت الإتفاقية على تصنيف دول العالم إلى مجموعتين كما يلي¹:

• **المجموعة الأولى:** وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة، وتضم دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE)، بالإضافة إلى سويسرا والسعودية، والدول التي قامت بعقد ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

• **المجموعة الثانية:** وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، وتشمل كل دول العالم باستثناء المذكورة سابقا.

2-1-4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: وذلك بتصنيف الأصول حسب مخاطرها كما يلي:

• الأوزان الترجيحية للأصول داخل الميزانية: ونجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان ترجيحية: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%²، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1-1): يوضح الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات بازل I

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	• النقديات، القروض الممنوحة للخدمات المركزية والقروض بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات، القروض الممنوحة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان (OCDE)
0% - 50%	• القروض الممنوحة لهيئات القطاع العام المحلية حسب ما يقرر وطنيا
20%	• القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية وبنوك منظمة OCDE، النقديات رهن التحصيل
50%	• قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها
100%	• جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، القروض الممنوحة خارج دول منظمة (OCDE) ويبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام، القروض الممنوحة لشركات قطاع اقتصادي • مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات

Source : Alfawwaz,T.M Alrgaibat,G.A, Capital Adequacy of the jordanian Banking Sector For the period 2000 – 2013, international journal of Aconomie Research in Accounting, Finance and Management science 5, 2015 p p 184 -185

¹ مجدوب بحوصي وعمار غريس، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة البشائر، المجلد 03، العدد 01، جامعة بشار 2017، ص 101.

² نفس المرجع أعلاه

- وضع معاملات تحويل للإلتزامات العرضية (خارج الميزانية): وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للإلتزامات خارج الميزانية كما هو موضح في الجدول التالي¹:

الخطر المرجح = معامل خطر الائتمان X معامل الترجيح

الجدول رقم (1-2) يوضح أوزان المخاطرة للإلتزامات العرضية خارج الميزانية حسب بازل I

أوزان المخاطرة	البنود
100%	• بنود خاصة بالضمانات العامة للقروض
50%	• بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان ، توريدات ...)
20%	• بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل كالاعتمادات المستندية

المصدر: سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 06 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر ص 154.

2-2- معدل كفاية رأس المال لإتفاقية بازل I: والصيغة التي تم تحديده بها حسب الاتفاقية هي:

**معدل الكفاية رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند/الأصول
المرجحة بأوزان المخاطرة**

ومنه معدل كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه الاتفاقية يكون أكبر من أو يساوي 08%، ويتكون رأس المال من شريحتين هما²:

- **الشريحة الأولى:** وتدعى برأس المال الأساسي وتتمثل في حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة والإحتياطات العامة والقانونية والأرباح غير الموزعة.
- **الشريحة الثانية:** وتدعى برأس المال التكميلي أو المساند وتتمثل في الإحتياطات غير المعلنة وإحتياطات إعادة تقييم الأصول ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. وتتشرط اللجنة بالنسبة للشريحتين³:

¹ Michel Rouach, Gérard NAULLEAU, contrôle de gestion bancaire et Dérection Financiere, Revue Banque, 5^{em} Edition, paris 1993 p 314

²عدنان محيريق، الرقابة المصرفية على المصارف الاسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2016 ص 22.

³ نفس المرجع السابق، ص 24.

- يجب أن لا يزيد مجموع الشريحة الثانية عن 100% من رأس المال الأساسي.
- القروض المساندة يجب أن لا تزيد عن 50% من الشريحة الأولى.
- أن لا تزيد مخصصات المخاطر غير المحددة عن 2% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة.

- يخضع إحتياطات إعادة تقييم الأصول على خصم ب 55% لإحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عن بيع الأصول.

2-3- تعديلات بازل لسنة 1996: في سنة 1996 أدخلت لجنة بازل بعض التعديلات على إتفاقيتها لسنة 1988، والتي تمثلت في إدخال مخاطر السوق في حساب معدل كفاية رأس المال¹، ولتغطية مخاطر السوق حددت لجنة بازل الشكل التالي لرأس المال حيث يتكون من الشريحة الأولى والشريحة الثانية على النحو المحدد في سنة 1988 مع إضافة شريحة ثالثة والتي تتألف من القروض المساندة قصيرة الأجل والتي تتميز بأنها غير مضمونة، ولها إستحقاق لمدة عامين على الأقل وغير قابلة للسداد قبل تاريخ الإستحقاق المتفق عليه، إلا إذا وافقت السلطات الرقابية، وقادرة على أن تصبح جزء من رأس مال البنك الأساسي²، وتكون في حدود 250% من رأس المال الأساسي، وقياس معدل كفاية رأس المال يتم حسابه كما يلي³:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان} + \text{مقياس المخاطرة السوقية}} \leq 8\%$$

ولقد أفرز نطاق تطبيق اتفاقية بازل I عدة إنتقادات خاصة بعد ظهور مستجدات مالية أسفرت عن ظهور مخاطر جديدة تقتضي تقنيات أكثر شمولاً لقياسها وإدارتها.

وفي الفترة ما بين (1999-2004) قامت لجنة بازل بنشر إقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية⁴ (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية بازل I، وبعد مناقشات طويلة لمقترحات جديدة

¹Bruno COLAMANT et autres, op cit, p22.

²Basle committée on Banking supervision, Amendment to the capital ACOORD TO Incorporate Market Risks
Basle committée on Banking supervision january 1996 p 3

³Bruno COLMANT ET AUTRES op cit p 24

⁴Triquillah KHAN et habib Ahmed, la gestion des risque, analyse de certains aspects liés à l'industrie de la finance islamique, institut islamique de recherches et de formation Bid JEDDAH (RAS), 2002 p95

لهذه الإتفاقية تم إجازتها والإتفاق عليها سنة 2004 بعد عرضها على البنوك، وعرفت باتفاقية بازل II بحيث تصبح جاهزة للتطبيق خلال فترة تمتد إلى نهاية عام 2007¹.

3-مقررات اتفاقية بازل II:

تقوم اتفاقية بازل II على سياق متكامل من المعايير النوعية والكمية لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمقابلة كل من المخاطر الائتمانية، التشغيلية، ومخاطر السوق، مع وضع مجموعة من الأسس التي تضمن متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع إنضباط السوق كما يضمن لكل الأطراف المتعاملة في السوق المعلومات اللازمة لتقييم المخاطر وتحديد مستويات رأس المال، ويهدف التعديل المقترح لمعيار كفاية رأس المال إلى تحقيق مستوى الأمان بين البنوك على المستوى العالمي، وإدخال منهج أكثر شمولاً لمعالجة المخاطر²، ويتكون الإطار الجديد المقترح من ثلاث دعائم أساسية وهي :

3-1- الدعامة الأولى (الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال): يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الإتفاقية إلى مبدأ أن مستوى رأس مال البنك ينبغي أن يكون مرتبطاً بالمخاطر التي يتعرض لها البنك، فبموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال، وبالتالي فقياسها أصبح يعتمد على ترجيح المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، وهو ما يثبت إتساع وشمولية المنهج الجديد، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل} \times 12.5} \leq 8\%$$

وقياس المخاطر يعتمد على عدد من النماذج، فالنسبة للمخاطر الائتمانية هناك خيارين لحسابها فالخيار الأول هو إستخدام المنهج المعياري³، من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية. أما الخيار الثاني فيعتمد على تقييم سيادي للدولة التي يقع بها البنك باستعمال نظم تنقيط داخلية، والإلتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم⁴.

¹مجذوب بحوصي وعمار غريس، مرجع سابق ص ص 103-104

²Revue banque, Bale II en question, N° 642. 2002

³Bachir Belgherbi, Rating et classement des banques convergence BEA, N° 12, Avril 2004, p p 13-15

⁴BRI, Nouvel accord de bale sur les fonds propres Avril 2003 a partir du site d'internet : www.bis.org/bebs/cp_3 Fullfr.POLE, consulté le: 06/07/2017.

أما المخاطر التشغيلية فهناك ثلاث مناهج لقياسها وهي منهج المؤشر الأساسي، والمنهج المعياري ومنهج القياس المتقدم¹. أما مخاطر السوق فقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لإحسابها ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري، ومنهج النماذج الداخلية.

3-2- الدعامة الثانية (المراجعة الرقابية): ويقصد بعملية المراجعة الرقابية من قبل السلطة الإشرافية ليس فقط التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك، ولكن أيضا تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تقييم وإدارة المخاطر². وعملية المراجعة الرقابية في اتفاقية بازل II تقوم على أربعة مبادئ كما يلي³:

- يجب أن يكون لدى المصارف عملية تقييم لشمولية وكفاية رأس المال، وذلك بالعلاقة مع بنية مخاطرها واستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.
- قيام السلطات الرقابية لمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لقياس مدى كفاية رأس المال وضمن الوفاء بالتزامها برصد وتحقيق امتثالها مع نسب رأس المال التنظيمي.
- توقع السلطات الرقابية عمل البنوك على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال.
- قدرة السلطات الرقابية على التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال تحت المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر بنك معين، وذلك باتخاذ إجراءات إصلاحية سريعة لعلاج ذلك.

3-3- الدعامة الثالثة (انضباط السوق): ويمثل انضباط السوق أحد الدعائم الثلاثة الرئيسية المكملة للدعامة الأولى والثانية، وبإضافة هذه الدعامة تهدف لجنة بازل إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق وتحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال فضلا، عن الحفاظ على القواعد رأسمالية كافية لتعزيز قدرتها على مواجهة أية خسارة محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر⁴، وذلك من خلال إرساء منهج فعال لإنضباط السوق بوضع مجموعة من متطلبات الإفصاح، وتتضمن هذه الدعامة وجود نظام معلومات ومصدقية وشفافية في الإفصاح لدى البنوك⁵.

¹Gerard Naulleau et MICHEL Rouch, op.cit p284.

²Michel DEETCH, joel PETEY, Mesure et Gestion du Risqué de credit Dans l'institution Financières, revee Banque, Edition 2008p 258

³نبيل حشاد، التطبيق العملي لبازل في المصارف، اتحاد المصارف العربية، 2005، ص 67.

⁴خليل عبد الرزاق وأحلام بوعبدلي، دور لجنة بازل في تدويل قواعد ادارة البنوك، المؤتمر العربي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الاتجاهات الحديثة لمنظمات الاعمال التحديات والغرض والأفق، 28-29 أكتوبر، جامعة الزرقاء، الأردن 2006، ص 08

⁵Decamps, jean-paul, jean- charles, and benoit , " the three pillars of BASEL II : Optimizing the trnix" Journal of Financial Intermediation,2004 p p 132-155

4- مقررات اتفاقية بازل III :

نتيجة لحدوث الأزمة العالمية 2008 وعدم قدرة المعايير المصرفية الدولية بازل II من تحقيق إستقرار النظام المالي والمصرفي، دفع لجنة بازل للرقابة المصرفية لمراجعة هذه المعايير وإدخال مجموعة من التعديلات الجوهرية على الاتفاقية، أكثر صرامة بخصوص معايير كفاية رأس المال، والإشراف والرقابة على البنوك الناشطة دولياً، بالإضافة إلى رفع متطلبات الإفصاح، وإقرار معايير للسيولة بالإعتماد على الدروس المستخلصة من الأزمة العالمية.

وبناء على ذلك أصدرت لجنة بازل مقترحات للإصلاح في سنة 2009 تضمنت مجموعة من الوثائق الاستشارية أهمها مبادئ الإدارة السلمية لمخاطر السيولة وأدوات الرصد في جوان 2009، تحسين إطار رأس المال لاتفاقية بازل II في جويلية 2009، وفي 12 سبتمبر 2010 أعلنت مجموعة محافظي البنوك ورؤساء البنوك المركزية لمجموعة العشرين الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك التجارية، وجاء هذا في أعقاب إتفاق تم التوصل إليه في جوان بشأن التصميم العام لحزمة إصلاح معايير رأس المال والسيولة، التي يشار إليها الآن باسم بازل III ، والتي تم مناقشتها في نوفمبر 2010 بمدينة سيول الكورية الجنوبية، وبتاريخ 12 نوفمبر 2010 أصبحت هذه الاتفاقية الجديدة بازل III¹، جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الإلتزام بنهاية عام 2012 من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019².

وتهدف هذه الحزمة من الإصلاحات لاتفاقية بازل III إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية وإقتصادية، وإلى تحسن إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية وإلى تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم³.

¹أوصغير الويزة، مرجع سابق، ص104.

²مجدوب بحوصي وعمار غريس، مرجع سابق، ص 106

³عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل III، الطبعة 01، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2013، ص 314

4-1- الجوانب الإصلاحية لاتفاقية بازل III تركز اتفاقية بازل III على تقوية الإطار العالمي لرأس المال، وفي وضع معايير للسيولة المصرفية.

4-1-1- مكونات رأس المال: ويمكن تلخيص هذه الإصلاحات في النقاط التالية¹:

● إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز "رأس المال الأساسي" ويتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها بما يعادل على الأقل 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بزيادة عن النسبة 2% وفق اتفاقية بازل II.

● تكوين احتياطي جديد "هامش الحفاظ على رأس المال" منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2.5% من الأصول، فعلى البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7% ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منع المكافآت المالية في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة.

● احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الإقتصادية بنسبة ما بين 0% و 2.5% من رأس المال الأساسي وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسبة السيولة لضمان الوفاء بالتزاماتها، ورفع معدل رأس المال الأساسي من 4% إلى 6% وعدم إحتساب الشريحة الثالثة في معدل الكفاية².

● زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك، والجدول التالي يوضح ذلك.

¹المزيد أنظر :

إضاءات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 5 ، الكويت 2012 ص 03 - Jaime CARUNA, Bale III : vers un système Financière plus sur, la 3^{eme} conférence Bancaire international Santomder, Madrid le 15 septembre 2010 p 03

²عبد السلام محمد خميسي ومحمد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد العراق، 2014 ص 186

الجدول رقم (3-1) يوضح متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط

اجمالي رأس المال	الشريحة الأولى لرأس المال	حقوق الملكية بعد الخصومات	
%8	%6	%4.5	الحد الأدنى
-	-	%2.5	رأس مال التحوط
%10.5	-	%7	الحد الأدنى
-	-	%0 - %2.5	المعكس للدورة الاقتصادية

Source : Basel committee on Banking supervision, Basel III : AglobalRegulatory Framework For More Resitient Banks And Banking Systems, Bank of international Settlement, 2010, p72

ومنه يصبح معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل III 10.5 % بدلا من 8 % ، ويحسب

بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\%$$

4-1-2- الرافعة المالية **Leverage Ration**: وتهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة ولا تستند للمخاطر المالية حيث توفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري، وتعمل كمعيار إضافي موثوق به للمتطلبات الأساسية المخاطر وتمثل نسبة الأصول دون الأخذ بمخاطرها إلى الشريحة الأولى من رأس المال على أن لا يقل عن 3 %، وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات}} \leq 3\%$$

¹Basel committée on Banking Supervision, Revision to the Leverage Ration Framwork, Bank of international settlement, 2016 p 5

3-1-4 نسبة السيولة **Liquidity Ration**: قامت بازل III بإدخال نسبتين لقياس السيولة في البنوك، فالأولى نسبة تغطية السيولة قصيرة الأجل (LCR)، والثانية نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

● **نسبة تغطية السيولة Liquidity coverage Ration**: وينبغي على البنوك أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوم، وتهدف نسبة تغطية السيولة إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والإقتصادية، وتحسب بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

● **نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ration**: وهو المبلغ المتوفر من التمويل المستقر لتلبية المطلوبات من التمويل المستقر التي يجب أن تكون أكبر أو تساوي 100 %، وتهدف هذه النسبة إلى تعزيز قدرة البنوك على التكيف الهيكلي على المدى الطويل من خلال تشجيعهم على تمويل أنشطتهم بمصادر أكثر إستقراراً من الأموال²، وقد حددت لجنة بازل تطبيق هذا الحد الأدنى ابتداءً من جانفي 2018، وتحسب كما يلي³:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتوفر}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

4-2- مقارنة بين اتفاقية بازل II وبازل III:

مما سبق ذكره في تحليل هذين الاتفاقيتين، فنجدهما تتفقان في عدة نقاط أهمها، فالأولى جاءت في أعقاب أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا، أما بازل III فجاءت بعد الأزمة المالية العالمية 2008،

¹ Basel committée on Banking Supervision, Basel III : The liquidity coverage Ration and liquidity Risk Monitoring Tools, Bank of international settlement 2013 p 13

² أحلام بوعبدلي وحمزة عمي السعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل III، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر 2014 ص 113

³ Basel committée on Banking Supervision, Basel III : the net stable Funding Ration, Bank of international settlement, 2014, p 13

وكذلك تشتملان على نفس المخاطر وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وكذلك نفس الطريقة لحسابها والتي بقيت نفسها في اتفاقية بازل III.

أما أوجه الاختلاف فيمكن ابراز الاختلاف بينهما من حيث مكونات رأس المال ومعدل كفاية رأس المال، ويمكن ايجاز ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-4): أوجه الإخلاف بين متطلبات رأس المال حسب بازل II وبازل III

المتطلبات	بازل II	بازل III
معدل كفاية رأس المال	8%	10.5%
نسبة الحد الأدنى من حقوق المساهمين	2%	4.5%
نسبة الشريحة الأولى	4%	6%
هامش الحفاظ على رأس المال	-	0% - 2.5%

Source : Lilius, MM, Basel III : Mapping the effect to stability, out put and lending in the Nordies, Thesis,M-SC. Applied Economices and Finance, copenhagen Business school, 14 August , Denmark, 2012, p 27 – 29

• اتفاقية بازل III قامت بإلغاء الشريحة الثالثة من مكونات رأس المال وتعويضها بشريحة جديدة لرأس المال تعرف برأس المال التحوطي، وهي تتكون من الأسهم العادية وتعادل 2.5 % من الأصول بهدف ضمان قدرة البنوك على مواجهة الإضطرابات الطارئة.

• اتفاقية بازل III تعمل على تحسين نوعية الأموال الخاصة حيث أن متطلباتها تركز على الأسهم العادية بصفقتها المكون الأكثر متانة للأموال الخاصة بالبنوك، حيث يجب أن تكون الأسهم العادية على الأقل مساوية لنصف مكونات رأس المال الأساسي، والذي يكون على الأقل مساوي لنصف مكونات رأس المال الخاص¹.

• اتفاقية بازل III تم إدراج وإعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة، نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر بالإضافة إلى نسبة الرافعة المالية.

• بازل III تركز على معالجة مخاطر التوريق التي كانت سببا في حدوث أزمة الرهن العقاري، وذلك من خلال فرض متطلبات رأس مال اضافية على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة على العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، اضافة إلى الإهتمام بمخاطر السيولة.

¹مجذوب بجوصي، وعمار غريس، مرجع سابق، ص 111

- بازل III أقرت ضرورة إعتقاد اختبارات الضغط كجزء من الإدارة الداخلية للمخاطر في البنوك.
- تطبيق مقررات بازل III أكثر تكلفة من تطبيق مقررات بازل II خاصة فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال والسيولة، ونسبة الرافعة المالية وبالتالي سيؤثر على أداء البنوك ويخفض من ربحيتها.

المطلب الثاني: إستراتيجيات مواجهة هذه التحديات

أولاً: التوجه نحو الصيرفة الشاملة

في ظل الإتجاهات الحديثة للقطاع المالي والمصرفي، دخلت مؤسسات غير مصرفية ميدان العمل المصرفي، مما زاد من حدة المنافسة، وأخذت المؤسسات المصرفية في تقديم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية، لمواجهة هذه التحديات.

وتعتبر البنوك الشاملة أحد الإستراتيجيات وجوانب التطوير في المجال المصرفي، والتي أخذت تتعامل في الخدمات المصرفية التجارية والإستثمارية معاً مع كافة القطاعات، حيث تتوزع المخاطر وتتنوع الإيرادات.

1- مفهوم البنوك الشاملة:

إن الصيرفة الشاملة لا تقوم على التخصص وذلك بالإرتباط بقطاع معين بل إنها تمتد لتشمل كافة القطاعات حيث أن المصرف الشامل لا يقتصر في الحصول على مصادر تمويلية من قطاع واحد ولا يوجه إئتمانه لقطاع معين، لذلك فإن المصارف الشاملة تسعى دائماً إلى إنتهاج إستراتيجية التنوع وعدم التخصص من خلال إيجاد مجال أوسع في عمليات الإقتراض والاستثمار¹.

كما يمكن تعريف المصارف الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنوع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها ومنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال².

ومن أهم سمات المصارف الشاملة والتي تميزها عن غيرها من البنوك هي:

- تقدم كافة الخدمات في كل الأوقات وفي مختلف الأماكن وبالأشكال البنكية التي يطلبها العميل.
- مصارف سباقه لكل جديد سواء في مجالات النشاط، أو في نظم ووسائل تقديم المنتجات المصرفية.

• تتسم بالديناميكية مقابل الإستاتيكية، والتنوع مقابل التقيد.

¹ الزاوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2000 ص ص 65 - 68

² عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000 ص 19

• مصارف تدير المخاطرة بشكل محسوب، وهي في ذلك تعتمد على توليد القيم المضافة التي تصنعها عملياتها المصرفية سواء داخل مجموعة المصارف والمؤسسات التابعة لها، أو بامتداد فروعها وشبكة مراسليها نحو كافة أنحاء العالم.

2-دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:

وترجع فكرة تطبيق هذه الإستراتيجية إلى عدة دوافع يأتي في مقدمتها ما يلي¹:

• منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية، وهذا نتيجة للتطورات الجديدة في عملية التمويل، حيث أصبحت الفروق بين المؤسسات المالية ضيقة، ولم تعد المصارف المتخصصة هي مصدر التمويل الوحيد للإستثمارات والنفقات الجارية في القطاعات التي تخصصها. ولذا تعتبر المنافسة دافعا مستمرا لتطوير المصارف والتحول نحو المصارف الشاملة، ومن هنا ظهرت مقولة "إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا" ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقتراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك المصارف ذاتها، وأصبحت هي التي تذهب إلى العميل وليس العكس.

• انخفاض هامش ربحية الأنشطة التقليدية وهذا أدى إلى إستحداث كثير من الوظائف الجديدة والسعي نحو الفرص الأكثر ربحية بتقديم عدد كبير من الخدمات الحديثة والمتطورة لتعوض بها انخفاض الأرباح.

• ظهور كثير من المستحدثات والأدوات المالية في سوق رأس المال، وهذا الأمر أدى بالمصارف إلى ضرورة تطوير أنشطتها وإجبارها على الإنخراط في أنشطة الأوراق المالية.

• سيادة الإتجاه لرفع القيود التي تجبر المصارف عدم الخروج عن نطاق تخصصها، وبالتالي استغلت المصارف مناخ الحرية الجديدة وسارعت في توسيع أنشطتها قدر ما تستطيع.

• ثورة الإتصالات وما نتج عنها من انهيار للقيود والحواجز بين الدول والقطاعات أدى إلى تسارع المصارف لركوب الموجة الجديدة ليكون فضل السبق، ولكي تجني أكبر قدر من الأرباح قبل غيرها.

¹ راتول محمد، اعتمادالصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنعقد يومي 11 و 12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 04.

3- كيفية التحول إلى البنوك الشاملة:

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين هما¹:

3-1- المنهج الأول: وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك

شامل، على أن يكون هذا البنك (المراد تحويله إلى بنك شامل)، بنك كبير الحجم وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس أهمها:

• التدرج، أي التحول على مراحل لضمان الاستيعاب بالتقنيات هذه الخدمات وتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية.

• التطوير، وهذا بتطوير اللوائح والنظم الداخلية بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل المطلوب.

• توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء المصرف الشامل.

• اعداد عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات

التغيير المطلوب.

3-2- المنهج الثاني: إنشاء بنك شامل جديد حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة

واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة وتدريبها، وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للاستفادة من خبراتها، وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا لإنجاح فكرة البنك الشامل.

والمنهجين السابقين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذ بهما معا، حيث يتم العمل على

تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت

نفسه دراسة مدى تقبل السوق، واستيعابه لمعاملات وخدمات المصرف الشامل، ومعالجة القيود

والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير.

¹ راجع عرابية، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، ص ص 199،

ثانيا: التوجه نحو الإدماج المصرفي

لقد شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من الإتجاهات الحديثة والتي انعكست بدورها على إعادة صياغة النظام المصرفي العالمي، وقد بدأت تلك الملامح تتضح أكثر مع موجة العولمة المصرفية، والتحرير المصرفي واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، والتي أدت إلى تنوع وارتفاع في مستويات المخاطرة، واشتداد المنافسة في هذا القطاع وهذا حتم على البنوك البحث على استراتيجيات للتكيف مع هذه البيئة والاستفادة من الفرص والمكاسب التي تتيحها.

ويعتبر الإدماج المصرفي أحد البدائل الإستراتيجية الذي تطبقه البنوك لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية، وقد بدأت عمليات الإدماج المصرفي في الدول المتقدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والدول الأوروبية، وفي بعض الدول العربية كالأردن ومصر والعربية السعودية.

1-التعريف بالإدماج المصرفي وأنواعه:

1-1- تعريف الإدماج المصرفي: تعددت التعريفات في مجال إقتصاديات البنوك بالنسبة للإندماج، فمنهم من يعرفه بأنه اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف لا يمكنها أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد¹. وهناك من يعرف الإدماج المصرفي بأن عبارة عن اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الإدماج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة، وهو ما يطلق عليه الإتحاد أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدمج، ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير وهو ما يطلق عليه المصرف الدامج، وقد يكون الإدماج جزئيا من خلال إستحواذ، أي إستحواذ حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف².

¹ ابراهيم شحاته وآخرون، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك، تجارب وخبرات، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000، ص 289.

² الطاوس حمداوي وفتيحة صالح، الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر 2016، ص 245.

1-2-1- أنواع الاندماج المصرفي: يمكن تقسيم أنواع الإندماج المصرفي تبعاً للمعايير التالية:

1-2-1-1- تبعاً لمعيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: طبقاً لهذا المعيار يصنف الإندماج إلى

ثلاثة أنواع وهي:

- الإندماج الأفقي: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط، ونتيجة لهذا

النوع من الإندماج تزداد الإحتكارات المصرفية العملاقة في السوق، ويمكن للحكومات أن تقوم بتنظيم عمليات هذا النوع من الإندماج لأنه يؤثر سلباً على المنافسة ويتيح الحصول على أرباح احتكارية¹.

- الإندماج الرأسي: هو الإندماج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك

الرئيسي في المدن الكبرى، وتصبح بذلك البنوك الصغيرة وفروعها امتداداً للبنك الكبير².

- الإندماج المختلط: وهو الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها،

كأن يتم بين أحد البنوك التجارية أو أحد البنوك المتخصصة أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الإستثمار والأعمال³.

1-2-2-1- تبعاً لمعيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الإندماج: ويتم تقسيم الإندماج المصرفي

وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

- الإندماج الطوعي: ويعرف أيضاً بالدمج الودي، الذي يتم بموافقة كل من المصرفين الدامج

والمدموج، حيث تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم خطاب إلى مساهمي المصرف توصي فيه بالموافقة على عملية الدمج⁴.

- الإندماج القسري أو الإجباري: وهو الإندماج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية لتتقية الجهاز

المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، حيث يتم هذا النوع من الإندماج بين بنك متعثر وآخر ناجح، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق قانون يشجع البنوك على الإندماج لقاء إعفاءات ضريبية مشجعة، أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات البنك المدموج⁵.

¹ محمد فرحي ونشيش سليمة، أثر اندماج البنوك على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، يومي 24 25 أبريل، جامعة بشار، 2006، ص 7.

² بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، 2005، ص 176.

³ نفس المرجع أعلاه.

⁴ الطاوس حمداوي وفتيحة صالح، مرجع سابق، ص 246.

⁵ انطوان الناشف وخليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 10، 11.

-الإندماج العدائي: وهو الإندماج الناتج عن قيام أحد البنوك بالإستيلاء على أسهم أحد البنوك المستهدفة (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه، وغالبا ما يتم دون موافقته، من خلال عرض سعر مغري للمساهمين، أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة¹.

2- الآثار الإيجابية والسلبية للإندماج المصرفي:

1-2- الآثار الإيجابية للإندماج المصرفي: تتمثل أهم الآثار الإيجابية للإندماج المصرفي في النقاط

التالية²:

• خلق كيانات مصرفية كبيرة تكون قادرة على تمويل المشروعات الاقتصادية الكبيرة والتي تكون لها جدوى اقتصادية معتبرة، في حين يصعب تمويل مثل هذه المشروعات في ظل وجود قطاع مصرفي صغير الحجم.

• زيادة قدرة البنك على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة.

• تعزيز القدرة التنافسية للبنك بعد الإندماج يجعله أكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستغلال مزايا الأنترنت والتجارة الإلكترونية، وتوسيع نطاق تعاملات البنك في كافة الأسواق المحلية والخارجية.

• تحقيق وفورات الحجم وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات والأرباح.

• تخفيض المخاطر نظرا لما يتيح الإندماج من قدرة البنك على تنويع نشاطاته بالإضافة إلى استفادته من الإدارة الحديثة والمتطورة.

• تحسين عمليات البحث والتطوير والوفاء بمتطلبات التحديث والعصرنة.

• تدعيم قاعدة رأس المال وتقويتها وهو ما يمكنها من مواكبة المعايير المصرفية الدولية خاصة فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.

• تحسين مستويات الأداء، وتقديم خدمات مصرفية متنوعة والإرتقاء بجودتها.

2-2- الآثار السلبية للإندماج المصرفي: يبدي بعض المصرفيين والإقتصاديين تحفظات على

الإندماج المصرفي للعديد من السلبيات التي تنطوي عليها لعل أهمها³:

¹ مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 113.

² الطاوس حمداوي، فتحة صالح، مرجع سابق، ص 248.

³ بركان زهية، مرجع سابق، ص 198، 200 بتصرف

- قد يترتب على الإندماج المصرفي أوضاع احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله الإحتكار من مساوئ معروفة.
- قد يترتب على الإندماج أوضاع غير توازنه دافعة لاختلالات عميقة في المستوى المصرفي وإختفاء الدافع على تطويرها ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الإستثماري بصفة عامة.
- زيادة وقع تعثر البنوك الكبيرة على الإقتصاد ككل، حيث أن الإفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في دول العالم اليوم.
- قد تزداد درجة الروتين الإداري والبيروقراطية في الكيان المصرفي الجديد ذي الحجم الكبير وذلك كنتيجة لكبر حجمه قد يخفض من مستوى كفاءته الإنتاجية.
- عدم استعداد الكيانات الكبيرة للتعامل مع الشركات الصغيرة والتي مازالت تمثل نسبة كبيرة في النشاط الاقتصادي، حيث أنه لا يمكن لأي بنك يسعى لزيادة حصته السوقية أن يهمل خدمة الشركات الصغيرة لكبر تأثيرها الكلي على الإقتصاد.
- عدم وجود نظرية عامة للإندماج المصرفي قد يجعل من الصعب معرفة نتيجة الإندماج مسبقا، فضلا عن عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيرة أكثر فعالية من البنوك الصغيرة.
- قد يترتب على الإندماج المصرفي تركيز في الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء، وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية، كما سيترب إعادة هيكلة العمالة وارتفاع البطالة نتيجة للتخلص من بعض العمالة.

ثالثا: التوجه نحو تبني الحوكمة المصرفية

من بين أهم أسباب تدهور الأنظمة المصرفية وعدم استقرارها أو عدم مسايرة آثار الإتجاهات الحديثة التي أفرزتها العولمة المصرفية، والتحرير المصرفي، والتي ساهمت في الحد من كفاءته وفعاليتته. ونجد من بين أهم الإستراتيجيات والآليات المستخدمة حديثا من أجل المحافظة على استقرار النظام المصرفي هو تطبيق الحوكمة المصرفية.

1- مفهوم الحوكمة المصرفية: لفظ الحوكمة هو ترجمة للمصطلح الإنجليزي Gouvrnance

وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح، حيث تم إستخدام مضامين

أخرى مثل الإدارة الرشيدة والحاكمية، الحكم الراشد، الحكم الصالح أو الجيد، لذا يطلق على مصطلح Corporate Governance بحوكمة الشركات¹.

كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فعرفتها بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين².

وعرفها بنك التسويات الدولية BIS من المنظور المصرفي على أنها الأساليب التي يدار بها البنك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الإلتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم المساندة ولما يحقق حماية مصالح المودعين³.

2- معايير الحوكمة المصرفية: لقد حرصت العديد من المؤسسات على وضع معايير محددة لتطبيق الحوكمة، وذلك على النحو التالي⁴:

1-2- معايير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية: لقد أصدرت معايير سنة 1999، ثم قامت بتعديلات لها عام 2004 وهي:

• وجود أطر فعالة لحوكمة الشركات تضمن كفاءة وشفافية وفعالية الأسواق، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية.

• حفظ حقوق جميع المساهمين مثل نقل ملكية الأسهم، الحق في إختيار مجلس الإدارة، حق التصويت ... إلخ

• المساواة بين جميع المساهمين.

• إيجاد آلية قانونية تسمح للمساهمين مشاركتهم في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بذلك أصحاب البنوك والعاملين وحملة السندات والعملاء.

¹ كمال بوعظم وعبد السلام زايري، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات المنعقد يومي 18-19 نوفمبر 2009، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 4.

² جبار عبد الرزاق، الإلتزام لمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2009، ص 76.

³ عبد الله صديقي وخولة فريز النوباني، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، محاضرات لدراسات الأوراق المالية الإسلامية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية 2016، ص 15

⁴ مهري عبد المالك وبسمة عولمي، الحوكمة المصرفية في الجزائر كضرورة لبناء نظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 06، جامعة أم البواقي 2016، ص 45-46

- تطبيق الإفصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين.
- تحديد مهام وواجبات مجلس الإدارة وأسلوب إختيارهم ومهامهم ودورهم في الإشراف على إدارة الشركة.

2-2. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية:

لقد وضعت لجنة بازل عام 1999 إرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، أهمها:

- وضع موثيق شرف بين مؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه المؤسسات.
- وضع إستراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها.
- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز إتخاذ القرار بين أفراد المجلس.
- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.
- إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين، والإدارة العليا).
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية، بين المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات إدارية.
- ضمان توفير وتدفق المعلومات المناسبة.

3- أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة:

- تقوم حوكمة البنوك على تحديد العلاقة بين المودعين والمقترضين، ومجالس الإدارة، حملة الأسهم والمالكين والمديرين وغيرهم بما يضمن زيادة الكفاءة الإنتاجية والفعالية في التسيير وترشيد إتخاذ القرارات، وتتعكس أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في مايلي¹:
- محاربة الفساد الداخلي في المنظمات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره.
 - تحقيق ضمان النزاهة والجدية والإستقامة لكافة العاملين في المؤسسات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.

¹ بن عبد العزيز سفيان وبن علي محمد، حوكمة النشاط المصرفي كآلية لمكافحة الفساد المالي في الدول العربية، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 01، جامعة عمار ثلجي الأغواط 2017، صص 12-13

- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية أو إنحراف متعمد، ومنع إستمرار هذا الخطأ أو القصور.
- محاربة الإنحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح أو أن استمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل.
- تقليل الأخطاء إلى قدر ممكن بل إستخدام النظام الحماي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب المنظمات تكاليف وأعباء هذا الحدوث.
- تحديد الإستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وكذلك المراجعة الداخلية، خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنجاز، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة فيما يحدث داخل المؤسسة.
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصة وإنهم على درجة مناسبة من الإستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة المؤسسات أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

خلاصة الفصل:

عرف القطاع المصرفي الجزائري تطورات وتحولات جذرية بدأت بانشاء مايعرف بمؤسسات السيادة الوطنية وتأميم البنوك الأجنبية وتبني النظام الإشتراكي فأصبحت تدير هذه المؤسسات بما يعرف بالتخطيط والمركزية في القرار، إلا أن النزاعات والتناقضات القائمة في المنظومة المصرفية تطلب الشروع في الإصلاحات لبناء نظام تمويل وطني جزائري يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

وجاءت الإصلاحات النقدية والمصرفية لعام 1986 ثم إصلاحات 1988 وكانت بمثابة إصلاحات تمهيدية لصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي جاء لتغيير بنية القطاع المصرفي الجزائري وجعله نظام يتلاءم مع إقتصاد السوق وذلك بإدخال البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية إلى السوق المصرفية، وطرأت على هذا الأخير تعديلات تمثلت في الأمر 01-01 الأمر 03-11 الأمر 10-11 من أجل جعل القطاع المصرفي يتواءم مع التغيرات والإتجاهات الحديثة كظهور العولمة المصرفية وما أفرزته من تحرير للمعاملات المصرفية، بالإضافة إلى تحرير تجارة الخدمات المصرفية في ظل منظمة التجارة العالمية .

ومع هذه الإتجاهات الحديثة ظهرت البنوك الإلكترونية وتحول العمل المصرفي من العمل التقليدي نحو العمل الإلكتروني، وكذا لجنة بازل للرقابة المصرفية، لابد من وضع إستراتيجيات لمواجهتها كالتوجه نحو الصيرفة الشاملة، والتوجه نحو الإندماج المصرفي، وتبني الحوكمة المصرفية.

الفصل الثاني:

مدخل إلى الكفاءة الإنتاجية وطرق قياسها.

تمهيد

تعاظم الاهتمام بأداء القطاع المصرفي في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين؛ وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات تلك الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات البنوك الأمريكية العالمية خلال عام 2002، والدول العربية حذت في ذلك حذو هذه الدول بمحاولتها تطوير أداء قطاعها المصرفي.

يحتل موضوع الكفاءة في العمل المصرفي موقعا هاما، حيث أن تقييم الكفاءة والأداء المصرفي من أهم العناصر التي تساعد في نجاح المؤسسات المصرفية وذلك من خلال تحديد درجة الحوكمة الرشيدة للموارد المتاحة باعتماد نموذج أمثل للتوفيق بين المدخلات بأقل مستوى من التكاليف، مع الحفاظ على جودة مخرجات هذا النظام المصرفي. وعليه فتقييم الأداء في المؤسسات المصرفية ومنها البنوك التجارية لا يختلف عن منظمات الأعمال الأخرى الإنتاجية أو الخدمية، لأن مؤشرات الأداء متقاربة القياس، ووفق هذا الإطار يعرف الأداء المصرفي على أنه الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام البنوك بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف. ولقد اعتمدت عدة أساليب ونماذج مالية وكمية لتحليل وتقييم أداء المؤسسات المصرفية خاصة في ظل اعتماد وتطور مختلف البرامج المتخصصة في القياس، وسنتناول إحدى الطرق الكمية والمتمثلة في الكفاءة الإنتاجية للوقوف على مدى إستغلال البنوك لمواردها المتاحة من حيث المردود الكمي والنوعي بأقل تكاليف ممكنة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة وأنواعها

المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة وصعوبات قياس الكفاءة المصرفية

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة وأنواعها

لقد ارتبط مفهوم الكفاءة بالمشكلة الاقتصادية للفكر الرأسمالي، والمتمثلة في ندرة الموارد وتعدد الحاجات، وكيفية تخصيص الموارد المحدودة للاحتياجات المتجددة، وعليه فالكفاءة من هذا المنظور تعني عدم هدر الموارد النادرة.

نجد أساليب رفع الكفاءة في النشاط المصرفي تحتل موقعا هاما خاصة في ظل الاتجاهات الحديثة، كالعولمة المصرفية، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية، وما نتج عنها من تحديات كاشتداد المنافسة، وزيادة المخاطر المصرفية، وظهور البنوك الالكترونية، والالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهذا حتم على المصارف الاهتمام بقياس الكفاءة الإنتاجية كشرط لنجاحها، واختيار البديل الاستراتيجي الأفضل، وسنتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للكفاءة في الفكر الإداري وإلى مفهوم وأنواع الكفاءة، ومن ثم علاقتها ببعض المفاهيم ذات الصلة كالفعالية والأداء والإنتاجية.

المطلب الأول: تطور مفهوم الكفاءة

إن تحليل تطور مفهوم الكفاءة في مدارس الفكر الإداري أو في المدرسة الرياضية، أو في مدرسة صناعة القرارات، أو في مدرسة النظم، هو محاولة التعرف على أهم الانتقادات، والجوانب التي أخذت بعين الاعتبار للكفاءة سواء بالنسبة للفرد أو المؤسسة.

ويعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى المفكر الاقتصادي الإيطالي ألفريدو باريتو الذي طور صياغة هذا المفهوم وأطلق عليه أمثلية باريتو، حيث يرى أن أي تخصيص ممكن للموارد يكون إما تخصيص كفو أو تخصيص غير كفو، والتخصيص غير كفو يعبر عن اللاكفاءة، وسنتطرق إلى مفهوم الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية، مدرسة العلاقات الإنسانية، ثم المدارس الأخرى.

أولا: الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية

عموما يمكن تقسيم المدرسة الكلاسيكية أو التقليدية للإدارة إلى ثلاث مدارس، وهي مدرسة الإدارة العلمية، حركة الإدارة، وحركة البيروقراطية، وركز رواد المدرسة الكلاسيكية في الفكر الإداري على عنصر الكفاءة الاقتصادية الذاتية للمؤسسة الواحدة، واعتبروا المؤسسات الإنسانية نظما عقلانية، تسعى

إلى تحقيق الأهداف باستخدام الأمثل للموارد والإمكانات، دون أن يتطرقوا لموضوع الفعالية، وذلك لاعتقادهم أنه بتحقيق الكفاءة تتحقق الفعالية¹.

1- الكفاءة في حركة الإدارة العلمية:

ظهرت حركة الإدارة العلمية في أواخر القرن 19، وأوائل القرن العشرين، ومن أبرز مفكريها فريدريك تايلور، وفرانك جيلبرث، وهارنجتون إيمرسون²، واتسمت الفترة التي جاءت فيها هذه المدرسة بانخفاض الإنتاجية عن مستواها وتبديد وهدر للموارد وهذا في المجال الصناعي، حيث كان الهدف الأساسي لهذه المدرسة يصب في رفع الكفاءة الإنتاجية إلى أعلى مستوى أي تحقيق أقصى إنتاج ممكن بأقل تكلفة ممكنة، وتعني الإدارة العلمية علم اكتشاف الأسلوب الأكثر كفاءة لأداء عمل أو وظيفة ما، وأصبح هدف مدرسة الإدارة العلمية البحث عن أدوات الأداء التي تحقق الحد الأقصى للكفاءة، وبذلك سميت الإدارة بالكفاءة³.

ويري تايلور زعيم حركة الإدارة العلمية أن إمكانية زيادة إنتاجية العمال، يتم من خلال تصميم أعمالهم بطريقة علمية، مركزا اهتمامه على اكتشاف الطريقة الوحيدة المثلى للقيام بمهام العمل، وكان له فضل سبق في استخدام دراسة الوقت والحركة كما استهدف تايلور زيادة الإنتاج بواسطة اكتشاف أسرع أساليب الإنتاج، وأكثرها كفاءة وأقلها إجهادا في نفس الوقت، وبهذا توصل إلى أن تحقيق الكفاءة الإنتاجية يكمن في تطبيق الإدارة العلمية⁴، بالإضافة إلى تايلور، يعتبر هنري جانتي Henry L.Gantt ساهم في نشر مفهوم الكفاءة بما يعرف خرائط⁵ جانتي والتي ساعدت في إمكانية مقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأداء المطلوب، كما ساعدت اهتمامات فرانك جيلبرث، تايلور على تطوير دراساته، ويعتبر كذلك

¹ سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 48، جامعة الملك فيصل السعودية 1988، ص 194

² حمدي فؤاد علي، التنظيم والإدارة الحديثة: الإدارة العلمية والعملية، دار النهضة العربية والنشر، بيروت 1981، ص 19

³ جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك في الجزائر للفترة (2006-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2014، ص ص 11-14

⁴ شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2011، ص 34

⁵ كمال حمدي أبو الخير، أصول الإدارة العلمية، دار الجيل للطباعة، مصر 1974، ص ص 38-39

هارنجتون إيمرسون من الأوائل الذين ركزوا على موضوع الكفاءة وخلص إلى أن سبب انخفاض مستوى الكفاءة يعود إلى سوء التنظيم¹.

2- الكفاءة في حركة الإدارة:

من رواد حركة المبادئ الإدارية " هنري فايول"، " جيمس موني"، جيريك إرويك ويلي، وتعتبر أفكار " هنري فايول"² القاعدة الأساسية لحركة الإدارة، ويعتبر لوثر جوليك، أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة، حيث تهدف كتاباته إلى اقتراح الرسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة، وينظر للكفاءة على أنها القيمة الأساسية والتي على أساسها يمكن أن تبنى الإدارة العلمية، ويعترف أنه قد يتعارض مبدأ تحقيق الكفاءة أحيانا مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه، ويدعوا في مثل هذه الحالة إلى تحقيق الكفاءة أولاً³. ويرى ليندال إرويك أن تحقيق الكفاءة يتم من خلال الاهتمام بالعناصر الآتية⁴:

- التخصص في العمل؛
- التصميم الجيد للهيكل التنظيمي؛
- تحديد العلاقات بين المدراء والعمال؛
- تقليل الاحتكاك بين العمال خلال العمل؛

3- الكفاءة في حركة البيروقراطية:

نجد في كلمة بيروقراطية الجذر اللغوي الفرنسي bureau وتعني المكتب، واللاتيني kratos وتعني السلطة، مما يحيل إلى ارتباطها الوثيق بالسلطة مع ما يترتب عليها من قوانين فوقية.

وشاع مفهوم البيروقراطية بفضل عالم الاجتماع Max weber (1864-1920) وأطلقه في البداية على كل أشكال التنظيم الهيكلي الفوقي الخاضع لسلطة مركزية عليا لها كامل الصلاحيات في حين لا تتمتع المستويات الدنيا في الهرم البيروقراطي بأي صلاحيات إلا عن طريق التفويض، وليس لها أن تناقش التعليمات والأوامر الصادرة عن قمة الهرم، وكان الهدف من هذه النظرية هو وصف للجهاز

¹ شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص 65

² عمرو غنيم وعلي الشرفاوي، تنظيم وإدارة الأعمال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980، ص ص 41-43

³ حسن مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر

بسكرة الجزائر 2018، ص64

⁴ سمير أسعد مرشد، مرجع سابق، ص ص 198-199

الإداري للتنظيمات، وتأثيره على الأداء والسلوك التنظيمي، لأن البيروقراطية هي الأسلوب الأمثل والأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة والكبيرة.¹

ويرى Max weber أنه لتحقيق الكفاءة في ظل التنظيم البيروقراطي، هناك مجموعة من الخصائص يجب أن تتوفر وهي كالتالي:²

- وجود مجالات محددة رسمياً وثابتة للتخصص الوظيفي تحكمها وتنظمها مجموعة من القواعد؛
- إن الأعمال التي تضبط عملية تسيير التنظيم البيروقراطي توزع بطريقة محددة على أعضاء التنظيم مع اعتبارها واجبات رسمية؛
- توزع السلطة اللازمة لإعطاء الأوامر بتنفيذ الواجبات المحددة بشكل رسمي ثابت وفقاً لقواعد واضحة؛

- إن العمل وتنفيذ المهام والواجبات لا يتم بشكل اعتباطي بل تخضع لطرق وأساليب محددة؛
- يسود التنظيم البيروقراطي الشكل الهرمي، أي أنه مقسم إلى مستويات عدة؛

ثانياً: الكفاءة في مدرسة العلاقات الإنسانية

ظهرت مدرسة العلاقات الإنسانية لسنة 1930، كرد فعل للنظريات الكلاسيكية الثلاث، وهي البيروقراطية والادارة العلمية وحركة الإدارة، والتي افترضت أن الحوافز المادية هي ما يهم العاملين، وبالتالي إهمالها العوامل الاجتماعية والإنسانية، وترى هذه المدرسة أن الاهتمام يخلق علاقات إنسانية جيدة وحالة رضا عالية بين العمال يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، وأن مستوى هذه الأخيرة يتأثر بالروح الاجتماعية والظروف الإنسانية السائدة بها أكثر من تأثره بالبيئة والظروف المادية السائدة فيها، كما أن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر بالظروف المادية للمؤسسة بقدر تأثرها بأسلوب التعامل مع العاملين ونظرتهم اتجاه المشرفين على أعمالهم وزملائهم في العمل، ويصور السلوكيون المؤسسة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى إلى تحقيق أهداف معينة بنجاح، لذلك نبهوا بضرورة الاهتمام بفعالية المؤسسة وليس التركيز فقط على الكفاءة³، ومن أهم رواد هذه المدرسة:

¹ الشيخ الداوي، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير مع دراسة حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات الصناعات النسيجية والفطنية في الجزائر للفترة (1988-1993)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 1995، ص ص 57-58

² شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 66-67

³ الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 59

1- شيستر برنارد Chester Bernard:

اشتهر بكتابه المعروف "وظائف المدير" والذي لخص فيه أفكاره المستمدة من خبرته وتجربته، ولقد نظر برنارد المؤسسة باعتبارها كيان اجتماعي تعاوني، وأن التعارف بين أفراد هذا النظام هو السبيل الرئيسي لتحقيق النجاح للمؤسسة ولل فرد، وأن هذا التعاون لا يتم بدون اتصال وتبادل معلومات بين الأفراد بصورة مستمرة، ورأى أن المؤسسة تتكون من أنشطة وأفراد ولا بد من الاهتمام بكليهما لتحقيق حالة من التوازن، حيث أكد برنارد أن للعامل إرادة حرة في قبول أو رفض أوامر الإدارة¹، ووضح أن مستوى الكفاءة يمثل درجة إشباع المؤسسة لدوافع أفرادها وتلبيتها لحاجاتهم، فإذا لم تشبع دوافعهم فإن النظام يصبح غير كفاء، ويمثل تعريف برنارد للكفاءة الاتجاه السلوكي لتعريفها، إذ يتجه بعض السلوكيين إلى الحكم على مستوى كفاءة المؤسسات من خلال تكاليف السعادة والصحة داخل المؤسسة².

2- جورج التون مايو Jorge Elton Mayo:

هو أحد علماء علم الإدارة المشهورين، وقد قام بتجاربه على العمال في مصانع "هاثورن" بشيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف من التجارب معرفة أثر البيئة المحيطة بالعمل على الكفاءة الإنتاجية للعاملين.

وقد بدأت هذه التجارب بمحاولة ترمي إلى اختبار العلاقة بين كثافة الإضاءة والكفاءة الإنتاجية للعاملين، وجاءت النتائج غير متوقعة، مؤكدة وجود متغير جديد وهو الروح المعنوية للعمال، ودرجة الانسجام والوئام القائمين بين المجموعة العاملة. ولذا أجريت تجربة أخرى على متغير آخر ترمي إلى اختبار أثر فترات الراحة ومدتها على الكفاءة الإنتاجية، فكانت النتائج غير متوقعة، حيث وصل معدل الكفاءة لأول مرة إلى 80% حيث تؤكد هذه النتائج تأثر الكفاءة الإنتاجية أساساً بالحالة المعنوية للعمال.

وأجريت تجربة ثالثة لاختبار أثر طريقة دفع الأجور على الكفاءة الإنتاجية، وكانت النتائج أن الكفاءة الإنتاجية ترتبط إيجاباً بالظروف الاجتماعية والنفسية للعاملين أكثر مما ترتبط بالتغيرات المادية التي تدخل على ظروف وأحوال العمال³. وقد تبين "لالتون مايو" ومرافقيه مجموعة من النتائج التالية⁴:

¹ رضا صاحب أبو حمد وسنان كاظم الموسوي، وظائف المنظمة المعاصرة، مؤسسة الوراق، عمان 2001، ص 55

² صبحي العتيبي، تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار ومكتبة الحامد، الأردن 2002، ص 33-34

³ عادل أحمد راشد، مذكرات في إدارة الأفراد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981، ص 59-60

⁴ حيمر صباح، الروح المعنوية وعلاقتها بالكفاءة الإنتاجية للعامل، رسالة ماجستير غير منشورة، في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة،

الجزائر 2010، ص 63

- إن كمية العمل اللازمة التي يؤديها العامل لتحقيق مستوى الكفاءة الإنتاجية لا تتحدد تبعاً لطاقته الفسيولوجية وأنها تتحدد طبقاً لطاقته الاجتماعية؛
- تتأثر إنتاجية الأفراد بصورة مباشرة بدرجة رضا العمال في العمل، ثم بقيم العمل وقواعد السلوك، التي تفرضها الجماعات غير الرسمية في العمل؛
- إن الحوافز المعنوية لها تأثير كبير في تحفيز الأفراد وشعورهم بالرضا عن العمل فهناك علاقة طردية بين الروح المعنوية وكفاءة إنتاجية الفرد؛
- إن التخصيص الدقيق وتقسيم العمل لا يؤدي بالضرورة إلى الكفاءة الإنتاجية؛

ثالثاً: الكفاءة في المدرسة السلوكية

إن الانتشار الواسع والسريع للعلاقات الانسانية نتج عنه عدم فهم الأفكار والمفاهيم التي أفرزتها وارتبطت بمعنى سطحي لدى البعض هو معاملة العمال بشكل حسن، وفي نفس الوقت محاولة السيطرة والتحكم بالعمال، فقدت حركة العلاقات الانسانية جاذبيتها وهذا استدعى تطور مدخل السلوك التنظيمي، ويعتقد العلماء السلوكيين أن هناك عوامل عديدة تدفع الفرد للعمل بالإضافة إلى كسب المال وإنشاء علاقات اجتماعية، وأن فهم السلوك البشري له تأثير على الكفاءة الإنتاجية للأفراد ومن أهم الرواد الذين أسهموا في المدخل السلوكي:

1- نموذج ماسلو A.maslou:

تعتمد نظرية ماسلو على افتراضيين أساسيين هما¹:

- تنشط الحاجات المختلفة في أوقات مختلفة، وأن الحاجات غير المشبعة فقط تؤثر على السلوك الفرد وتكون بمثابة الدافع؛
- الحاجات مرتبة حسب أهميتها بشكل ثابت على شكل سلم، وحسب نظرية ماسلو فإن سلوك الفرد يبدأ ينشط بوجود نقص، ويتوجه الفرد لتحقيق التوتر الذي يسببه النقص، والتوتر يقود إلى سلوك يتوقع أن يشبع الحاجة؛

¹ حيمر صباح، مرجع سابق، ص 69

ولقد صنف ماسلو حاجات الفرد إلى خمس مجموعات ورتبها على شكل هرم مرتبة من الأدنى إلى الأعلى على النحو التالي: الحاجات الفسيولوجية، الحاجة إلى الأمان، الحاجة إلى الانتماء، الحاجة إلى الاحترام، الحاجة إلى تحقيق الذات، ويرى أن رغبة الأفراد في إشباع حاجاتهم هي الدافع إلى العمل.

2- نموذج ليكرت لرئيس R Lickert:

إن نظرية الدافعية لرئيس ليكرت R.Lickert هي إحدى النماذج الحديثة لنظرية التنظيم النابعة من الدراسة الميدانية في المنظمات، وأن السبب الأساسي لوضع هذه النظرية هو المشاهدات المتكررة لتباين الكفاءة الإنتاجية في العديد من المنظمات، فقام ليكرت بتصميم برنامج للبحث عن العوامل المسببة لظاهرة اختلاف الكفاءة، وتوصل ليكرت وزملائه إلى النتائج التالية:¹

- يتجاوب العمال في مختلف المنظمات بطريقة إيجابية عند شعورهم بالتقدير والاحترام ويستجيبون بطريقة سلبية في الحالات التي تقلل من احترامهم؛
- لن يتم تحقيق الكفاءة القصوى لجماعات العمل مالم يتم ربط هذه الجماعات بحلقة وصل بين مختلف المستويات التنظيمية؛
- ترتبط وتتأثر كفاءة وفعالية التنظيم بكفاءة وفعالية جماعات العمل، حيث يرى ليكرت أن أفضل أساليب القيادة المؤدية إلى تحقيق الكفاءة هي أسلوب القيادة الديمقراطية؛

رابعاً: الكفاءة في المدرسة الرياضية

انطلاقاً من الاعتقاد السائد عند هذه المدرسة والمتمثل في النظر إلى عملية الإدارة باعتبارها عملية منطقية يمكن القول أنها أضافت لبنة جديدة إلى البناء الفكري لمفهوم الكفاءة، وهذا من خلال إمكانية التعبير عن المشكلات التي تعيق تحقيق الكفاءة تعبيراً كمياً في شكل رموز وعلاقات، ومعادلات رياضية من أجل إيجاد أفضل الحلول لها، وهي تجبر الإدارة على التحديد الدقيق للأهداف وللمشكلات ولنطاق الإشراف، وهي بذلك تقدم أداة قوية لحل المشكلات التي تواجه تحقيق الكفاءة.² ومن بين النماذج الرياضية المستخدمة طرق البرمجة الخطية، صفوف الانتظار، سلاسل ماركوف، نظرية المباراة، شبكة BERT، شجرة القرارات، النماذج الاحصائية.

¹ جعدي شريفة، مرجع سابق، ص ص 19-20

² عمراوي زينب، قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2013، ص

خامسا: الكفاءة في مدرسة صنع القرارات

تنسب هذه المدرسة إلى هيربرت سيمون Herbert Simon الذي يرى أن القياس الأساسي للقرارات الإدارية يجب أن يكون مقياس الكفاءة لا مقياس الفعالية، ويبرر ذلك أن استخدام الكفاءة كمعيار يقود إلى تحديد اختيار البدائل التي تؤدي إلى نتائج أكبر للعوامل المستخدمة، كما أنه يساعد أيضا على تسهيل مهنة متخذي القرارات في اختيار البديل الذي يؤدي إلى نتيجة أكبر وتكلفة أقل.

وفي الحالة التي يواجه فيها متخذي القرارات بديلين بالتكلفة نفسها، فيتم اختيار البديل الذي يضيف إلى جزء أكبر من أهداف المؤسسة، أما في حالة وجود بديلين يؤديان إلى تحقيق نفس الأهداف، فإنه يتم اختيار البديل الأقل تكلفة، إذن الكفاءة في نظره هي انجاز أكبر قدر ممكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف بتكاليف أقل.¹

سادسا: الكفاءة في مدرسة النظم

ظهرت مدرسة النظم سنة 1965 وكان لها أثر كبير في دفع مفهوم الكفاءة في الإدارة، فهي تنظر بصفة عامة إلى المؤسسات على أنها نظم اجتماعية ونفسية ومادية مفتوحة، وليست نظم مغلقة كما ساد في أوساط الفكر الكلاسيكي.

وأصبح تحقيق الكفاءة في الإدارة وفق نظرية النظم مرتبط بانتهاج تحليل النظم، والنظر إلى المنظمة وأعمالها ككل مترابط بتفاعل بين أجزائه، وبين البيئة الخارجية، كما أن هذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية معا، بالإضافة إلى ذلك نادت بعدم وجود طريقة واحدة مثلى لتحقيق النتائج والوصول إلى الأهداف بل توجد طرق مختلفة.²

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 36

² حسن مفتاح، مرجع سابق، 67

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة

يعود مفهوم الكفاءة تاريخياً إلى الاقتصادي الإيطالي فلوريديو باريتو vilfredo Pareto الذي طور صياغة هذا المفهوم حتى أصبح يعرف بأمثلية باريتو، ووفقاً لباريتو فإن أي تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة¹.

ويعرف Jones الكفاءة بأنها مقياس لدراسة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة، والذي يحقق أقل مستوى تكلفة دون التضحية بجودة مخرجات القطاع².

وعرفها فيليب لورينو Philippe Lorino بأنها القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، إذ أنه لا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط، إذ لا بد من تحقيق الهدفين معاً³، كما عرفت بأنها مجموعة من الخبرات والمهارات المكتسبة من بيئة العمل، فهي تمثل القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت، أي بمعنى آخر هي مختلف المبادئ والقواعد التي يتسم بها شيء معين وتساهم في تحقيق مختلف النتائج المحددة، فهي بذلك تتكامل مع مفهوم الفعالية في العمل وفقاً للحظة معينة قصد تحقيق أهداف مسطرة⁴. وعرفها Agbodanet Amoussouga بأنها الطريقة المثلى لاستخدام الموارد المتاحة في العملية الإنتاجية⁵.

أما بيتر داركر Peter Drucker فالكفاءة تعني أداء الأعمال على النحو الصحيح⁶، كما تعني أيضاً الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات⁷.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الكفاءة تعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، سواء زيادة في الانتاج أو تقليل للتكاليف، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من حيث المردود الكمي والنوعي بأقل نفقات ممكنة.

¹ محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2006، ص 5

² ثابت عبد الرحمن، إدريس، نظام المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 40

³ Philippe Lorinon، Méthodes et pratiques de la performance، édition d'organisation، paris 1998، pp18-20

⁴ أحلام بوعبدلي، أحمد عمان، قياس الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA، دراسة حالة بنك الخليج، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر 2016، ص 315.

⁵ Agbodan M.M et Amoussouga F.G ،les Facteur de performance de l'entreprise ،Actualité scientifique ،France 1995 p56

⁶ Peter.F.Drucker ،Management: Tasks responsibilities ،practices ،Harper and Row ،New York ،1974 p45

⁷ فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن 2003، ص 227 .

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة

توجد ثلاثة أنواع رئيسية للكفاءة وهي الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية، والكفاءة الهيكلية للصناعة، وكفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة مثل الكفاءة^x

أولاً: الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات وتقاس بالنسبة التالية: **المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى** من الموارد المتاحة

حيث ترتفع الكفاءة كلما زادت هذه النسبة، وتكون الكفاءة مثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد، وذلك عند ما يساوي الناتج الحدي لعوامل الإنتاج تكلفة كل عامل¹.

ثانياً: الكفاءة الهيكلية للصناعة

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية على الكفاءة التقنية لصناعة ما، أو لقطاع ما، وقد قدمه الأمريكي Farrell سنة 1957 وطوره كل من Forsund و Hjalmarsson في دراستيهما لسنتي 1947 و 1978 ويهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسن أدائها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.

وتقاس الكفاءة الهيكلية للصناعة حسب Farrel بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة، ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة في الصناعة، وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات .

بينما يرى Forsund و Hjalmarsson أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفاء من الناحية التقنية ولكنه

¹ Alan Griffiths & Stuart wall ،Intermediate Microeconomics: theory and applications ،second edition ، Longman group ،unitea kingdom ،2000 ،p 293

ليس كفاء من الناحية الاقتصادية ، وذلك اعتماداً على فرضية عدم تجانس دوال الانتاج للمؤسسات داخل الصناعة¹.

ويمكن تقسيمها إلى نوعين حسب Forsund و Hjalmarsson إلى نوعين من الكفاءة الهيكلية²:

• الكفاءة الهيكلية التقنية والتي تقيس مستوى الادخار في المدخلات؛

• الكفاءة الهيكلية للحجم وتقيس مستوى الزيادة في الانتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة والصناعة؛

ثالثاً: كفاءة تخصيص الموارد

تقوم هذه الكفاءة على قياس الخسارة في رفاهية المجتمع نتيجة هدر الموارد، ويقر معظم الاقتصاديين إلى ان اللاكفاءة التجميعية تؤدي إلى نقصان الرفاهية في المجتمع، كما أثبتت الدراسات التطبيقية أنّ هذا النقصان يمكن أن يكون أقل من 1% من الناتج الوطني الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية لسنة 1929، من خلال دراسة قام A.charberger ويتم تحليل كفاءة تخصيص الموارد بقياس الخسارة في الرفاهية في حالة الاحتكار وذلك بالمقارنة في وضعيتي الاحتكار والمنافسة التامة³.

رابعاً: كفاءة X والكفاءة النسبية

1- كفاءة X: طوّر مفهوم كفاءة x من طرف الاقتصادي لا بينستين Leibenstein سنة⁴ 1966، وتعرف بأنها الكفاءة في استخدام المدخلات .

2- الكفاءة النسبية: هي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة .

خامساً: كفاءة الأسواق المالية

أول من وضع نظرية كفاءة الأسواق المالية هو Eugène Fama سنة 1965، حيث يكون السوق المالي كفاء إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي لحظة من الزمن منعكسة في سعره وفي اللحظة ذاتها، تشمل الكفاءة التشغيلية (داخلية)، والكفاءة السعرية (الخارجية)⁵

¹ فريد بن ختو قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2014، ص 20

² Forsund .f & Hjalmarsson .L ،Frontier production Function and technical progress: A study of general milk processing in swedish dairy plant ،Econometrica ،1979 ،p 4

³ جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 9

⁴ Leibenstein .H ،Allocative efficiency verus x-efficiency American Economic Review ،No 56 USA ،1966 ،p29

⁵ شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص 87

1- الكفاءة التشغيلية: وهي قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمرسة، ودون أن يتاح للمتعاملين في السوق فرصة لتحقيق هامش ربح مغال فيه.

2- كفاءة التسعيرية: وحسب هذا النوع من الكفاءة، يعني توفر جميع المعلومات للمتعاملين وبسرعة دون دفع تكاليف، مما يجعل اسعار الاسهم تعكس كل المعلومات المتاحة.

المطلب الرابع: علاقة الكفاءة ببعض المفاهيم ذات الصلة

سننتقل إلى شرح الاختلاف بين مفهوم الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية كالفعالية والأداء والإنتاجية.

أولاً: الكفاءة والفعالية

الفعالية هي التعبير عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، أو هي اتخاذ القرارات الصحيحة ومتابعة تنفيذها لتحقيق الأهداف العامة أو التشغيلية، أو هي أيضاً مقياس لملائمة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.¹

وتعرف الفعالية حسب Roblins و Cenzo على أنها التأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والأهداف المرجودة منها.²

ويُضح أنّ الفعالية تهتم بالنتائج بينما الكفاءة ترتبط بالطريقة المتبعة للوصول إلى تحقيق هذه النتائج، وهذا ما أكده داركر Druker حين بين أن الفعالية هي إنجاز الأعمال الصحيحة³. أمّا الكفاءة فهي إنجاز الأعمال بطريقة صحيحة، فالعلاقة التي تربط الكفاءة بالفعالية هي علاقة ليست دائماً إيجابية، بل من الممكن تكون سالبة في بعض الحالات، بمعنى أن تحقق الفعالية لا يعني بالضرورة تحقيق الكفاءة والعكس صحيح، وبذلك تجد المؤسسة نفسها أمام إحدى الحالات الأربع التالية:⁴

¹ ثابت عبد الرحمان، مرجع سابق، 147

² فوزية بوقطف، مؤشرات قياس الأداء والفعالية في المنظمات، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، المنعقد يومي:

10-11 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر 2009، ص 1

³ بكوش لطيفة، مساهمة نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين الكفاءة التسييرية للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حمة

لخضر، الوادي، الجزائر 2011، ص 58

⁴ عبد الحميد برحومة، قياس الفعالية والكفاءة في مجالات الإنتاج والتصنيع، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية،

المنعقد يومي: 3-4 ماي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2005، ص 3

- 1- مؤسسة كفؤة وفعالة: تتمتع المؤسسة في هذه الحالة بالكفاءة والفعالية معا، أي أنها تمكنت من استخدام مواردها المتاحة بشكل جيد وانعكس ذلك على تحقيقها للأهداف في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.
- 2- مؤسسة كفؤة وغير فعالة: أي يوجد رشد في استخدام الموارد المتاحة إلا أنّ المؤسسة لم تصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة وبالتالي توجد كفاءة ولا وجود للفعالية.
- 3- مؤسسة غير كفؤة وفعالة: تمكنت المؤسسة في هذه الحالة من تحقيق أهدافها ولكن بتكاليف باهظة، وتعتبر المؤسسة في هذه الحالة فعالة إلا أنّه عليها تحسين استخدامها لعوامل الإنتاج.
- 4- مؤسسة غير كفؤة وغير فعالة: تعتبر المؤسسة في هذه الحالة غير رشيدة وغير فعالة اقتصاديا لأنها لم تحسن استخدام مواردها ولم تحقق الأهداف المسطرة بنجاح.

الشكل رقم (2-1): العلاقة بين الكفاءة والفعالية

عدم تحقيق الأهداف مع عدم وجود اسراف في الموارد	تحقيق الأهداف مع عدم وجود اسراف في الموارد	كفؤة
عدم تحقيق الأهداف مع وجود اسراف في الموارد	تحقيق الأهداف مع وجود اسراف في الموارد	غير كفؤة
غير فعالة	فعالة	

المصدر: بكوش لطيفة، مساهمة نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين الكفاءة التسييرية للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر 2011، ص 64

ثانياً: الكفاءة والإنتاجية

تجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح الإنتاجية ليس مرادفاً لمصطلح الإنتاج، فالإنتاج هو محصلة مطلقة لكمية المنتج النهائي بينما الإنتاجية هي علاقة نسبية قابلة للقياس الكمي بين المخرجات والمدخلات.

وتعرف الإنتاجية بأنها تمثل النسبة بين المدخلات والمخرجات خلال مدة زمنية معينة، والإنتاجية لا تعني الكفاءة فهي تمثل علاقة بين المخرجات والمدخلات وليس أفضل علاقة بينهما¹.

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2006، ص 227

كما تعرف بأنها العلاقة بين حجم أو قيمة الإنتاج وحجم عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الانتاجية¹ وعرفها Lovell بأنه يمكن قياسها بين العلاقة بين المخرجات والمدخلات².

لكن الملاحظ أن هذه النسبة قد تكون سهلة الحساب إذا كانت الوحدة الإنتاجية تستخدم مدخل واحد لإنتاج مخرج واحد، وعلى العكس من ذلك إذا كان الإنتاج يستخدم عدة مدخلات لإنتاج العديد من المخرجات، وهنا يمكننا أن نميز بين الإنتاجية الجزئية، والتي تعني مقدار ما ينتجه عنصر واحد من عناصر الإنتاج كالعامل أو رأس المال، والإنتاجية الكلية والتي تعني مقدار ما تنتجه كل عوامل الإنتاج³.

فزيادة قيمة الإنتاجية تأتي من خلال الاستخدام الأمثل والكفاء للموارد الإنتاجية وعناصر الإنتاج المتاحة بإحدى الصور التالية:

- زيادة قيمة المخرجات مع ثبات قيمة المدخلات؛
- زيادة قيمة المخرجات مع زيادة قيمة المدخلات ولكن بنسبة أقل؛
- ثبات قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات؛
- انخفاض قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات بنسبة أكبر؛
- زيادة قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات؛

وعليه نخلص بالقول أن الإنتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج أمّا الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط⁴.

¹ Daraio Cinzia and Simar Léopold ،Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis: Methodology and Applications ،springer ،USA 2007 ،p13

² Francesco Porcelli ،Measurement of Technical Efficiency :A brief survey on parametric and non-parametric techniques ،working paper Department of Economics ،University of Warwick ،UK ،2009 ،p3

³ ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي-التجربة الماليزية نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2017، ص6

⁴ فاطمة الزهراء نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية، ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004 - 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن 2010، ص 12

ثالثاً: الكفاءة والأداء

يمكن الإشارة بداية إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الانجليزية (To perform)، وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (Performer) والتي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل¹.

ويعرف الأداء أنه جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها².

ويعرف حسب Philippe Lorino بأنه كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون ذو أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط، أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معاً³.

ويتمثل الأداء بالنسبة Miller et Bromiley أنه انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها⁴.

أما Peter Drucker فعرف الأداء على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال⁵.

وعملية قياس الأداء هي عبارة عن تقييم مدى تحقيق الأهداف المقررة، ويمكن أن يكون قياساً مالياً يتم التعبير عنه بوحدات غير مالية كجودة الخدمة⁶.

إن أكبر رهان يواجه المؤسسة اليوم هو السعي دوماً لتحقيق مستوى من الأداء أعلى من منافسيها كما أشار لورينو للأداء أنه كل ما من شأنه أن يساهم فقط في تحسين الثنائية (قيمة - تكلفة) ويضيف أن استمرارية المؤسسة وبقائها تكمن في قدرتها على ضمان زيادة صافية في القيم للمجتمع، وبالتالي فإن

¹ La petit Larousse Dictionnaire encyclopédique illustre ،1998 ،p179

² ابتسام ساعد، مرجع سابق، ص8

³ Philippe Lorino ،op ،cit ،p43 .

⁴ Miller Kent & Bromiley Philip ،strategic risk and corporate performance: an analysis of alternative risk measures ،academy of management journal ،vol:33 N°4 ،1990 ،p 759

⁵ Peter Drucker ،people and performance ،Harvard business school press 2007 ،p23

⁶ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص80

تعظيم الأداء لم يعد يقتصر على الجانب التقني البحت ولكنه يرتبط أيضا بالخيار الأخلاقي والسياسي، الذي من خلالهما تحدد الحاجات التي يجب تلبيتها¹.

يتضح مما سبق أن المفاهيم الوارد ذكرها (الأداء، الفعالية، الكفاءة، الإنتاجية) هي مفاهيم تعكس الأبعاد المختلفة لعملية إنجاز المفاهيم الوظيفية (من ضمنها العملية الانتاجية)، فإذا نظرنا لها من زاوية إنجاز العمل وتأديته على الوجه المطلوب، فإن ذلك يشير إلى الأداء، أما إذا نظرنا من زاوية مدى تحقق الأهداف المحددة فإن ذلك ينسحب على الفعالية، أما إذا كان المنظور، يتعلق بالكيفية التي يتم فيها تحقيق هذه الأهداف فإن الأمر في هذه الحالة يتعلق بالكفاءة².

¹ Stephany.D ،development durable et performance de l'entreprise ،edition liasons ،Paris 2003 ،p 56

² ابتسام ساعد، مرجع سابق، ص 8

المبحث الثاني: ماهية الكفاءة المصرفية

في ظل الاتجاهات الحديثة للنظام المالي والمصرفي، احتل موضوع الكفاءة المصرفية موقعا هاما في عملية تقييم أداء المصارف وأخذ أبعاداً أخرى للاستخدام الأمثل للموارد، أهمها حجم الجهاز المصرفي وهيكل وحداته المصرفية واقتصادياتها وكفاءة الأداء المصرفي ككل، حيث ركزت أغلب دراسات الكفاءة المصرفية على تقييم كفاءة البنوك في إطار التكاليف التشغيلية للمصارف، وكذلك دراسة الكفاءة المصرفية في إطار الربحية المصرفية، كما تم استخدام مفهوم الكفاءة الاقتصادية، وتطبيقها على البنوك وذلك بقياس الكفاءة التقنية أو الكفاءة السعرية لبنك معين أو عدة بنوك¹.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية

التوجهات الحديثة تحاول دراسة الكفاءة الاقتصادية للمصاريف من خلال ربطها بالأهداف المركزية للاقتصاد على المستوى الكلي، وذلك بتحديد دور هذه المصارف في الاقتصاد ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وإن مفهوم الكفاءة المصرفية هو معنى واسع ولا يمكن حصره في نطاق ضيق، فيمكن تعريفها على أنها الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية، وهنا يلزم توفر جهاز رقابي فعال، بالإضافة لإدارة تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحددة وفق جداول وعلى كل مستويات البنك ومخرجاته، وعليه فالكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في ظل بيئة تتميز باشتداد المنافسة، كما تتأثر كفاءة البنك بنظام الحوافز المطبق ومدى تطور التكنولوجيا المستعملة والمهارات الإدارية المتوفرة، وبالتالي فإن ارتفاع درجات الكفاءة في البنك، يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر².

وكذلك تعرف بأن المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها

¹ الجميل سرمد كوكب، تقييم كفاءة العملية المصرفية وتعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين للفترة 1965 - 1983، تنمية الرافدين العدد 26،

العراق 1989، ص 75

² أحلام بوعبدلي وأحمد عمان، مرجع سابق، ص 316

المادية والبشرية، هذا من جهة، وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى¹، ومن خلال هذا التعريف نجد أن الكفاءة المصرفية تشمل عدة جوانب تتمثل فيما يلي²:

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف؛
- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، يطلق عليه كفاءة الحجم؛
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق؛

وتتمثل أهمية الكفاءة المصرفية فيما يلي³:

- يمكن الالتزام بمعدل كفاية مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة بالاستثمار الأموال المتاحة لدى البنك، وكذا توفر معدل مناسب في رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية؛
- إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول، ومنه على الربحية؛
- يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفؤة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك؛
- السعي نحو تحقيق تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والتي بدورها توفر مصادر تمويل جديدة؛
- الأموال المتوفرة عن طريق الترشيح، تجعل البنك يبحث عن فرص استثمار جديدة تحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع استراتيجية التنويع في الاستثمار وذلك لتوزيع المخاطر والتقليل من حدتها؛

¹ ابتسام ساعد، تقييم النظام المالي الجزائري ودوره في التمويل الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

2009، ص ص 10-11

² نفس المرجع السابق

³ جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 28

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة المصرفية

وفقاً للدراسات السابقة فالكفاءة المصرفية تنقسم إلى الكفاءة الإنتاجية، كفاءة الحجم، كفاءة النطاق، كفاءة X.

أولاً: الكفاءة الإنتاجية

تناولنا سابقاً الكفاءة الإنتاجية، والتي تعني العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد¹.

وفي المؤسسة المصرفية تعرف الكفاءة الإنتاجية بالكفاءة الكلية للتكاليف *cost efficiency* overall ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المصرف مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال، والودائع لتنتج خدمات مصرفية متنوعة وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية للمصرف لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية².

ونظراً لأن العملية الإنتاجية تتضمن جانبين الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية المدخلات، والجانب الثاني تكاليفي يتمثل في أسعار المدخلات وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية تتألف من عنصرين هما الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، ويشكلان ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية.

1- الكفاءة التقنية: Technical Efficiency

يشير هذا النوع من الكفاءة إلى قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى معين من المنتجات باستعمال أقل كمية ممكنة من الموارد، مع ثبات العامل التكنولوجي، وذلك بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار بيع الوحدات المنتجة³.

¹ الحاج طارق وفليح حسن، الإقتصاد الإداري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص 242

² محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 84

³ عبد الحميد بوخاري وعلى بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات المنعقد يومي: 22-23 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2011، ص 136

2- الكفاءة التخصيصية: Alloctive Efficiency

تشير الكفاءة التخصيصية إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين بعين الاعتبار تكاليف استخدامها، إذن الكفاءة التخصيصية تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة¹.

ثانياً: كفاءة وفورات الحجم

تشير كفاءة وفورات الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات، مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة²، وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة الكفاءة أو انخفاضها بناء على الحجم³.

وتعرف وفورات الحجم على أنها تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في حجم المشروع⁴.

ويمكن قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم، وتقيس هذه الأخيرة التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، ويمكننا أن نجد الحالات التالية⁵:

- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أكبر من الواحد، لدينا حالة غلة الحجم المتزايدة؛
- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أقل من الواحد، لدينا حالة غلة الحجم المتناقصة؛
- إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير في عناصر الإنتاج يساوي الواحد، لدينا حالة ثبات غلة الحجم؛

¹ نفس المرجع السابق.

² Jason Allen & Ying Liu ،Efficiency and economies of scale of large Canadian banks ،working paper ،Bank of Canada ،may 2005 ،p5

³ حدة رايس وفاطمة الزهرة نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، حالة البنوك الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، والدراسات، العدد 26، فلسطين 2012، ص 62

⁴ Xiaoqing.Fu Shelogh Heffernan ،Economies of Scale and Scope in china's Banking Sector ،working paper cass Business School ،city Univercity ،London January 2006 ،p4

⁵ محمد الجموعي قرشي، مرجع سابق، ص 87

وعليه يمكن القول أن وفرات الحجم ترتبط بثبات غلة الحجم عند مستوى الحد الأدنى الكفاء، وبالتالي فإن:

وفرات الحجم = غلة الحجم - 1، وعليه تكون وفرات الحجم معدومة إذا كانت غلة الحجم ثابتة، وتكون موجبة إذا كانت غلة الحجم متزايدة، وتكون سالبة عندما تكون غلة الحجم متناقصة.

ثالثاً: كفاءة وفرات النطاق

تعبّر كفاءة وفرات النطاق عن قدرة البنك على إنتاج مزيجاً من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من المزيج على حدى، أمّا إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف باللاكفاءة في تنوع منتجاته، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر.

وعليه فإنّ البنك يستطيع أن يوسع نطاق أعماله ورفع مجال عملياته المصرفية وبالتالي يستطيع تخفيض تكلفة المتوسطة عن طريق تحوله إلى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته، ويرفع حجمه دون الضرورة لفتح مزيد من الفروع وتركيب المزيد من أجهزة الصراف الآلي، وإنّما بتوسيع النطاق في منطقتة الجغرافية¹.

رابعاً: كفاءة x

طوّر مفهوم الكفاءة x من طرف الاقتصادي Leibenstein سنة 1966 انطلاقاً من أعمال Farrell، حيث لاحظ أنّ المؤسسات المصرفية لا تستخدم مواردها بشكل أفضل، كما لاحظ أن هناك العديد من المؤسسات المصرفية لها نفس المدخلات، لكن مخرجاتها مختلفة، وبالتالي فسر Leibenstein هذه الظاهرة بوجود مدخلات (x) تختلف عن العناصر التقليدية (رأس المال والعمل) والتي تعكس كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة بشكل أفضل².

وتعرف الكفاءة x على أنّها النسبة بين أقل تكلفة يمكن إنفاقها والتكلفة الفعلية التي تم إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات، وسميت بالكفاءة x لأن x هو آخر حروف في الحروف الأبجدية بمعنى حد الكفاءة أي تحقيق أفضل كفاءة. كما تعتبر كفاءة x مقياساً لمدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها

¹ احسن مفتاح، مرجع سابق، ص 83

² شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 106

الأمثل، حيث يعود هذا الانحراف إلى عوامل تؤثر على عناصر الإنتاج كالمهارات الإدارية والتكنولوجيا المستخدمة ونظم الحوافز والأجور وغيرها من العوامل، وبالتالي فإن كفاءة x في المصرف يعبر عن التحكم الجيد في مثل هذه العناصر¹.

وتقاس الكفاءة x بعدة طرق منها النسبة الدنيا للمدخلات أو المخرجات، أو النسبة الدنيا للتكاليف الكلية على الأصول الإجمالية، أو ما يعرف بمتوسط التكلفة الكلية، أو بأقصى المخرجات إلى المدخلات، وباستخدام طرق التقدير فهي تقاس بمدى انحراف القيم الحالية عن القيم المتوقعة التي تمثل الحد الكفء².

المطلب الثالث: طرق قياس الكفاءة المصرفية

تتجلى أهمية قياس الكفاءة المصرفية في الحكم على مدى قدرة الإدارة على استخدام الموارد والإمكانات المتاحة استخداماً أمثلاً، وذلك باكتشاف الانحرافات والتعرف على نواحي الإسراف والضياع وعدم الكفاءة، ومن ثم اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمنع تلك الأخطاء وتقليل الانحرافات ما أمكن. لقد تعددت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية، نتيجة الاختلاف والتنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتعود فكرة قياس الكفاءة إلى أعمال Farrell (1957) الذي حدد مقياس بسيط للكفاءة التقنية والتخصيصية من أجل مدخلات متعددة.

أولاً: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي

في ظل الاتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية لم تعد القوائم المالية قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي، هنا برزت أهمية التحليل المالي من بين أهم أساليب تقييم الأداء، لأنه يعطي مؤشرات مالية تخدم عملية التخطيط والتقييم والرقابة³، ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي وتحديد نقاط القوة والضعف.

ويتم تحليل القوائم المالية والنسب المالية بتطبيق طريقة التحليل الرأسي (العمودي، الساكن) أو طريقة التحليل الأفقي (المتحرك):

طريقة التحليل الساكن تعني تحليل سلوك بنود الميزانية، أو نسب مالية من حيث الزيادة أو النقص في تاريخ معين، مثلاً تاريخ إعداد الميزانية.

¹ فاطمة الزهراء نوي، مرجع سابق، ص 25.

² عبد الحميد بوخاري علي بن ساحة، مرجع سابق، ص 138

³ عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، مرجع سابق، ص ص 139-140

أما التحليل الأفقي يتمثل في دراسة أو تحليل بنود الميزانية أو نسب المالية من حيث الزيادة أو النقص خلال فترات متتالية للتعرف على نسبة التغيرات التي حدثت والوصول إلى تقييم سليم. وهناك العديد من نماذج التحليل المالي لتقييم الأداء المصرفي، منها نسب النشاط، نسب المردودية، نسب المديونية، لكن سننظر إلى أهمها وهي نموذج العائد على حقوق الملكية، نموذج المخاطرة، نموذج القيمة المضافة.

1- مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية ROE:

يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية، مؤشرا ماليا لقياس العلاقات بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف، من خلال تحليل مجموعة من النسب المالية تساعد المحلل على تقييم حجم أرباح البنك المتعلقة بمخاطر تم اختيارها.

ومن خلال نموذج ديبون Dupont يمكن توضيح العلاقة بين المؤشرات التي تقيس العائد، وبين الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، كما يبيّن قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية بدرجة أعلى من العائد على الأصول، حيث يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة¹، ويحسب العائد على حقوق الملكية بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية ROE} = \text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 108

ويتكون هذا النموذج ROE من المؤشرات التالية:

1-1- العائد على الأصول ROA: يقيس كفاءة إدارة البنك في استخدام مجموع الأصول، ومن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.¹

1-2- معدل هامش الربح PM: يسمى هذا المؤشر أيضا مؤشر كفاءة إدارة التكاليف، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.²

1-3- معدل منفعة الأصول AU: يعكس هذا المؤشر مدى تحقيق الأصول للربح، فهو يبين الاستغلال الأمثل للأصول.

1-4- معدل الرفع المالي EM: ويقاس هذا المؤشر النسبة بين الأموال الذاتية والأموال الخارجية في البنك، أو بعبارة أخرى كم مرة تفوق الأصول حجم حقوق الملكية.

الجدول رقم (1-2) يوضح مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية ROE

المؤشرات	النسب	الكفاءة
العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	كفاءة الأرباح
العائد على الأصول ROA	صافي الدخل / إجمالي الأصول	
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	
معدل الرفع المالي EM	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	
معدل هامش الربح PM	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	كفاءة التكاليف

المصدر: عبد اللطيف الطيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2009، ص 28.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

¹ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع

غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 36

² زبيدة محسن وآخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على الملكية، دراسة حالة CPA و BBA للفترة 2014-

2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12 جامعة غرداية، الجزائر 2017، ص 29

وعليه نجد: العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

$$\text{أي: } \text{ROA} = \text{PM} \times \text{AU} \dots\dots\dots (1)$$

وتحدد هذه العلاقة مستوى أداء البنك، إذا كان العائد على الأصول مرتفع فيعود إما لهامش الربح أو منفعة الأصول أو كلاهما، كما أن الانخفاض يرجع لإحدى المعدلين أو كلاهما. وإذا كان الارتفاع في العائد على الأصول يعود لهامش الربح يدل على أن البنك كفء بالتحكم في تكاليفه، أما إذا عاد الارتفاع لمنفعة الأصول فيدل على الاستخدام الأفضل للأصول.¹

وكذلك هناك علاقة ارتباط بين العائد على حقوق الملكية **ROE** بالعائد على الأصول **ROA** من خلال معامل الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية) وهي:

$$\text{ROE} = \text{ROA} \times \text{EM} \dots\dots\dots (2)$$

إن مضاعف حقوق الملكية **EM** يقيس الرفع المالي ويعتبر مقياس للربح والمخاطرة، لأن الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية **ROE** عندما يكون صافي الدخل موجب، ولكن في هذه الحالة سيتعرض رأس مال البنك لمخاطرة مرتفعة.² ومن خلال المساواة (1) و (2) نجد:

$$\text{ROE} = \text{PM} \times \text{AU} \times \text{EM}$$

وبالتالي فالعائد على حقوق الملكية يتكون من ثلاثة مؤشرات أداء مهمة وهي:³

PM : يمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح بعد استبعاد كل التكاليف وكلما ارتفع كان ذلك أفضل.⁴

AU : مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول، ويمثل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتوليد الإيرادات.

EM : مؤشر مضاعف حقوق الملكية، ويقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأس مال البنك.

¹ الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، الجزائر 2005، ص 91

² عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق، ص 38

³ العرابي مصطفى، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة مقارنة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد1، المركز الجامعي تلمسان الجزائر 2019، ص 566

⁴ Maud Roucan-kan, Bringing Dupont Profitability Model to Extension, Journal, volume 51, Number 5, October 2013, p2.

2-نسب قياس المخاطر:

زيادة مستوى الربحية تشير إلى أن إدارة البنك تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من العائد وبأقل تكاليف، ومع طبيعة النشاط المصرفي الذي يتسم بالعديد من المخاطر، يتطلب من إدارة البنك إيجاد توازن مستمر ما بين العوائد والمخاطر الناتجة عن ذلك.

تتعرض المصارف إلى عدة مخاطر حسب طبيعة نشاطها، ولذا وجب قياسها وتقديرها للوقوف على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة، وبالتالي هناك العديد من النماذج والمناهج الكمية والنوعية لقياس وإدارة المخاطر، منها، نموذج القرض التتقيطي، مؤشرات الإنذار المبكر، نموذج إلتمان، طريقة 5P، 5C، لكن سنتعرض إلى قياس المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك بواسطة النسب المالية.

1-2- مخاطر الائتمان:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها تخلف العملاء عن الدفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزامهم بخدمة الدين، ويولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية للمقرض، وتعتبر هذه المخاطر من أولى المخاطر التي تواجهها المصارف، لما لها من أهمية قصوى من حيث الخسائر المحتملة¹.

كما أن هنالك مخاطر خارجة عن سيطرة البنك والعميل مثل مخاطر التضخم، مخاطر البلد، مخاطر السوق، المخاطر السياسية، وتقاس مخاطر الائتمان بالنسب التالية:

- القروض المتأخرة عن السداد/ محفظة القروض
- حقوق الملكية/ إجمالي محفظة القروض
- قروض وسلفيات قصيرة الأجل/ إجمالي الأصول
- مخصصات خسائر القروض/ إجمالي الأصول

2-2- مخاطر السيولة:

تظهر هذه المخاطر نتيجة لعدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة، سواء من خلال بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة أو سدادها بتكلفة أعلى، إذ أن هذه المخاطر تزداد إذا لم يكن لدى البنك الأموال اللازمة للسداد، أو أصول سائلة لها قابلية التحول إلى نقد دون تحمل خسائر، وتتنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم المواءمة بين تاريخ استحقاق الأصول والمطلوبات²، وتقاس مخاطر السيولة بالنسب التالية:

¹ عدنان محيريق، مرجع سابق، ص88

² Sawnders Anthony & Cornett Marcia, Financial Institutions Management : A risk Management approach 4th ed, mc graw-hill, new York, 2002, pp 521-522

• نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

• نسبة النقدية = الموجودات النقدية وشبه نقدية / المطلوبات المتداولة

• الودائع الأساسية / إجمالي الأصول

• إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية والأجلة

2-3- مخاطر سعر الفائدة:

تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساسا بالنسبة لسعر الفائدة، إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، وتقاس بالنسب التالية:

• الأصول الحساسة تجاه معدل الفائدة - الخصوم الحساسة تجاه معدل الفائدة

• الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

• الخصوم الحساسة لمعدل الفائدة / إجمالي الأصول

2-4- مخاطر التشغيل:

عرفت لجنة بازل المصرفية مخاطر التشغيل، بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة أو فشل العمليات الداخلية أو العاملين، أو الأنظمة أو نتيجة أحداث خارجية،¹ وتؤدي مخاطر التشغيل إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية الأمر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات ومن ثم على الأرباح، وتقاس بالنسب التالية:

• إجمالي المصاريف / عدد العمال

• مصاريف العمال / عدد العمال

2-5- مخاطر ملاءة رأس المال:

توضح ملاءة رأس المال في أي مصرف مدى توافق الأموال لمجابهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة، فضلا عن مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تحدث نتيجة استخدام الأموال في عمليات التمويل والاستثمار الذي يقوم به، وبعبارة أخرى تقيس هذه النسب فيما إذا كان رأس مال المصرف كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة²، وتقاس بالنسب التالية:

¹ Gewald. H and Hinz.D.A, Framework for classifying the Operational Risks of outsourcing Integrating Risks from systems, processes, people and External Events with in the Banking Industry, Pacific Asia conference on information Systems, 2004, p 988

²مقدم عبد الجليل وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة للفترة 2010-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر 2019، ص 503

- حقوق الملكية / إجمالي الودائع
- حقوق الملكية / إجمالي الأصول
- حقوق الملكية / الأصول ذات مخاطر

3- مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

نتيجة للضعف المرتبط بالطريقة التقليدية في عملية تقييم الأداء، قدم العديد من المحللين الماليين ومكاتب الاستشارة طرق حديثة لقياس خلق القيمة يراعي فيها تكلفة الأموال والتي يمكن استعمالها في المؤسسات غير المسعرة بالبورصة، ومن هذه المداخل القيمة الاقتصادية المضافة التي تعتبر منتجا مملوكا ويملك براءة ابتكاره Stern et Stewart في شركة الاستشارات الاستراتيجية الأمريكية وتسوق هذا المؤشر تحت اسم نظام الإدارة المالية للقيمة الاقتصادية المضافة.

فالقيمة الاقتصادية المضافة تعطي تقديرا مقبولا لقياس القدرة على إدارة الأصول، وكذا القدرة على إدارة الموارد المالية المستخدمة في تمويل تلك الأصول والمتحمسون للقيمة الاقتصادية المضافة يعتقدون أنها المقياس الحقيقي لخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية خلافا للمقاييس التقليدية كالعائد على حقوق الملكية ROE الذي لا يأخذ بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على الهيكل المالي للمؤسسة.¹

إن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة هو نفسه مفهوم الربح المتبقي من الناحية النظرية، لكن من الناحية التطبيقية أو الميدانية هناك اختلاف، ويكمن في تحديد الأموال الخاصة بكل نشاط، مسار منتج، قسم سواء تمثلت هذه الأموال في الأصول الثابتة أو المتداولة وذلك لمعرفة مساهمة كل عنصر في المؤسسة، وكذا قيمة المؤسسة ككل، كما يتم تحسيس المسيرين بمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، من خلال النتائج المحققة بناء على الأموال الموضوعة تحت تصرف المسيرين، وكذا تكلفة رأس المال والتي يحصل عليها المساهمون بالدرجة الأولى.²

¹ مفتاح صالح، رزقي محمد، استخدام مؤشر القيمة المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 10-11 نوفمبر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2009، ص 302

² جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 126

وتعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها عبارة عن تلك النتيجة التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة (الأموال الخاصة، والديون)، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:¹

$$EVA = NOPAT - (CI \times WACC)$$

حيث أن:

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة

CI : الأموال المستثمرة في الفترة t

WACC : التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال خلال الفترة t

NOPAT : نتيجة الاستغلال بعد الضريبة وقبل المصاريف المالية

ومن مزايا مؤشر القيمة الاقتصادية مصادر المضافة:

- تظهر القيمة الاقتصادية مصادر التمويل؛
- يوضح مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الاستخدام الأمثل لأصول المؤسسة؛
- تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة إشارة لكل الأطراف في العملية الاستثمارية؛
- تمثل القيمة الاقتصادية المضافة طريقة لقياس الربحية الحقيقية المؤسسة؛
- تساهم في تخفيض مشاكل الوكالة من خلال تحفيز المسيرين، وتشجيعهم على التصرف كأنهم ملاك للمؤسسة؛

• تساهم في الربط بين بجانب الاستراتيجي والمالي، الأمر الذي يساعد المسيرين في اتخاذ القرارات وترشيدها؛

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة:²

- لا تأخذ القيمة الاقتصادية المضافة بعين الاعتبار مفهوم التدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي فهي تعتمد فقط على نتيجة الدورة الحالية؛
- يركز مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على أداء المؤسسة قصير الأجل، ما ينتج عنه مخطر الأجل القصير، فمؤشر القيمة الاقتصادية المضافة لا يأخذ في الحسابات آثار القرارات على السنوات القادمة؛

¹ مفتاح محمد، رزقي محمد، مرجع سابق، ص 302

² هوارى سويسي، دراسة تحليلية المؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث العدد 7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2010، ص ص 63-64

• يتم حساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة انطلاقاً من البيانات المالية التي يتم إعدادها في نهاية السنة المالية، فهذا لا يمكن المسيرين من معرفة أسباب عدم الكفاءة الإنتاجية، كما أنه يعطي معلومات محدودة لإدارة عمليات المؤسسة؛

ثانياً: قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية

يمكن التمييز بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية، طرق معلمية تم تطويرها من قبل Aigner سنة 1977، وطرق لا معلمية طورت من قبل charnes سنة 1978، والاختلاف بينها يكمن في الفرضيات المطبقة على المعطيات والأخذ أو عدم الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية، والطرق المعلمية تعتمد على الكفاءة في التكاليف بينما الطرق لا معلمية تعتمد على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، والطرق المعلمية تكون على أساس شكل وظيفي لدالة الانتاج مثل دالة كوب دوغلاس، والدالة المتسامية اللوغاريتمية، والتي يتم تقديرها من خلال معطيات العينة المدروسة، في حين الطرق لا معلمية تبني حدود الانتاج من خلال استعمال البرمجة الخطية، ونتيجة لذلك فإن جميع المشاهدات تأخذ بعين الاعتبار الشكل الوظيفي لدالة الانتاج¹، وهناك أربع طرق لقياس الكفاءة المصرفية وهي:

1- طريقة حد التكلفة العشوائية SFA:

تعتبر هذه الطريقة الأكثر انتشاراً من بين الطرق المعلمية الأخرى، أول ما نشرت في ورقة بحثية كان في سنة 1977، عن طريق كل من Schmidt و Aigner و Lovell وطبقت على البنوك في عام 1990 من طرف Ferrier و Lovell بإعطاء الشكل اللوغاريتمي Translog لدالة التكاليف الإجمالية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة، تشكل التكلفة الكلية المقدره الحد العشوائي الذي يفترض أنه يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإنه البنك الذي تكلفته تساوي تكلفته التقديرية سيمثل أفضل تطبيق مع افتراض مراقبة النموذج لجميع مكونات التكلفة باستثناء كفاءة x (تقاس كفاءة x بدرجة اختلاف التكلفة الحالية عن التكلفة التقديرية مع افتراض عدم تجاوز القيمة التقديرية للقيمة الحقيقية للتكلفة).

الأخطاء العشوائية في نموذج SFA لا يفترض فيه الفرضيات الكلاسيكية (التوزيع الطبيعي بمتوسط معدوم وتباين معلوم) لأنها تتشكل من مركبتين الأولى خطأ عشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً،

¹ شوقي بورقية، مرجع سابق، ص 164

وانحراف نظامي عن عدم الكفاءة يتوزع توزيعاً غير متمائل وتتوزع المركبتان بصورة مستقلة، وهكذا يفسر أي خطأ غير معدوم كنتيجة لعدم الكفاءة¹.

ويمكن فصل المركبتان وفق النموذج التالي:

$$\ln y_i = f(x_i) + \varepsilon_i$$

$$\varepsilon_i = U_i + V_i$$

حيث:

U_i : حد عدم الكفاءة

V_i : حد الخطأ العشوائي

2- طريقة تحليل البيانات المغلفة DEA:

شهد عام 1978 تطوراً في مجال قياس الأداء فقد تمكن charnes وزملاؤه في وضع أسس أسلوب التحليل التغلفي للبيانات، وهو تقنية غير معلمية وأحد أساليب البرمجة الخطية المبني على أساس منهجية الحد Frontier Methodology التي ترجع لأعمال Farrell عام 1957، ويتميز هذا الأسلوب بالعديد من المزايا من أهمها تحديد نسبة اللاكفاءة، ومصادرها إضافة إلى سهولة الاستخدام.

تستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول التكاليف، والمخرجات، وأسعار المدخلات لعينة من البنوك، ومن خلال هذه العينة يحدد البنك الذي ينتج - بأقل تكلفة - حجم إنتاج عند مستوى معين من أسعار المدخلات، ويعرف هذا البنك بأفضل بنك ممارس أو أفضل تطبيق لتلك التوفيقية (مخرجات، أسعار مدخلات) ويشكل حداً للكفاءة Efficiency Frontier يغطي أو يغلف البنوك الأخرى في العينة، ويمكن استخدامه لتقويم كفاءة باقي البنوك، فالبنوك التي تقع على الحد هي البنوك الكفؤة، والبنوك التي تقع خارج الحد فهي غير كفؤة، وتعد هذه الطريقة مرنة وقابلة للتكيف، ولا تضع أسلوباً خاصاً لدالة تكاليف أفضل بنك ممارس، لكن المشكلة هي كونها لا تسمح بأية أخطاء في البيانات رغم كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس، لذلك تعد هذه الطريقة غير واقعية².

¹ فريد بن ختو، مرجع سابق، ص ص 24-25

² حدة رايس، فاطمة الزهراء نوي، مرجع سابق، ص 63

وهناك نموذجين لإيجاد مستوى الكفاءة عند استخدام هذه الطريقة، نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة، وفي كلا النموذجين يمكن إيجاد الكفاءة إما من جانب المدخلات وتسمى نماذج التوجه الإدخالي (BCC) أو من جانب المخرجات وتسمى نماذج التوجه الإخراجي (CCR)¹.

3-طريقة الحد السميك TFA :

ساهم كل من Berger and Humphrey سنة 1991 في تطوير طريقة الحد السميك، إذ أنها تستند على كل من التحليل الحدودي العشوائي SFA، وتحليل مغلق البيانات DEA في بعض افتراضاتها، فهي تتوافق مع التحليل الحدودي العشوائي في كون الانحرافات تعود إما للأخطاء العشوائية، أو اللاكفاءة، كما تتوافق هذه التقنية مع تحليل مغلق البيانات في كون أن أفضل نتائج لتطبيقها تتضح انطلاقاً من العينات الفرعية، وتبعاً لهذه الطريقة يتم وضع معيار لقياس الكفاءة المصرفية، ويتمثل في متوسط التكلفة المنخفض للبنوك ويساوي (إجمالي التكاليف / إجمالي الأصول).

وتبعاً لهذه الطريقة يتم تقسيم عينة الدراسة إلى أربع مجموعات وذلك على أساس متوسط التكلفة بعد تقدير دالة التكاليف الكلية، وتعتبر المجموعة التي تتمتع بمتوسط تكلفة منخفض هي الأكثر كفاءة وتمثل ما يسمى بالحد السميك، أما المجموعة المرتفعة متوسط التكلفة تكون أقل كفاءة. وأهم الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة في أن نتائجها تتسم بشدة الحساسية في اختيار عدد الشرائح الربعية للعينة، كما يمكن أن تظهر مشاكل الاقتصاد القياسي، إذا أن البنوك مقسمة باستعمال متوسط التكلفة والربح، وهي في الأصل متغيرات تابعة².

4-طريقة التوزيع الحر DFA:

وجاءت هذه الطريقة على يد Schmidt and Sickles سنة 1984، وطورت من طرف Berger سنة 1993، وتقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نمودجا داليا للحد، وتقتض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف³.

تطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، وتقتض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها، وبما أن الاضطراب العشوائي

¹ غسان قاسم داود اللامي، لمعان عباس محمد جواد، تطبيق أسلوب تحليل تطويق البيانات DEA، دراسة حالة في مكاتب المفتشين العموميين، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 38، العدد 103، بغداد، العراق 2015، ص 101

² ابتسام ساعد، تقييم النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مرجع سابق، ص 75-76

³ نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين 2013، ص 51

يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة، والخطأ العشوائي، فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة مصرفية عبر كل سنوات الفترة.¹

وبذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل مصرف عن طرق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للمصرف، ومع ذلك فإن فرضية استمرار عدم الكفاءة المصرفية على مرّ الزمن فرضية قوية، وخاصة في سياق التحول حيث وتيرة التغير التنظيمي والتكنولوجي أمر مهما، وهو ما يمثل أهم عيوب طريقة DFA.²

¹ حدة رايس، فاطمة الزهراء نوي، مرجع سابق، ص 64

² Fries.S & Taci.A, Cost Efficiency of Banks in transition : Evidence from 289 banks in 15 post- communist countries, London, Uk, 2004, p10

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة وصعوبات قياس الكفاءة المصرفية

يكتسي تقييم الكفاءة المصرفية أهمية بالغة في النشاط المصرفي وخاصة في الوقت الراهن، لمعرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، ويتطلب ذلك تحديد أداة القياس المناسبة لذلك، والوقوف على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الكفاءة المصرفية، لكن هذه الأخيرة يصعب قياسها نظرا لصعوبة التعريف بالمدخلات والمخرجات المصرفية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية وخارجية¹:

- **العوامل الداخلية:** تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنوك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركز، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات.
- **العوامل الخارجية:** وهي تتعلق بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي، والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.
- أما أهم العوامل المؤثرة سواء كانت داخلية أو خارجية فتتمثل في الربحية، المخاطر، العوامل الإدارية، درجة المنافسة، الأنظمة التشريعية، والقانونية، الظروف الاقتصادية.

أولاً: الربحية

تعتبر الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، والنظام المصرفي السليم يعتمد على الموازنة بين تحقيق الربحية والمحافظة على الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق معايير لجنة بازل، والربحية تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه، أو بعبارة أخرى مدى قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية المتمثلة بالفوائد المقبوضة².

¹ طارق عبد الله المحسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني، دراسة قياسية للفترة 1979-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص 59

² هاني أحمد محمود ديبك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 18

ومن هذا المنطلق نجد أن الربحية هي الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثروتهم، وهي مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهي كذلك الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لكونها مؤشرا هاما لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها.

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق الربحية من خلال قراراتين:¹

- قرار الاستثمار والمتمثل في كيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها، ويظهر أثر هذا القرار من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للبنك على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات.
- قرار التمويل والمتمثل في كيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة، وذلك من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق مالكيين وديون.

ثانيا: درجة المخاطرة

تعرف المخاطرة على أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا،² أما المخاطرة المصرفية بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.³

وتتعرض المصارف إلى نوعين من المخاطر هما المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، فالمخاطر المالية تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقا لتوجه حركة السوق، والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية، والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات الصلة، وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر التضخم، مخاطر السمعة، مخاطر رأس المال. أما مخاطر التشغيل فتتمثل المخاطر العملية الناجمة عن العمليات اليومية للبنك، وتتمثل في المخاطر المهنية، خطر الجرائم الالكترونية، الاحتيال المالي والاختلاس... الخ. ولقد أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية، وتماشيا مع الاتجاهات الحديثة، بدأت المصارف في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر هدفها التحكم في درجات

¹ حسن جزوري، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة في سوريا، مجلة الفرات، جامعة حلب، سوريا 2018، ص 77

² منير هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر 2003، ص 42

³ مصعب كرار إبراهيم، دور مؤشرات إدارة المخاطر في ترشيد القرارات في المصارف السودانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2018، ص 18

المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك، وعليه فالمصارف تتبع المراحل التالية لإدارة المخاطر المصرفية¹:

- تحديد مصادر الخطر: ليس بالضروري أن تكون مخاطر الاقتراض مرتبطة بالمقترض وشروط القرض، وإنما يمكن أن تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد القومي؛
- قياس درجة الخطر وتحديد درجة المخاطر التي يمكن القبول بها، مما يتطلب الموازنة بين المخاطر والمردودية؛

• القبول بمستوى معين من المخاطر في إدارة العمل، وذلك باستخدام نظام رقابة مناسبة، والعمل وفق استراتيجيات تعمل على تجنب المخاطر، إما بعد الدخول في العمليات ذات المخاطر أو تحويلها إلى جهات بنقل المخاطر إليها، أو السيطرة عليها وتقليل احتمالات حدوث الخسارة.

ثالثا: درجة المنافسة

في هذه الحالة يتطلب من المصرف الحفاظ على حصته السوقية، بامتلاك ميزة تنافسية والتي تعني مدى قدرة البنك على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بذلك بمثلها، وبمعنى آخر تمثل قدرة المصرف على اكتساح السوق المصرفية من خلال التحكم في التكاليف وأسعار عرض الخدمات مع المحافظة على جودة الخدمات المقدمة، إضافة إلى اتباع استراتيجيات تنافسية سواء بالسيطرة بالتكاليف، السيطرة بالتميز، أو بالتركيز وهي استراتيجيات عامة لـ Porter وهذا بغرض تحقيق كفاءة مصرفية أفضل.

وتشتمل المصارف مجموعة من الأدوات والوسائل التي يتم من خلالها التنافس تتمثل في²:

- رأس المال: يمثل رأس المال بالنسبة للمصرف مؤشر لمدى المتانة والمالية ووسيلة ضمان وحماية لأموال المودعين من مخاطر سوء التسيير وتوظيف الأموال، فكلما كان رأس المال كبيرا زادت ثقة المودعين في المصرف، لذلك تتنافس المصارف على زيادة نسبة رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة ورضا العملاء؛

¹ حسن مفتاح، مرجع سابق، ص ص 77-78

² زبيدة محسن، سهام بوخلاله، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المنعقد يومي: 24-25 أبريل، المركز الجامعي ببشار، الجزائر 2006، ص ص 5-6.

• السعر: يظهر في رفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب المزيد من المودعين، وخفض أسعار الفائدة على القروض من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض وتخفيض العملات المفروضة على الخدمات المصرفية؛

• استعمال التكنولوجيا: إن نجاح المصرف في إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماته يؤدي إلى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات، ومن ثم جذب المزيد من العملاء، كما أن العامل التكنولوجي يساهم في خلق وابتكار خدمات جديدة تعد عنصرا من العناصر التي تتنافس عليها المصارف؛

• تسويق الخدمات: يساهم التسويق الفعال للخدمات المصرفية بشكل كبير في جذب العملاء وإثارة ميولهم ورغباتهم؛

• حسن المعاملة: تتنافس المصارف على توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم بالمصارف؛

• وعليه فكل هذه الأدوات والوسائل التي تم ذكرها ستمكن المصارف من خلق ميزة تنافسية تؤدي إلى رفع الكفاءة المصرفية؛

رابعاً: عوامل أخرى

من بين هذه العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية، العوامل الإدارية، والأنظمة والتشريعات الحكومية والظروف الاقتصادية¹.

1-العوامل الادارية:

ليس هناك خلاف على أن العوامل الفنية في العمل لها تأثيرها العام على الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة ولكن مهما بلغت تلك العوامل الفنية من الدقة فمازالت الكفاءة تتوقف أيضا على الطريقة التي يؤدي بها الأفراد أعمالهم، فالأداء الفردي للعمل هو المحدد الحقيقي للكفاءة الإنتاجية، إذ الفرد يستطيع أن يؤثر كثيرا على هذه الأخيرة، وبالتالي على البنك دراسة سياسات التوظيف وسلوك العاملين وتصرفاتهم واهتمامهم بالعمل خاصة في المراكز القيادية لزيادة مستوى الكفاءة.

¹ جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 38-41 بتصرف

2- الأنظمة والتشريعات الحكومية:

تتحكم الأنظمة والتشريعات الحكومية في المصارف التجارية من خلال السياسات المالية، والسياسية النقدية لعدة أهداف منها الحفاظ على أموال المدعين، التحكم في عرض النقود، توفير الائتمان لمختلف القطاعات وبأسعار فائدة منخفضة، تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، وتحقيق أهداف اقتصادية عامة، كالحفاظ على استقرار الأسعار العامة، استقرار سعر الصرف، تخفيض معدل الضرائب، تخفيض مستوى البطالة، وكل هذه التشريعات تؤثر على مستويات الكفاءة للمصارف.

3- الظروف الاقتصادية:

تتبعكس مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية على أداء المصارف، وبالتالي على مستوى الكفاءة المصرفية، وتنقسم المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتشريعي والتضخم والتقلبات في الأسعار، والدخل القومي والدخل الفردي، وعادات وتقاليد المجتمع، ومستوى التطور التكنولوجي، وتؤثر مختلف العناصر السابقة الذكر على مستوى الكفاءة المصرفية كما يلي:

- مستوى النشاط الاقتصادي: يؤدي الطلب المتزايد على السلع في فترة الرواج الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، مما يؤدي إلى زيادة الودائع والعكس في حالات الكساد؛ حيث أن الانخفاض في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الودائع لدى المصارف.
- الاستقرار الاقتصادي والتشريعي: لقد أدى فساد الأنظمة السياسية والاقتصادية إلى حدوث العديد من الأزمات المصرفية كأزمة ماليزيا وإندونيسيا، فكلما كان هناك استقرار سياسي أثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي، وكذا كفاءة القطاع المصرفي.
- التضخم: هو الارتفاع المستمر العام لأسعار السلع والخدمات، والذي ينجم عنه انخفاض في القوة الشرائية للعوائد الموزعة على المساهمين، ويؤثر سلباً على المدخرات المالية، وذلك بسبب الأثر الذي يتركه على تدني وتآكل القيمة؛ بحيث في بعض الأحيان تفوق نسبة الفوائد المتفق عليها خاصة تلك المتعلقة بالسندات والقروض.
- التقلبات في أسعار الصادرات: إذ أن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي إلى عدم قدرة الشركات المصدرة على تسديد ما هو عليها تجاه البنوك، مما يخلق مخاطر عدم السداد، ومن ثم الانكشاف المصرفي.

- الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي: فهذا المتغير الكلي يؤثر على حجم الادخار لدى الأفراد والذي بدوره يؤثر على حجم الايداعات المصرفية التي تنعكس على الكفاءة المصرفية.
- عادات وتقاليد المجتمع: في هذه الحالة يتطلب من البنوك خلق سمعة جيدة لدى الأفراد، وتحفيزهم ماديا لوضع ادخاراتهم لديها، عوض التفضيل النقدي.
- مستوى التطور التكنولوجي: وهذا يفسر مدى اعتماد ومواكبة المصارف للتطور التكنولوجي الحاصل للاندماج في الحركة المالية الدولية؛ أي استخدام البطاقات الالكترونية، خدمات الكترونية بدل الخدمات التقليدية كالشيكات الالكترونية، الاعتماد المستندي الالكتروني... الخ.

المطلب الثاني: صعوبات قياس الكفاءة المصرفية

تتميز عملية تقييم الكفاءة المصرفية على مستوى المؤسسات المصرفية بالصعوبة والتعقيد، ويرجع ذلك إلى طبيعة نشاط المصارف وما تتميز به من تنوع المنتجات، إلى جانب ما تشهده الصناعة المصرفية من ابتكار منتجات جديدة وبصفة مستمرة، وبالتالي فإن هذا يزيد من صعوبات تحديد مدخلات ومخرجات المصارف، ونظراً لأهمية هذه الأخيرة في تحليل أداء وكفاءة المصارف فقد ظهرت العديد من المقاربات التي تحدد مدخلات ومخرجات المصارف¹.

أولاً: مقاربات تحديد مدخلات ومخرجات المصرف

تتماثل المؤسسة المصرفية في عدد من الخصائص مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فهي تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف وأولها تعظيم الربح، حيث تستخدم مجموعة من المدخلات (أراضي، مباني، رأس مال...) للحصول على خدمات ومنتجات مالية متنوعة، إلا أن أهم الصعوبات التي تواجه البحث في مجال قياس الكفاءة المصرفية هو تعريف مدخلات ومخرجات العملية البنكية².

في حين تتحدد مخرجات المؤسسات الاقتصادية غير المصرفية بشكل بسيط وواضح؛ حيث أن مخرجات المؤسسة هي ما يتم بيعه من منتجات، فإن المؤسسات المصرفية لا تنتج منتجاً ملموساً، فالخدمات التي تقدمها للعملاء، فقد تكون تقديم خدمة التأمين، الإدارة المالية، تسهيلات الإقراض والايداع، الاستشارة المالية، إدارة المحافظ الاستثمارية... الخ³

¹ فتيحة بلجيلالي، استخدام أسلوب تحليل مغلق البيانات DEA لمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغربية -دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تيارت، الجزائر 2015، ص 110

² محمد إبراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 2، السعودية 2008، ص 37

³ ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، مرجع سابق، ص 16

بالرغم من كل هذه الصعوبات فقد تم الاعتماد على مقاربتين لتحديد المدخلات والمخرجات، وهما المقاربة بالإنتاج، والمقاربة بالوساطة.

1-مقاربة الإنتاج: Production Approach

طورت مقاربة الإنتاج من طرف Benston سنة 1965، حيث يعرف المصرف حسب هذه المقاربة بأنه مؤسسة تنتج خدمات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، حيث تتمثل الأولى في الموارد من الودائع (الودائع لأجل والودائع الادخارية) وتتمثل الثانية في الاستخدامات من قروض وأوراق تجارية، ومن جهة نظر التكاليف كل الخدمات تعتبر مخرجات، ووحدة القياس تأخذ عموماً عدد الحسابات والقروض الاستثنائية،¹ وتم استبعاد تكاليف الفوائد من هذه المقاربة.

حيث لاحظ Benston وآخرون أن سعر الفائدة ورغم كونه أهم عنصر في تكاليف المصرف، إلا أن تحديده يتم من خلال آلية السوق التي تعكس الاستثمارات البديلة المتاحة للموزعين، وهذا فإن الفوائد لا تدخل ضمن نفقات التشغيل لأغراض قياس كفاءة البنوك، عموماً تستخدم مقاربة الإنتاج أكثر في حالة تقييم ومقارنة كفاءة الانتاج للفروع المختلفة للبنك، ونادراً ما يستخدم هذا المنهج لدراسات الكفاءة على مستوى البنك ككل نتيجة الصعوبة التي يواجهها في جمع البيانات والتي غير متوفرة بشكل علني في معظم الدول.²

2-مقاربة الوساطة: Intermédiation Approach

طورت مقاربة الوساطة من طرف سيللي وليندلي (Sealy, Lindley) لسنة 1977، تحت فرضية مفادها أنّ عملية الانتاج في مؤسسة مالية تتطلب الوساطة المالية، حيث تعمل المصارف على جمع رؤوس الأموال ثم استخدام هذه الأموال من خلال الوساطة في منح القروض، وبالتالي تعتبر الودائع والعمل ورأس المال العيني والنقدي كمدخلات والقروض والخدمات الأخرى كمخرجات، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تتضمن التكاليف التشغيلية والتكاليف المالية، أي أن مقاربة الوساطة تختلف عن مقاربة الإنتاج في كونه يعتبر أن الودائع مثل العمل ورأس المال العيني كمدخلات مصرفية بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل.³

¹ شوقي بورقبة، مرجع سابق، 175

² فيصل شباد، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر المالكويست، دراسة حالة البنوك الاسلامية للفترة 2003-2009، مجلة دراسات اقتصادية

إسلامية، المجلد 18، العدد 2، مجلة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية 2012، ص 180

³ نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سابق، ص 38

وتعتبر طريقة الوساطة الأكثر استخداماً في معظم دراسات الكفاءة لأنها مناسبة لتقييم كفاءة المؤسسة كاملة كما أن طريقة الانتاج تركز على التكاليف التشغيلية؛ أي المصاريف العامة وتهمل مصاريف الفوائد في حين تهتم طريقة الوساطة بالتكلفتين معاً؛ أي مصاريف الفوائد والمصاريف العامة لذلك فهي تعتبر أكثر أهمية¹.

ثانياً: طرق قياس مخرجات المصرف

لقياس مخرجات المصارف بواسطة مقارنة الوساطة، هناك ثلاثة طرق كالتالي:

1- طريقة الأصول أو الموجودات: Asset Approach

حسب هذه الطريقة تقاس مخرجات البنك بقيمة القروض أو الأصول الناتجة من الفوائد المحصّل عليها من توظيف الودائع، ومن الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة كونها لم تأخذ في الحسبان الخدمات المصرفية التي يمكن اعتبارها شبه مخرجة مصرفية².

2- طريقة التكلفة المستعملة: User – Cost Approach

وفقاً لهذه الطريقة فإن أي منتج مالي للبنك يقدم مساهمة صافية موجبة في دخل البنك يعتبر مخرجة ويضيف كمدخلة كل منتج مالي تكون مساهمته سالبة، وتعتبر هذه الطريقة أن حجم الودائع مخرجات يقدمها البنك³.

3- طريقة القيمة المضافة: Added – Value Approach

تعتبر هذه الطريقة أن كل المنتجات المالية التي تساهم في رفع قيمة عمليات البنك هي مخرجات، مثل القروض والودائع لأجل، أمّا العمل ورأس المال تعتبرهما مدخلتين⁴.

ثالثاً: صعوبة قياس الكفاءة المصرفية

بالرغم من تطوير مقارنة الإنتاج من طرف Benston ومقاربة الوساطة من طرف Sealy، Lindley ومحاولتها تعريف المدخلات والمخرجات البنكية، فالأمر يبقى نسبي وعرضة للانتقادات وبالتالي سيؤدي إلى صعوبة في قياس الكفاءة المصرفية.

¹ محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 62

² Hiller.RL et Vanlitoose D.D, Modern Money and Banking, 3rd ed, New York, Mc Growlil 1993, p 264

³ شريفة جعدي، مرجع سابق، ص 46

⁴ نفس المرجع والصفحة

1- صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات

هناك صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف؛ حيث أنها قد تكون مدخلات وفي نفس الوقت مخرجات، وتبرز مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة؛ أي ماذا تنتج المصارف بالضبط؟ وعلى سبيل المثال، تعتبر الودائع والمدخرات مدخلات للعملية الإنتاجية في المصارف حيث أنها مصادر هامة للأموال المستخدمة لتمويل القروض، وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها مخرجات بحسب دراسة أمريكية التي أوضحت أن ما يقارب من نصف نفقات التشغيل التي تتكبدها المصارف التجارية الأمريكية مكرسة للحسابات الجارية، وحسابات التوفير وهي بذلك تعد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف للجمهور، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات¹.

إضافة إلى أن تحديد مدخلات ومخرجات البنك وفق طريقة الوساطة، تظهر صعوبات أخرى تتمثل في أن الفائدة تبقى تمثل المكون الرئيسي في تكلفة الأموال ولا يمكن إدارة هذه التكلفة أو الرقابة عليها عن طريق الأساليب التقليدية وهذا يرجع إلى أن المواد الخام التي تتعامل بها المصارف هي الأموال التي تحصل عليها من الودائع أساساً، وبذلك يكون من الصعب تحديد رصيد الودائع ومعدل الفائدة المرتبط بها ويرجع ذلك إلى الحجم الكبير للمعاملات المالية التي تتقلب باستمرار تبعاً لفترات الذروة والركود والظروف الاقتصادية السائدة².

كما أن طريقة الوساطة وطريقة الانتاج التي تم الإشارة إليها قد مهدت وسهلت عملية التعامل مع المدخلات طرحت إشكالات أخرى تمثل في اختلاف النتائج المتوصل إليها باستخدام هذه الطرق، وبالتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف، فعدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع مثلاً، وفقاً لطريقة الانتاج، يختلف تماماً عند التعبير عنها بالدنانير وفق طريقة الوساطة، وهذا سيكون له تأثير على دقة النتائج المتوصل إليها³.

2- صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات

من الصعب على المصرف تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات بشكل موضوعي، حيث أنه لا يوجد قوانين محددة لعمليات المصرف، وليس بقدرة أحد غير الخبراء الاستدلال على أفضل

¹ حسن مفتاح، مرجع سابق، ص ص 83-84.

² جولي مايرلي، تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية، ترجمة أحمد محمد زمل، مركز البحث، السعودية 2004، ص 221

³ نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سابق، ص 40

أداء مصرفي يمكن بلوغه " أفضل الممارسات" وبذلك يقوم الاقتصاديون باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات / المخرجات في المصارف الفعلية وفي المقابل لا يمكن لأحد ببساطة اعتبار المصرف الكفاء وفقا لأعلى قيمة مخرجات لكل وحدة نقدية من المدخلات، وذلك لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئيا من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، مثل مزيج المخرجات والمدخلات وأسعار المخرجات؛ حيث أن المصارف مع انخفاض نسبة المدخلات/ المخرجات يمكنها الحصول على عمالة رخيصة غير عادية، ومساحات مكتبية أو تخصص في أنواع من القروض غير المكلفة¹.

¹ جعدي شريفة، مرجع سابق، ص 46

خلاصة الفصل:

لقد ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي بالمشكلة الاقتصادية والتي تشكل موضوع علم الاقتصاد وهي مشكلة ندرة الموارد مقابل الحاجيات والرغبات المتعددة للأفراد والمجتمعات.

وقد طور الاقتصادي الإيطالي (الفريديو بريتو) مفهوم الكفاءة ليعرف وسط الاقتصاديين بمصطلح أمثلية باريتو التي تعنى بتخصيص موارد المجتمع أو المؤسسة أو الصناعة تخصيصاً كفؤاً، لا يسمح بوجود هدر أو تضييع في استغلال الموارد، وأي استخدام للموارد مصحوباً بهدر أو تضييع أو فهو استغلال غير كفء ويعبر عن اللاكفاءة.

ويتداخل مصطلح الكفاءة مع كثير من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية القريبة منه في المعنى مثل الفعالية والأداء والإنتاجية، وبالرغم من تداخل هذه المفاهيم إلا أن لكل منها مدلوله الاقتصادي الذي يعبر عن سلوك وأداء معين في المؤسسة.

وتعتبر الكفاءة الإنتاجية للمصرف أهم المؤشرات الجزئية التي نستطيع أن نحكم بها على مستوى أداء البنك، ويرى بعض الباحثين أن هناك مجموعة من الطرق المعلمية واللامعلمية لقياس الكفاءة الإنتاجية من بينها طريقة حد التكلفة العشوائية SFA وطريقة تحليل البيانات المغلفة، طريقة الحد السميك، طريقة التوزيع الحر، بالإضافة إلى الطرق التي تعتمد على التحليل المالي.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لقياس كفاءة

إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري

تمهيد

تعد البنوك من أهم مصادر التمويل الداخلية والمتمثلة في إيداعات الأفراد ومختلف المؤسسات والقطاعات، ولا شك من أولويات عملها قبول الودائع وإعادة توظيفها في الإقراض لمختلف القطاعات الاقتصادية. ولهذا فالقطاع المصرفي يحتل مكانا متميزا داخل القطاع المالي فإن جل الاهتمام العالمي كان ينصب حول إيجاد وسيلة ملائمة لتقييم كفاءة إنتاجية هذه البنوك وذلك من أجل المحافظة على متانة وسلامة هذا الجهاز.

وتعتبر دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية أحد الطرق المعلمية الإحصائية التي تساعد في تقييم كفاءة إنتاجية البنوك من خلال قياس مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال العيني ورأس المال النقدي، ومرونة الطلب السعرية لهذه المدخلات، وقياس وفرة الحجم ووفرة النطاق ومن ثم قياس الكفاءة الإنتاجية بحساب الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية وكفاءة التكاليف، وتبعاً لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى:

المبحث الأول: مؤشرات أداء النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: قياس كفاءة إنتاجية البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

المبحث الأول: مؤشرات أداء النظام المصرفي الجزائري

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك فسلامة عملياتها وصحة سياستها تعتبر من المقننات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد ذاته واستمراره وإمكانية تحقيق أهدافه.

وقصد الوقوف على أداء النظام البنكي الجزائري بشكل عام، وتحديد مواطن القوة والضعف، سنتناول الكثافة المصرفية والاستحواذ المصرفي للبنوك العامة والخاصة، والقدرة على تعبئة المواد (جذب الودائع)، وقدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني للقطاع العام والقطاع الخاص والوقوف على مردودية البنوك التجارية منها مردودية الأصول، ومردودية الأصول الخاصة.

المطلب الأول: الاستحواذ والكثافة المصرفية

يتكون النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2016 من تسعة وعشرون (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، وتتوزع كما يلي¹:

- ستة (06) مصارف عمومية من بينها صندوق التوفير والاحتياط
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم مصرفا واحد (01) برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين (02) عموميتين.
- خمسة (05) شركات تأجير من بينها ثلاثة (03) عمومية
- تعاقدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

أولا: الاستحواذ والتركيز

وبالرغم من وجود عدد لا بأس به من البنوك الخاصة إلا أن البنوك العمومية تستحوذ على أكبر حصة في النشاط المصرفي حيث بلغت 86.8% مقابل 87.2% سنة 2015 من أصول القطاع المصرفي الجزائري وتمثل حصة الأصول لأكبر مصرفين، بحصص متساوية تقريبا، أي ما يقارب نصف مجموع أصول القطاع.

¹ - اعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016.

أما البنوك الخاصة تشير الإحصائيات أن نسبتها لا تزال ضعيفة في أواخر 2016 فبلغت هذه النسبة 13.2% من مجموع أصول المصارف في حين كانت في نهاية 2015 ما يقارب 12.8% حيث أن المصارف الخاصة الثلاثة الأولى حققت ما نسبته 6.1% والتي تمثل 46% من مجموع أصول المصارف الخاصة مقابل 5.7% و 44.9% على التوالي في نهاية 2015، وعلى حسب التقارير الدورية لبنك الجزائر لاحظنا تطور حصص ونشاط البنوك الخاصة في السوق المصرفية الجزائرية حيث زادت من 9.8% سنة 2008 مقابل 13.2% سنة 2016، إلا أنه تبقى سيطرة البنوك العمومية على الحصة الأكبر مقارنة بالبنوك الخاصة التي لازالت تبحث على مكانة ولم تتعافى بعد من أثر الصدمات والهزات التي عصفت بها خاصة بعد انهيار بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري والبيئة المصرفية غير الملائمة.

ثانيا: الكثافة المصرفية

بالرغم من التقدم والتطور الذي يشهده القطاع المصرفي الجزائري إلا أن انتشار البنوك مازال لم يبلغ المعيار الدولي حيث نجد أن هذا المعيار واستنادا إلى نموذج كاميرون الذي وضع سنة 1967 والذي يعتبر من أشهر النماذج انه لكل 10.000 فرد فرع واحد بنك، وهذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس الكثافة المصرفية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع} \times 10.000}{\text{عدد السكان}}$$

إذا كانت:

- الكثافة المصرفية = 1 فهو العدد المثالي للتوزيع
- الكثافة المصرفية < 1 معناه وجود انتشار كبير للمصارف مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف وبالتالي انخفاض ربحية البنك.
- الكثافة المصرفية > 1 معناه انتشار البنوك غير كاف وبالتالي لاتصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة.

وقد سجلت الجزائر في نهاية ديسمبر 2016 عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1134 وكالة و 355 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و 88 وكالة على التوالي في نهاية 2015.

وبذلك بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1577 مقابل 1557 في 2015، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 25900 نسمة (25660 نسمة في 2015) وهذا ما يعادل نسبة كثافة قدرها

0.38 سنة 2016 وتعتبر هذه النسبة ضعيفة بسبب معيار كميرون وبالتالي فإن الخدمة لاتصل إلى شريحة من الزبائن ممن هم في حاجة إليها.

المطلب الثاني: القدرة على تعبئة الموارد (جذب المدخرات)

تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف وتصل تقريبا الى 90% من إجمالي خصوم المصرف التجاري ونجد أن مجموعات المودعين سواء كانوا أفرادا أو رجال أعمال أو مؤسسات أو أجهزة حكومية يرغبون في الاحتفاظ بودائعهم في المصارف التجارية لأسباب متعددة منها: أن هذه البنوك تقدم لهم الأمان وذلك بالمقارنة بالاحتفاظ بها في بيوتهم، كما أن الودائع تحت الطلب تمثل وسيلة للتبادل، وتدر الودائع لأجل عائد لأصحابها¹.

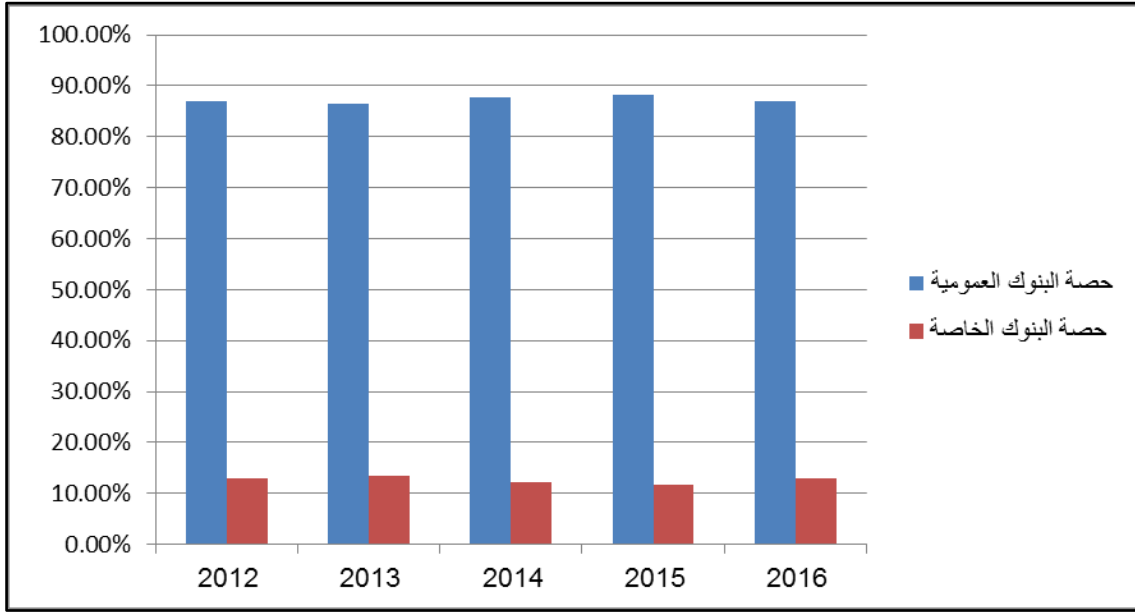
وتعتبر القدرة على جذب المدخرات أحد الركائز الأساسية التي ترفع مردودية المصرف إذ كلما استطاع المصرف جذب أكبر قدر من المدخرات دل ذلك على إمكانية الاستثمار أكثر وبالتالي تحقيق أرباح أكثر، وكلما تنوعت هذه الموارد كان أفضل للبنك حيث يستطيع عن طريق التنوع في موارده من التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها، لذلك فإنه من الضروري معرفة مقدار هذه المدخرات وأنواعها، للوقوف على وضعية المصارف العامة والخاصة.

أولا: تطور الودائع في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016):

تحرص البنوك التجارية على جذب ودائع العملاء عن طريق تطوير الوعي الادخاري لديهم وتنميته، سعيا للنهوض بمزاولة عملياتها الأساسية في مزاولة عمليات التوظيف والاستثمار، والشكل التالي يوضح تطور الودائع في المصارف الجزائرية العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016)

¹ - سويلم محمد، إدارة المصارف التقليدية والإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص 204.

الشكل رقم (3-1): تطور الودائع في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012-2016.

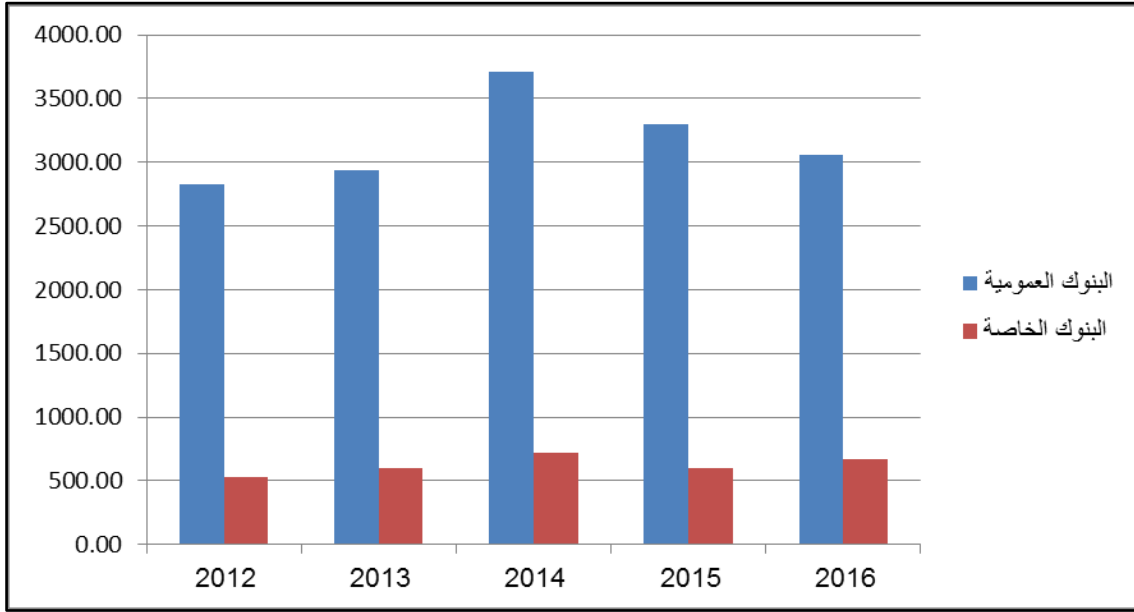
من خلال الشكل نلاحظ استحواد المصارف العامة على أغلبية الودائع إذ تراوحت ما بين 87.1% و 88.3% بينما المصارف الخاصة حافظت على نمو نسبة الودائع قدرها 12.9% سنة 2016، مقابل 11.7% في 2015، ويرجع هذا التفاوت بين البنوك العامة والخاصة إلى تفضيل الإيداع من طرف القطاع العام أو الخاص، خاصة بعد الهزات التي عرفتتها المصارف الخاصة والتي أدت إلى فقدان الثقة بالمصارف الخاصة من طرف المودعين، إضافة إلى أنّ البنوك الخاصة حديثة النشأة في البيئة المصرفية الجزائرية، وتمتع البنوك العامة بكبر حجمها وامتلاكها شبكة من الفروع وانتشارها الجغرافي مما ساعدها على جذب الأموال وتنمية المدخرات.

ثانياً: تطور الودائع تحت الطلب في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016)

الودائع تحت الطلب هي الودائع التي تمكن للعميل السحب منها في أيّ وقت يشاء دون إشعار مسبق للبنك، ولا تدفع البنوك عنها فوائد إلا إذا بلغت قدراً معيناً وبالتالي هي أقل الودائع حصولاً على الفائدة.

والشكل التالي يوضح حصّة البنوك العامة والخاصة للودائع تحت الطلب للفترة (2012 - 2016):

الشكل رقم (3-2): تطور الودائع تحت الطلب في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012-2016.

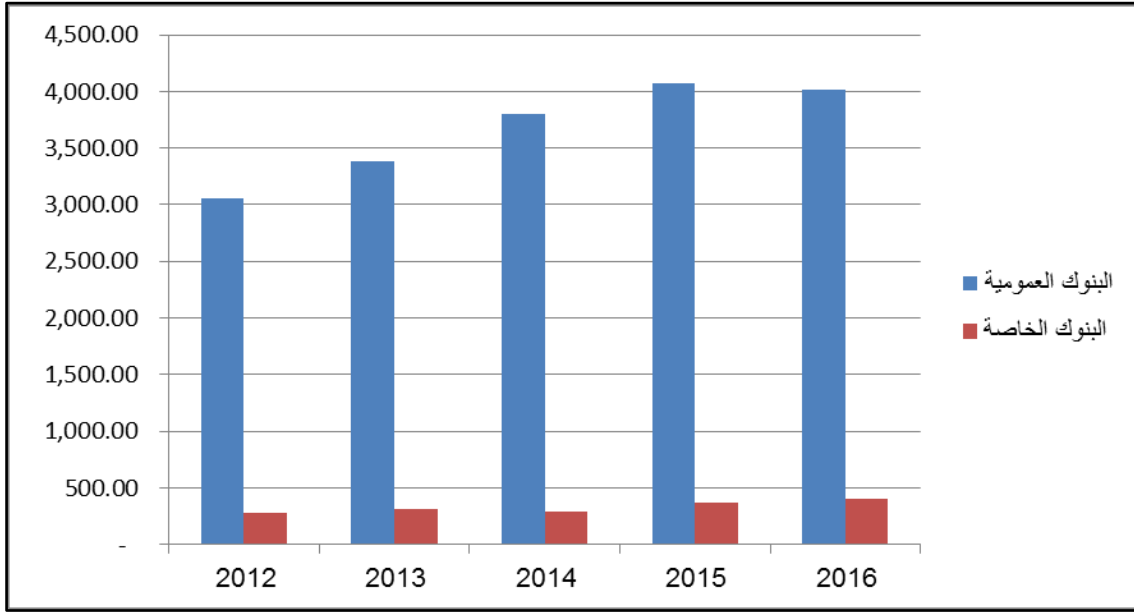
يلاحظ من الشكل أن المصارف العامة تستحوذ على حصة كبيرة في الودائع تحت الطلب وهي في تزايد مستمر حيث بلغت في سنة 2014 ما قيمته 3705.5 مليار دينار لتبدأ في الانخفاض حيث وصلت إلى 3297.7 مليار دينار و3060.5 مليار دينار سنتي 2015 و2016 على التوالي ونجم هذا الانخفاض عن انخفاض الودائع تحت الطلب في القطاعات خارج المحروقات، وقد يؤدي هذا التراجع إلى انخفاض السيولة وبالتالي عدم القدرة على تسديد الالتزامات مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة بالبنك.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة فهي تستحوذ على حصة ضئيلة من الودائع تحت الطلب وعرفت تزايد خاصة سنة 2014 لتصل 722.5 مليار دينار مقابل 595.3 مليار دينار سنة 2013، أما في سنتي 2015 و2016 قد انخفضت إلى 594 مليار دينار و671.7 مليار دينار على الترتيب، وعموما في 2015 انخفضت الودائع تحت الطلب إلى مستوى كل من البنوك العامة ب 11% والبنوك الخاصة ب 7.8%.

ثالثا - تطور الودائع لأجل في المصارف العامة والخاصة للفترة (2012 - 2016):

الودائع لأجل هي الودائع غير محددة المدة حيث لا يحدّد العميل عند الإيداع فيها موعدا لسحبها أو استحقاقها، وكذلك التزام العميل بضرورة إخطار البنك برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده بمدة معينة، والشكل التالي يوضح حصة البنوك العامة والخاصة للودائع لأجل.

الشكل رقم (3-3): تطور الودائع لأجل في المصارف العامة والخاصة (2012-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012-2016.

من خلال الشكل اتضح لنا أن حجم الودائع لأجل خلال هذه الفترة تركزت في البنوك العامة، وعرفت اتجاهها تصاعديا حيث ارتفعت من 3349.5 مليار دينار سنة 2012 لتصل إلى 4423.5 مليار دينار سنة 2016 بنسبة زيادة قدرت ب 24.27% بينما كان حجم الودائع قليل جدا في البنوك الخاصة إذ بلغ 325.3 مليار دينار سنة 2012 وعرف تزايد مستمرا حيث وصل إلى 465.2 مليار دينار سنة 2016 بنسبة زيادة قدرت ب 30%.

ويعتبر ارتفاع حجم الودائع مؤشرا على زيادة التكاليف وبالتالي فإن البنوك العامة تتحمل تكاليف أكبر ناتجة عن معدلات الفائدة التي تمنحها للعملاء مقارنة مع نظيرتها الخاصة.

ونلاحظ أن المصارف الخاصة تسعى إلى زيادة الودائع لأجل حيث زادت بمقدار 8.4% سنة 2016، أما في سنة 2015 فقد زادت بمقدار 26.7% مقارنة بسنة 2014، وهذا ما يدل على السياسات والاستراتيجيات الرشيدة التي تتبعها هذه البنوك من أجل جذب الودائع وذلك بالاعتماد على السياسات السعرية بدرجة أكثر والتي تعتمد على التحسين وتطوير الخدمة، ويرجع ذلك إلى الخبرات التي تكتسبها هذه البنوك في هذا المجال خاصة في مجال التسويق المصرفي، والقدرة التنافسية العالية ومن المتوقع أن تؤثر سلبا على البنوك العامة، ومنه على هذه الأخيرة أن تغير من استراتيجياتها حتى تحافظ على حصتها السوقية ومن ثم المحافظة على مردوديتها.

رابعاً- تطور الودائع حسب القطاعات للفترة (2012-2016):

تتوزع الودائع حسب القطاعات في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1) توزيع الودائع حسب القطاعات للفترة 2012-2016

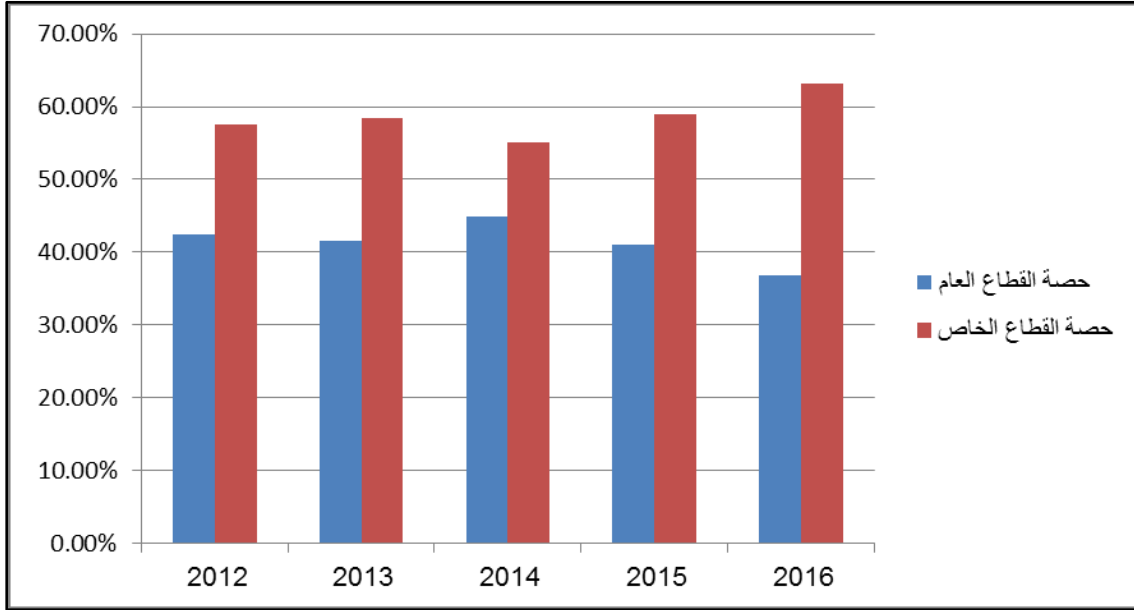
بمليار دينار جزائري

الودائع حسب القطاع	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع تحت الطلب	3 356,40	3 537,50	4 428,20	3 891,70	3 732,20
مؤسسات وهيئات عمومية	1 818,60	1 822,80	2 368,60	2 023,40	1 775,90
أخرى					
مؤسسات خاصة	888,50	1 013,00	1 159,70	1 076,20	1 099,90
الأسر والجمعيات	335,70	390,00	421,20	451,60	532,10
آخرون	313,60	310,90	485,20	340,50	324,30
الودائع لأجل	3 333,60	3 691,70	4 090,30	4 443,40	4 409,30
مؤسسات وهيئات عمومية	862,90	1 022,50	1 195,70	1 222,90	1 084,80
أخرى					
مؤسسات خاصة	233,20	285,00	279,70	383,40	370,30
الأسر والجمعيات	2 187,20	2 312,40	2 515,60	2 756,00	2 881,90
آخرون	50,30	71,80	92,80	81,00	72,30
ودائع موضوعة كضمان	548,00	558,20	599,00	865,60	938,40
المجموع	7 238,00	7 787,40	9 117,50	9 200,70	9 079,90
حصة القطاع العام	42,40%	41,60%	44,90%	41,00%	36,90%
حصة القطاع الخاص	57,60%	58,40%	55,10%	59,00%	63,10%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012-2016.

ويمكن تمثيل حصة القطاع العام والقطاع الخاص بالشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور الودائع حسب القطاع العام والخاص للفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012-2016.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ:

تواصل انخفاض الودائع مجتمعة لدى القطاع العام بـ 11.9% بعد الانخفاض سنة 2015 بـ 8.9% مقابل زيادة بنسبة 25.3% في 2014 وحيث بلغت حصة الودائع لأجل في ودائع القطاع العام 37.9% سنة 2016 مقابل 37.7% سنة 2015. أما في القطاع الخاص عرفت زيادة طفيفة جدا قدرها 0.7% سنة 2016 مقابل 1.4% في 2015 و10.9% في 2014، وبلغت حصة الودائع لأجل في ودائع القطاع الخاص 66.6% سنة 2016 مقابل 67.3% في نهاية 2015.

أما الودائع بشكل عام لدى القطاع العام من طرف البنوك العمومية عرفت إنخفاض قدر بـ 38.17% مليار دينار سنة 2016 مقابل 324.2 مليار دينار سنة 2015، بينما لاحظنا ارتفاع الودائع مجتمعة لدى القطاع الخاص من طرف المصارف الخاصة بـ 101.8 مليار دينار سنة 2016 مقابل انخفاض قدره 69.5 مليار دينار سنة 2015.

ولم تبلغ وتيرة ارتفاع ودائع المؤسسات إلا 0.7%، أقل بكثير من وتيرة ارتفاع ودائع الأسر والجمعيات التي سجلت 6.4% سنة 2016 مقابل 9.2% في سنة 2015، لكن تبقى حصة ودائع الأسر

والجمعيات في إجمالي ودائع القطاع الخاص في استقرار نسبي عند 67.9% سنة 2016 مقابل 67.5% في نهاية 2015.

المطلب الثالث: القروض الموزعة

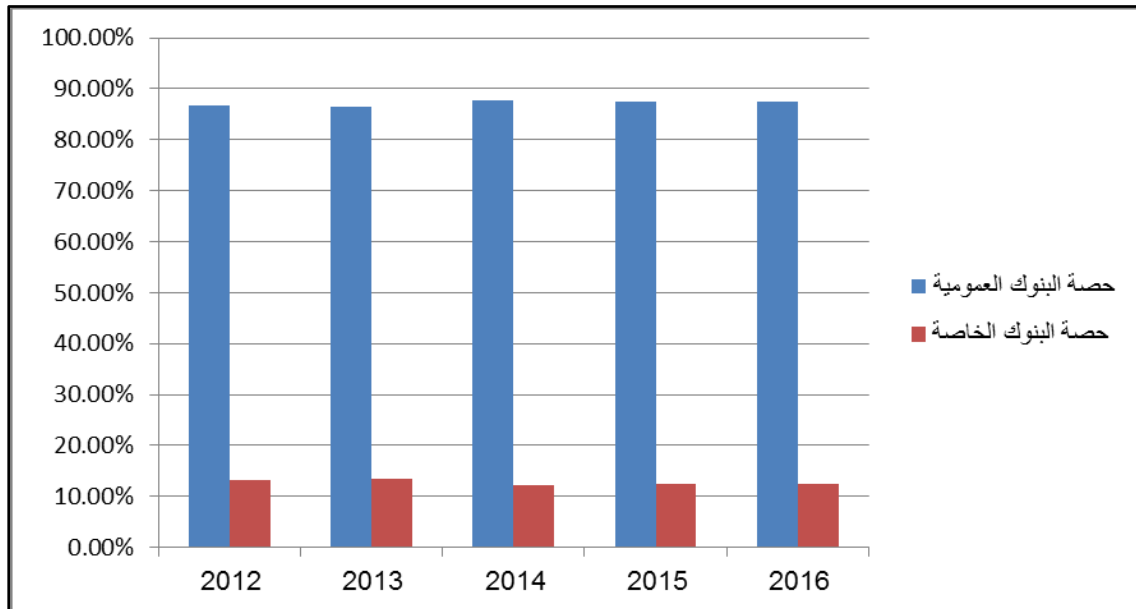
لقد استمر الانخفاض في وتيرة نمو القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد سنة 2016، حيث بلغ إجمالي القروض مبلغا قدره 7907.8 مليار دينار، أي نمو قدره 8.7% مقابل 11.9% في 2015 و26.2% في 2014، وسنحاول الوقوف على حصة القروض للمصارف الخاصة والعامة من إجمالي القروض، والقروض الموجهة إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص في المصارف العامة، والقروض الموجهة إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص في المصارف الخاصة.

أولا: حصة القروض للمصارف الخاصة والعامة من إجمالي القروض (2012-2016)

تتوزع القروض للمصارف الخاصة والعامة من إجمالي القروض في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5): حصة القروض للمصارف الخاصة والعامة من إجمالي القروض للفترة

(2016-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016-2012.

من خلال الشكل يتبين أن المصارف العامة تستحوذ على أغلبية القروض، حيث فاقت هذه السنة 87.8% خلال الفترة (2016 - 2012) في حين المصارف الخاصة حققت حصة أقل من 12.3% من إجمالي القروض وهذا يدل على أن المصارف العامة ستحقق أرباحا أكبر كعوائد من استثمار أموالها مقارنة مع المصارف الخاصة في حالة إذ ما كانت هذه القروض جيدة، وليست قروض متعثرة، ولمعرفة

مدى المخاطر التي قد تتعرض لها هذه القروض يتوجب علينا معرفة إلى من توجه؟ وما هي النسب لكل جهة؟ حيث توجه إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص.

ثانيا: حصة القروض الموجهة إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص في المصارف العامة (2016-2012)

تتوزع القروض الموجهة إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص في المصارف العامة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): حصة القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص في المصارف العامة للفترة (2016-2012)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016-2012.

من خلال الشكل نلاحظ أن المصارف العامة توجه ما يزيد عن 54.9% من القروض إلى القطاع العمومي على شكل استثمارات عمومية كبرى خاصة في قطاع الطاقة والماء. ومنه يجعل هذه القروض قليلة المخاطر باعتبارها مضمونة من طرف الدولة، وبالتالي فإن المخاطر التي تتعرض لها المصارف العامة من جراء قيامها بعملية الإقراض هي مخاطر محدودة وقليلة، خاصة في ظل قيام البنك المركزي بفرض تشريعات تحدّ من تمويل القروض ذات المخاطر، مثل القروض الشخصية.

ثالثا: حصة القروض الموجهة إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص في المصارف الخاصة

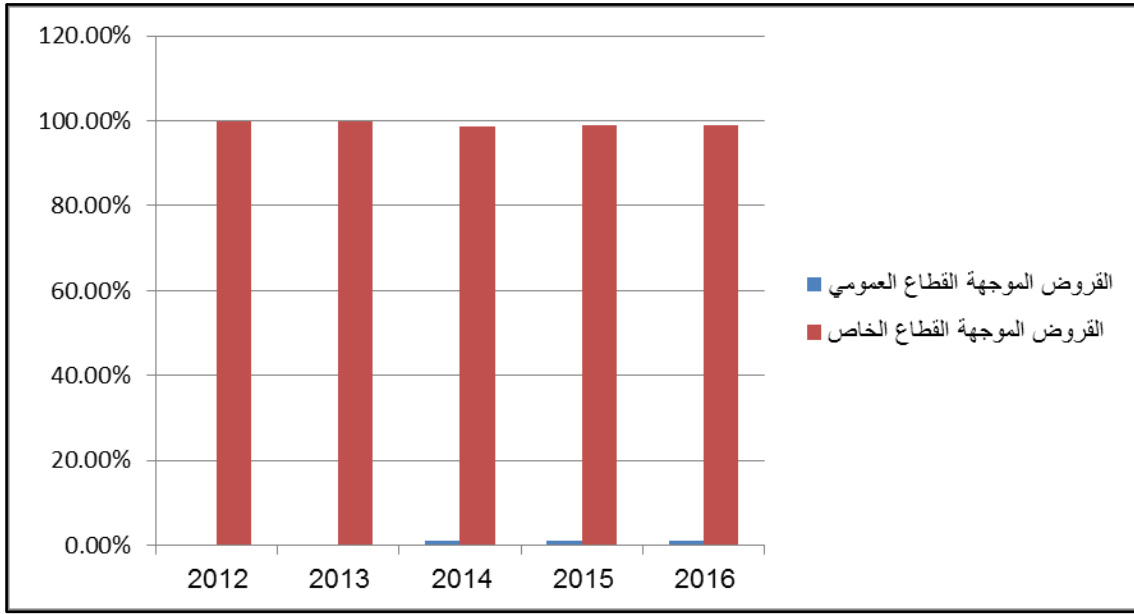
للفترة (2012 - 2016)

تتوزع القروض الموجهة إلى القطاع العمومي والقطاع الخاص في المصارف الخاصة حسب

الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): حصة القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص في المصارف الخاصة للفترة

2016-2012



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016-2012.

من خلال الشكل اتضح لنا أن المصارف الخاصة تعتمد على إستراتيجية تركيز قروضها ومنحها

إلى القطاع الخاص بنسبة 99% كقروض مباشرة حيث بلغت 899.5 مليار دينار سنة 2015 مقابل

973 مليار دينار سنة 2016، وبالتالي هذا العمل غير جيد لأن الأدبيات المصرفية تنص على ضرورة

تنوع محفظة القروض من أجل تقليل المخاطر، بالإضافة إلى أن منح القروض إلى القطاع الخاص

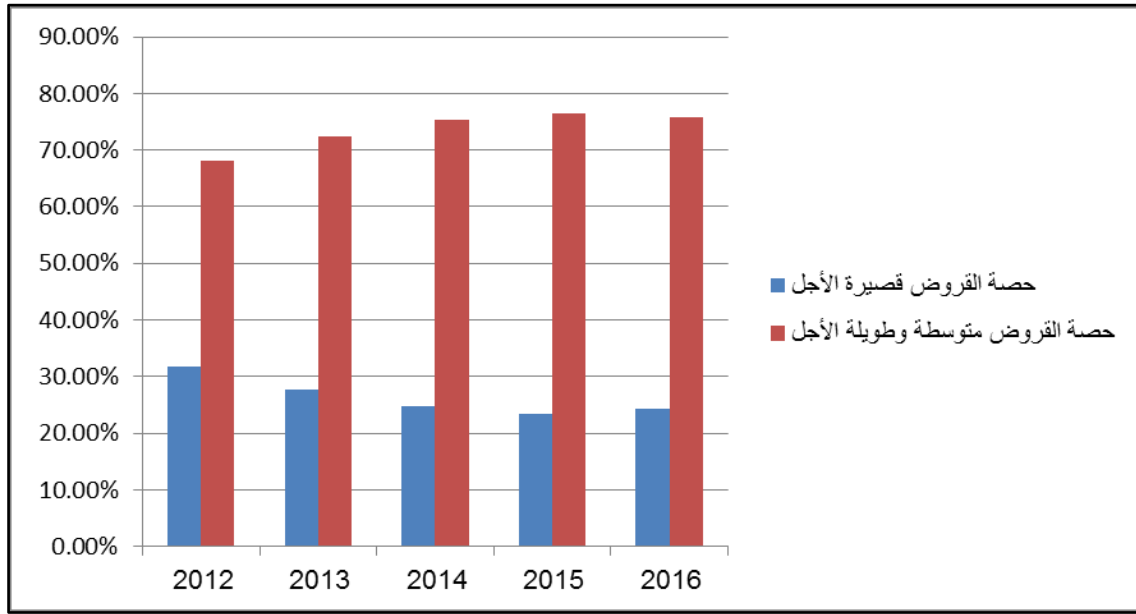
يشكل خطرا كبيرا مقارنة مع القطاع العمومي الذي تتخفف فيه المخاطر أقل كما يمكن.

رابعا: تطور القروض حسب فترة الاستحقاق (2012 - 2016)

تطورت القروض الموجهة للاقتصاد ومن طرف المصارف إلى قروض قصيرة الأجل، وقروض

متوسطة وطويلة الأجل والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-8): تطور القروض حسب فترة الاستحقاق للفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016-2012.

من خلال الشكل لاحظنا المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة قدرها 75.8% سنة 2016 (76.5% في سنة 2015) من إجمالي القروض الموزعة مقابل 24.2% للقروض قصيرة الأجل (23.5% في سنة 2015).

أما القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 80.7% من مجمل قروضها، مقابل 81.9% في نهاية 2015 و 80.9% في سنة 2014، وبالنسبة للمصارف الخاصة انخفضت حصتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل تدريجيا، بعدما بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009 بـ 52% نتيجة الانخفاض في توزيع القروض للأسر، لتبلغ 41% سنة 2016 مقابل 38.6% في نهاية 2015 و 34.5% في نهاية 2014.

المطلب الرابع: مردودية البنوك التجارية الجزائرية

يجب على البنوك تشغيل مواردها تشغيلاً كاملاً حين تتمكن من القيام بوظيفتها في الوساطة المالية وفي نفس الوقت تحقيق معدلات مردودية مرتفعة كقطاع منتج ولوقوف على مردودية البنوك التجارية مجتمعة سنحلاً بعض المؤشرات منها مردودية الأصول الخاصة (ROE) ومردودية الأصول (ROA) وهامش الربح.

أولاً: مردودية الأصول الخاصة (Return on Equity (ROE)

يوضح هذا المؤشر مدى قدرة البنك التجاري على توليد العوائد في توظيف أصول المساهمين بهدف تعظيم ثروتهم فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، فإنها تدل على قدرة إدارة المصرفي في إتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية في المصرف كقراءة مالية¹:

$$\text{وتقاس مردودية رأس المال} = \frac{\text{النتيجة}}{\text{متوسط الأموال الخاصة}}$$

أو مردودية رأس المال = مردودية الأصول x مضاعف الملكية

حيث مضاعف الملكية = إجمالي الموجودات / متوسط الأصول الخاصة

من خلال تقارير بنك الجزائر للفترة (2012-2016) لاحظنا تعزيز كلاً من المصارف الخاصة والمصارف العامة لأموالها الخاصة خلال سنتي 2015 و2016، وبالنسبة للمصارف العامة كان أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، كما تم رفع رأس مال ثلاثة مصارف من بين هذه المصارف، كما أن المصارف العمومية واصلت تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط مما سمح لها بالامتثال بشكل واسع للقواعد الاحترازية.

ولقد بلغ معدل ملاءة المصارف بشكل عام بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 16.4% سنة 2016، مقابل 15.9% لسنة 2015، أما نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً من 18.7% سنة 2015 إلى 18.9% سنة 2016، أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصي بها في إطار لجنة بازل 03 للوقاية المصرفية.

¹ - الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد المحسن، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء المالي والمخاطرة، اليازوري، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 206.

أما مردودية الأموال الخاصة بالنسبة للمصارف العامة والخاصة فقد شهدت تراجعا ملحوظا سنة 2016 قدرت ب 18.04% مقابل 21.6% سنة 2015، وقد سجلت كذلك 19% و 19.6% لسنتي 2013 و 2014 على التوالي.

ويعود التراجع المسجل في سنة 2016 في نسبة مردودية الأموال الخاصة للمصارف العمومية بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير لمتوسط أموالها الخاصة مقارنة بارتفاع النتائج المحققة وهذا بسبب تكلفة إعادة التمويل التي تضاف إلى تكاليف المصارف.

ثانيا: مردودية الأصول (ROA) Return on Assets

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، وتشكل الموجودات أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في المصرف، إذ يتناسب إجمالي العائد طردا مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية.

ويعبر عن العائد لفترة زمنية معينة (سنة واحدة) بالنتيجة الإجمالية لاستغلال المصرف ما لديه من موجودات ومدى الكفاءة التي يتمتع بها في استغلالها، وتقاس مردودية الأصول بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية الأصول} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الموجودات.}$$

ومن خلال تقارير بنك الجزائر (2013- 2016) لاحظنا تذبذب في مردودية الأصول لكل من المصارف الخاصة والعامة حيث قدرت هذه النسبة 1.7% سنة 2013، ثم ارتفعت إلى 1.98% و 1.93% لسنتي 2014 و 2015 على الترتيب، ثم انخفضت سنة 2016 إلى 1.89% بسبب ارتفاع الأصول والاستقرار النسبي لعائدها على الأصول وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع مردودية الأصول ترجع إلى استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل وكذا إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر مردودية بالإضافة إلى زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات وزيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

ثالثا: هامش الربح

إن هامش الربح الذي يقيس الجزء من الهامش المصرفي المحتفظ به من طرف المصارف بعد حذف مصاريف التسيير (المصاريف العامة والمؤونات المشكلة لتغطية مخاطر القروض).

ومن خلال تقارير بنك الجزائر للفترة (2012- 2016) لاحظنا زيادة هامش الربح للمصارف العامة والخاصة من 64.2% لسنة 2012 إلى 68.2% سنة 2013، بينما في سنة 2015 فقد سجلت

البنوك العمومية أعلى هامش ربح يقدر بـ 49.6% في حين البنوك الخاصة سجلت هامش ربح مقداره 46.9%، أما في سنة 2016 فقد انخفض إلى 44% بالنسبة للبنوك العمومية، أما البنوك الخاصة قد حافظت على نمو هامش ربحها قدر بـ 46.9% وهذا يعكس تحكماً أفضل في مخاطر القروض من طرف البنوك الخاصة وتدهور نوعاً ما في البنوك العامة.

المبحث الثاني: قياس كفاءة إنتاجية البنوك العمومية والبنوك الخاصة

إن قياس كفاءة إنتاجية المصارف العامة والمصارف الخاصة باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية (SFA)، يهدف إلى تحليل أداء هذه المصارف من حيث التوفيق بين مدخلاتها ومخرجاتها، وذلك عن طريق قياس وفرات الحجم ووفرات النطاق، ومستوى التحكم في التكاليف الكلية وتحليلها إلى كفاءة فنية وكفاءة تخصيصية وهو ما يعرف في الأدبيات المصرفية بالكفاءة الإنتاجية أو كفاءة التكاليف.

وستنطلق في هذا المبحث إلى النموذج المستخدم في قياس كفاءة إنتاجية البنوك، وإلى متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطياتها وإلى تقدير وتفسير نتائج الدراسة.

المطلب الأول: النموذج المستخدم في قياس كفاءة إنتاجية البنوك

تنوعت الدراسات والنماذج التي تناولت قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق المعلمية أو الطرق اللامعلمية، كما أن الطرق المعلمية المطبقة على المصارف تركز على الكفاءة الإنتاجية (كفاءة التكاليف) في حين أن الطرق اللامعلمية ركزت على العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وسنحاول تحديد النموذج الملائم لقياس الكفاءة الإنتاجية لمصارف عينة الدراسة.

أولاً: تحديد النموذج الملائم للقياس

تعددت الدراسات وتعددت نماذج وأساليب التقدير الاحصائي لقياس الكفاءة المصرفية، حيث قام همفري **Humphrey** سنة 1987، باستخدام التحليل الجدولي إلى جانب تحليل الانحدار البسيط، وقد قسم المصارف حسب أحجامها إلى 13 مجموعة وقد توصل إلى الاختلاف في التكاليف المتوسطة بين أصغر وأكبر حجم يتراوح بين 2 إلى 04 أمثال.

أما نيلسون 1985، فقد درس إمكانية وجود وفرات الحجم للفروع التي يقوم البنك بافتتاحها فوجد أن هناك وفرات في حجم الفروع تصل إلى 200 ألف دولار لإجمالي الأصول، ولكنه وجد أيضا أن المصارف قد لا تستغل الحجم الأمثل للفروع وتقوم بافتتاح فروع جديدة للوصول إلى عملائها وهذا يجعل الفروع تعمل بمستوى يقل عن الحجم الأمثل لها.

أما بانستن **Benston** 1965، فقد استخدم دالة كوب دوغلاس، وكانت المخرجات في هذه الدراسة متوسط عدد حسابات الايداعات والقروض، أما بالنسبة لأسعار المدخلات فهي الأجور وأسعار المواد وإيجار رأس المال الحقيقي، وقد وجدت الدراسة أن هناك وفرات حجم للودائع تحت الطلب والقروض

العقارية، بينما وجدت أن الودائع لأجل وأقساط ديون قطاع الأعمال لها وفرات موجبة في بعض السنوات وسالبة في سنوات أخرى.

أما إيجار وآخرون 1971، فقد اشتقوا دالة التكاليف من كوب دوغلاس العامة للإنتاج في دراسة المصارف الأسترالية وتوصلوا إلى أن هناك 07 مصارف من أصل 08 لديها وفرات حجم.¹

أما في الآونة الأخيرة فقد اتجهت الدراسات إلى استخدام دالة التكاليف المتسامية اللوغاريتمية، فقد قام لورانس وشاي **Lawrence and Shay 1984**، باستخدام دالة التكاليف اللوغاريتمية في نموذج كانت مخرجاته هي الودائع والقروض والاستثمارات ونشاطات البنك الأخرى، وكانت التكاليف الإجمالية تتضمن الأجور ومدفوعات الفائدة وإيجار الكمبيوتر، أما أسعار المدخلات فكانت معدل وسعر الفائدة ومعدل إيجار الكمبيوتر، وقد استخدمنا طريقة زلنر في تقدير معادلات الإنحدار غير المرتبطة ظاهريا (SUR)،

وذلك بكل مجموع المعادلات المكونة للنموذج آنيا، وكانت المعادلات هي دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بالإضافة إلى دوال مشاركة حصص المدخلات وقد توصلنا إلى وجود وفرات الحجم للبنوك الصغيرة والكبيرة، كما أن تكاليف المنتجات ذات علاقة تكاملية حيث أن تكلفة إنتاج أكثر من منتج تكون أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتج على حدى بمعنى وجود إقتصاديات النطاق.²

وفي السنوات الأخيرة 1995 كذلك ركزت الدراسات على استخدام دالة التكاليف المتسامية **(Function Transcendental Logarithmic Cost)**، منها دراسة الساعاتي والعصيمي 1995، دراسة قريشي 2006، دراسة بورقبة 2010، دراسة حدة رايس وفاطمة الزهراء 2009، دراسة جعدي 2014، دراسة بن ختو 2014، دراسة ساعد 2017، دراسة محمد إبراهيم السقا 2008، لما لهذه الأخيرة من ميزات وخصائص تتلاءم وطبيعة النشاط المصرفي فهي دالة مركبة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تضع قيودا على مرونة الإحلال ووفرات النطاق والحجم.

¹ شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2017، ص 243

² نفس المرجع السابق، ص 244

ثانيا: دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية: Translog Cost Fuction

كما ذكرنا سابقا، استخدمت هذه الدالة في العديد من الدراسات لقياس الكفاءة المصرفية، وهذا لإيجاد التوليفة المناسبة من المدخلات لتعظيم المخرجات المصرفية كالقروض والاستثمارات الأخرى، والصيغة العامة لدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \text{LnTC} = & A_0 \sum_i A_i \ln Y_i + \sum_i B_i \ln P_i \\ & + 1/2 \sum_i A_{ij} \ln Y_i \ln Y_j \\ & + 1/2 \sum_i B_{ij} \ln P_i \ln P_j \\ & + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_i \ln Y_i \quad \dots\dots\dots (1) \end{aligned}$$

حيث:

TC: التكلفة الكلية،

Yi: المخرجات،

Pi: أسعار المدخلات

Aij= Aji ، Bji=Bij : بسبب التماثل

Ai ، Bi ، Aji ، Bij ، Gij: هي معاملات متغيرات دالة التكاليف ولها أهمية في حساب وقياس المرونات السعرية ومرونات الاحلال بين عناصر الانتاج، وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق.

وتعرف دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية، بأنها الدالة التي تجسد نموذج تخفيض التكلفة الكلية إلى الحد الأدنى، كما تتميز هذه الدالة بخصائص تتلاءم وطبيعة النشاط المصرفي، فهي مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تضع قيودا على مرونات الاحلال ووفورات الحجم ووفورات النطاق.

وحتى يمكن بناء استنتاجات منطقية من دالة التكاليف، فإنها يجب أن ترادف دالة إنتاج نمطية(معتادة) الخصائص (مشتقاتها الجزئية الأولى موجبة تتسجم مع إيجابية الناتج الحدي لكل عنصر،

ومشتقاتها الجزئية الثانية سالبة، تتسجم مع تناقص الإنتاجية الحدية،.. هذه المرادفة تتطلب وضع قيود على دالة التكاليف حيث يجب ما يلي:

- أن تكون متجانسة من الدرجة الأولى في أسعار المدخلات.
- أن تكون متزايدة في المخرجات وأسعار المدخلات.
- أن تكون دالة شبه مقعرة، أي أن تكون المصفوفة الجاكوبية شبه مؤكدة السلبية.

ويترتب على وضع قيد التجانس من الدرجة الأولى بالنسبة لأسعار المدخلات القيود التالية:

$$\sum_i B_i = 1, \quad \sum_i B_{ij} = 0, \quad \sum_{ij} G_{ij} = 0$$

وبالاعتماد على قاعدة **Shephard's Lemma** يمكن اشتقاق دوال مشاركة عناصر الإنتاج في الدالة الكلية، ويتم ذلك باشتقاق دالة التكاليف الكلية (TC) بالنسبة لسعر كل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث أن حصة أو مشاركة المدخلة (i) في التكاليف الكلية هي (Si) وتكتب بالمعادلة التالية:

$$S_i = \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln P_i} = B_i + \sum_j B_{ij} \ln P_j + \sum_{ij} G_{ij} \ln Y_i \quad \dots\dots\dots(02)$$

كما يمكن استخلاص وحساب مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج ومرونة الطلب السعرية لهذه العناصر من دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية ودوال مشاركة عناصر الإنتاج وفق ما برهن عليه ويكون بالمعادلات التالية:

- مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج:

$$\sigma = \frac{(B_{ij} + S_i)}{S_j} \quad \dots\dots\dots(03) \quad \text{حيث : } j \neq i$$

- مرونة الطلب السعرية:

$$\varepsilon = \frac{B_{ij}}{S_i} + S_i - 1 \quad \dots\dots\dots(04)$$

- وفورات الحجم:

نقاس وفورات الحجم بمقلوب مرونة التكاليف بالنسبة لمستويات الإنتاج، وتحسب مرونة التكاليف عن طريق اشتقاق دالة التكاليف الكلية بالنسبة لمستويات الإنتاج، كما يتضح من المعادلة التالية:

$$ES = \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_i} = \sum_i A_i + \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_j + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_j \dots (05)$$

وتعتمد درجة أو حالة وفورات الحجم على درجة أو قيمة مرونة التكاليف، أي أن وفورات الحجم تحسب على النحو التالي:

$$ES = (ELS)^{-1} \dots \dots \dots (6)$$

فإذا كانت:

$ELS > 1$ فتكون وفورات الحجم سالبة

$ELS < 1$ فتكون وفورات الحجم موجبة

$ELS = 1$ فتكون وفورات الحجم معدومة

• وفورات النطاق:

يتم قياس وفورات النطاق لأي منتجين Y_i و Y_j من دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية من خلال حساب تكامل التكاليف **Cost Complementarity** للمنتجين، ويتحقق ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} < 0 \quad i \neq j \dots \dots \dots (07)$$

وباشتقاق المعادلة (1) نحصل على:

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} = \frac{TC}{Y_i Y_j} \left[\frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_i} \times \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_j} + \frac{\partial^2 \ln TC}{\partial \ln Y_i \partial \ln Y_j} \right] \dots \dots (08)$$

وعليه يمكن القول أن وفورات النطاق تعتمد على إشارة المقدار الذي بين الأقواس، فإذا كان سالبا دل على وجود وفورات نطاق، وإذا كان موجبا أو مساويا للصفر دل على عدم وجود وفورات نطاق.

وتعطي نتيجة المقدار بين الأقواس بالقيمة: $(A_i A_j + A_{ij})$

حيث:

A_i معاملات المنتج Y_i

A_j معاملات المنتج Y_j

A_{ij} المعاملات المشتركة بين Y_i و Y_j

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة وطريقة جمعها

تستدعي دراسة قياس الكفاءة الإنتاجية للمصارف العامة والخاصة بحصر عينة من المصارف في البيئة المصرفية الجزائرية، وتحديد المتغيرات التابعة والمفسرة للنموذج، وجمع البيانات المصرفية لهذه المتغيرات.

أولا: طريقة جمع البيانات ومصادرها

تم الإرتكاز على جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة على تقارير بنك الجزائر للفترة (2012-2016) والتي تتضمن الوضعية المصرفية والتغير في حسابات القروض والودائع، وكذلك على التقارير السنوية لبعض البنوك العاملة بالجزائر للفترة (2009-2016) والمتضمنة جداول حسابات النتائج، وجداول الميزانيات، وتقارير النشاط حيث أن تقارير بنك الجزائر موجودة على الموقع الرسمي لبنك الجزائر WWW.BANK-OF-ALGERIA-DZ، أما التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة فهي موجودة على موقعها الرسمي خاصة البنوك الخاصة، أما بعض البنوك العامة فتقاريرها غير موجودة في الموقع الرسمي، وإنما تحصلنا عليها من المركز الوطني للسجل التجاري.

ثانيا: عينة المصارف المستخدمة في النموذج

في دارستنا هذه، وبغية قياس وتحليل مستويات الكفاءة الإنتاجية للبنوك الجزائرية، حاولنا أخذ عينة كبيرة من البنوك لكن صعوبة الحصول على البيانات والمعطيات، فاقترصر حجم العينة محل الدراسة على

06 بنوك تنشط في البيئة المصرفية الجزائرية، وقد تم الحصول على البيانات من القوائم المالية للبنوك لمدة 07 سنوات خلال الفترة مابين (2009-2016)، وتتمثل هذه البنوك في:

- البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- بنك التنمية المحلية (BDL)؛
- القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛
- بنك البركة الجزائري (EL-BARAKA)؛
- بنك الخليج الجزائري (AGB)؛
- سوسيتي جنرال الجزائر (S.GA)؛

والجدول التالي يوضح رأس مال البنوك محل الدراسة:

الجدول رقم (3-2): قائمة البنوك محل الدراسة

رمز البنك	اسم البنك	راس مال البنك
BNA	Banque National d Algerie	41.6 مليار دج
CPA	Credit Populaire Algérien	48 مليار دج
BDL	Banque de Développement Local	36.8 مليار دج
BARAKA	Baraka Bank	15 مليار دج
SGA	Société Général Algérie	10 مليار دج
AGB	Gulf Bank Algeria	10 مليار دج

المصدر: من اعداد الطالب الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك 2016

ثالثا: تقديم متغيرات النموذج

سنحاول في هذه الفقرة التعريف بالمتغيرات التي سنعتمد عليها في بناء النموذج الخاص بقياس الكفاءة الإنتاجية، وهو نموذج الدالة اللوغاريتمية المتسامية، وينبغي الإشارة هنا إلى أن أحد المشكلات كما ذكرنا سابقا هو صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات البنكية، وكذلك عمليات القياس وهو غياب مقياس واضح ومحدد إلا أن أغلب الدراسات استخدمت منهجان أو مقاربتان وهما مقارنة الإنتاج، ومقاربة الوساطة كما تم الإشارة إليهما في الجانب النظري، وسنستخدم في هذه الدراسة مقارنة الوساطة لأنها أكثر استخداما في الدراسات الحديثة.

1- المتغير التابع: ويمثل التكاليف الكلية للبنك ويرمز له بالرمز TC، وتمثل المصاريف التي يتحملها البنك من أجل قيامه بالعملية الإنتاجية، وتشمل تكلفة الفوائد والعمولات، تكلفة العمالة وتكلفة إهلاك الأصول، وبهذا التكاليف الكلية تساوي إلى مجموع تكلفة العمل + تكلفة عامل الرأس المال المادي (العيني) + تكلفة عامل رأس المال النقدي.

2- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في مخرجتين وثلاث أسعار للمدخلات وهي:

- مجموع القروض: وهي تمثل القروض الإجمالية التي يمنحها البنك للعملاء والمؤسسات المالية، وهي المخرجة الأولى ويرمز لها بالرمز Y1.

- استثمارات أخرى: تمثل الاستثمارات الأخرى بخلاف القروض كالأستثمار في الأوراق المالية وهي المخرجة الثانية ويرمز لها بالرمز Y2.

- سعر العمل (Prix L): وهو سعر مدخلة العمل ويرمز لها بالرمز P1 وتمثل متوسط أجر العامل.

- سعر رأس المال المادي أو العيني (Prix K): وهو سعر مدخلة رأس المال المادي ويرمز لها بالرمز P2، وتمثل قيمة إهلاك الأصول الثابتة المادية والمعنوية.

- سعر رأس المال النقدي (Prix F): وهو سعر مدخلة رأس المال النقدي ويرمز لها بالرمز P3، وتمثل تكلفة الموارد المالية المتمثلة في تكلفة الودائع والديون اتجاه المصرف.

ويمكن تلخيص المتغيرات المستخدمة في نموذج تقدير دالة التكاليف في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): متغيرات نموذج دالة التكاليف

التصنيف	المتغير	الرمز	مكونات متغيرات النموذج
التكاليف	التكاليف الكلية	TC	التكاليف الكلية للبنك: وهي مجموع بنود جدول حسابات النتائج التالية: - مصاريف الفوائد والمصاريف المدمجة - مصاريف المستخدمين - مخصصات الإهلاك والمؤونات للأصول الثابتة
المخرجات	المخرجة الأولى	Y ₁	القروض الإجمالية الممنوحة وتمثل المخرجة الأولى، يتم تحديدها بجمع عناصر أصول الميزانية التالية: - ديون على المؤسسات المالية - ديون على العملاء
	المخرجة الثانية	Y ₂	الإستثمارات الأخرى، وهي مجموع عناصر أصول الميزانية التالية: - سندات الإقراض وسندات ذات عائد ثابت - مساهمات ونشاطات المحفظة - حصص المؤسسات التابعة - الإعتماد الإيجاري
المدخلات	المدخلة الأولى	P ₁	يتم تحديدها بقسمة مصاريف العمال على عدد عمال البنك
	المدخلة الثانية	P ₂	سعر رأس مال العيني يتم تحديده بقسمة مخصصات الإهلاك والمؤونات للأصول الثابتة على الأصول الثابتة المادية والمعنوية
	المدخلة الثالثة	P ₃	سعر رأس مال النقدي يتم تحديده بقسمة مصاريف الفوائد والمصاريف المماثلة على مجموع البنود التالية: - ديون إتجاه المؤسسات المالية - حسابات دائنة للزبائن - ديون ممثلة بسند

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع التالية: محمد الجموعي قريشي، مرجع سابق، ص 137-

138، وجعدي شريفة، مرجع سابق، ص 176-177

ومن خلال الجدول يتضح:

- التكاليف TC: وهي جميع المبالغ التي يتحملها البنك في سبيل العملية الإنتاجية، وتتفق في ذلك البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية (الدراسة تشتمل على بنك البركة الإسلامي).
- وقد تم تقسيم مخرجات البنوك التجارية إلى القروض Y1، والاستثمارات الأخرى Y2 على اعتبار أن كل منها يتطلب كميات مختلفة من المدخلات، وعلى نفس الاعتبار تم تقسيم مخرجات البنوك الإسلامية إلى عقود المرابحة والإجارة وعقود المشاركة والمضاربة أن كلاً منها يتطلب مزيجاً مختلفاً من المدخلات.

أما أسعار المدخلات تتمثل في سعر العمل، وسعر رأس المال العيني، وسعر رأس المال النقدي، حيث يعبر سعر العمل عن متوسط أجور العمال وتتماثل في ذلك البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، أما سعر رأس المال العيني الذي يتكون من التجهيزات الرأسمالية والمتمثلة في المباني والأجهزة فيتم حسابه كما في معظم الدراسات بقسمة مخصصات الاهتلاك والمؤونات للأصول الثابتة على الأصول الثابتة المادية والمعنوية وتتفق في ذلك البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية، أما سعر رأس المال النقدي فهو عبارة عن متوسط تكلفة الأيداع، حيث يتم تحديده بقسمة مصاريف الفوائد والمصاريف المماثلة على ديون إتجاه المؤسسات المالية، حسابات دائنة للزبائن، وديون ممثلة بسند، بينما يتم حسابه في البنوك الإسلامية بقسمة المدفوعات من الأرباح على مجموع الودائع.

رابعاً: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

سنقوم بالتحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة بواسطة المؤشرات الإحصائية الوصفية وتحليل التباين لعينة الدراسة خلال الفترة (2009-2016) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss.

1- دراسة المؤشرات الإحصائية للبيانات:

في هذه الخطوة تم تصنيف البيانات في شكل مجموعات أو عينات على أساس خاصية واحدة بغرض اختبار المعاملات على هذه البيانات أو المشاهدات والتي تستخدم في معظم الإحصاءات الوصفية، ومن هذه المؤشرات الإحصائية المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والقيمة الدنيا والقيمة القصوى، وتحديد مجال الثقة، وتم حساب هذه المؤشرات لكل مصرف، وللمشاهدات الكلية ككل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): المعطيات الإحصائية للمدخلات والمخرجات

الوحدة: مليون دج.

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
التكاليف الكلية	48	9583.458	7070.772	23039.00	828.0000
القروض	48	481112.7	486255.7	1702413.	5231.000
الاستثمارات الأخرى	48	6094.792	7814.372	37236.00	15.00000
سعر العمل	48	1.484333	0.462053	2.606000	0.581000
سعر رأس المال الثابت	48	0.203792	0.310411	1.136000	0.032000
سعر رأس المال النقدي	48	0.015167	0.019721	0.094000	0.005000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss والملحق رقم (01)

وفق النموذج الإحصائي فإن عدد مشاهدات العينة 48 مشاهدة لـ 06 بنوك ولثمانية (08)

سنوات، وقد تم تلخيص النتائج المتمثلة في المؤشرات الإحصائية الوصفية لكل متغير كما يلي:

(1) **التكاليف الكلية TC:** تنحصر قيمتها بين 23039 مليون دج في البنك الوطني الجزائري لسنة 2016 و828 مليون دج في بنك الخليج الجزائري سنة 2010، وبلغ متوسط القيم 9583.458 مليون دج والانحراف المعياري 7070.772.

(2) **القروض Y₁:** بلغت القيمة الدنيا للقروض 5231 مليون دج في بنك الخليج الجزائري لسنة 2013 والقيمة القصوى 1702413 مليون دج في البنك الوطني الجزائري الجزائري سنة 2016، وكان المتوسط الحسابي 481112.7 مليون دج، بينما بلغ الانحراف المعياري 486255.7

(3) **الاستثمارات الأخرى Y₂:** حيث بلغت القيمة الدنيا 15 مليون دج في بنك سويستي جنرال للفترة (2013-2016)، والقيمة القصوى 37236 مليون دج لبنك BNA، حيث بلغ المتوسط 6094.792 مليون دج، أما الانحراف المعياري 7814.372.

(4) **سعر العمل P₁:** حيث بلغت القيمة الدنيا 0.581 مليون دج في بنك التنمية المحلية لسنة 2009، أما القيمة القصوى 2.606 مليون دج في بنك البركة الجزائري لسنة 2016، وحيث بلغ 1.484333 المتوسط مليون دج، أما الانحراف المعياري 0.00454.

- (5) سعر رأس المال الثابت P_2 : بلغت القيمة الدنيا 0.032 مليون دج في بنك الخليج الجزائري لسنة 2012، أما القيمة القصوى بلغت 1.136 مليون دج لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2011، وبلغ المتوسط 0.203792 مليون دج، بينما الإنحراف المعياري قدر بـ 0.310411.
- (6) سعر رأس المال النقدي P_3 : بلغت القيمة الدنيا 0.005 مليون دج لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2009 والقرض الشعبي الجزائري لسنة 2013، أما القيمة القصوى 0.094 مليون دج لبنك الخليج الجزائري لسنة 2009، وكان المتوسط 0.015167 مليون دج، والإنحراف المعياري قدر بـ 0.019721.

2- تحليل التباين (ANOVA):

في هذا الإطار من الدراسة، سنقوم بتحليل التباين للمتغيرات على أساس البنوك المدروسة، حيث يركز هذا التحليل على اختبار الفروض الإحصائية التالية:

H0: ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة (TC , Y1 , Y2 , P1 , P2 , P3)

تعزى لاختلاف البنوك محل الدراسة بنسبة معوية 5%.

H1: هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة (TC , Y1 , Y2 , P1 , P2 , P3) تعزى

لاختلاف البنوك محل الدراسة بنسبة معوية 5%.

ويعتمد اختبار الفروض المذكورة سلفا على جدول تحليل التباين كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تحليل التباين ANOVA

تحليل التباين لمتغير التكاليف الكلية TC					
المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصاء فيشر	المعنوية
داخل المجموعات	2037339118.167	5	407467823.633	54.770	.000
خارج المجموعات	312464081.750	42	7439620.994		
المجموع	2349803199.917	47			
تحليل التباين لمتغير القروض Y ₁					
المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصاء فيشر	المعنوية
داخل المجموعات	8182222948328.605	5	1636444589665.721	23.452	.000
خارج المجموعات	2930672561614.875	42	69777918133.688		
المجموع	11112895509943.480	47			
تحليل التباين لمتغير الاستثمارات Y ₂					
المصدر	مجموع المربعات	درجة	متوسط المربعات	احصاء فيشر	المعنوية

تحليل التباين لمتغير سعر العمل P_1					
المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصاء فيشر	المعنوية
داخل المجموعات	1137988679.417	5	227597735.883	5.519	.001
خارج المجموعات	1732038420.500	42	41239010.012		
المجموع	2870027099.917	47			
تحليل التباين لمتغير سعر رأس المال العيني P_2					
المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصاء فيشر	المعنوية
داخل المجموعات	7.253	5	1.451	21.901	.000
خارج المجموعات	2.782	42	.066		
المجموع	10.034	47			
المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصاء فيشر	المعنوية
داخل المجموعات	3.790	5	.758	43.084	.000
خارج المجموعات	.739	42	.018		
المجموع	4.529	47			

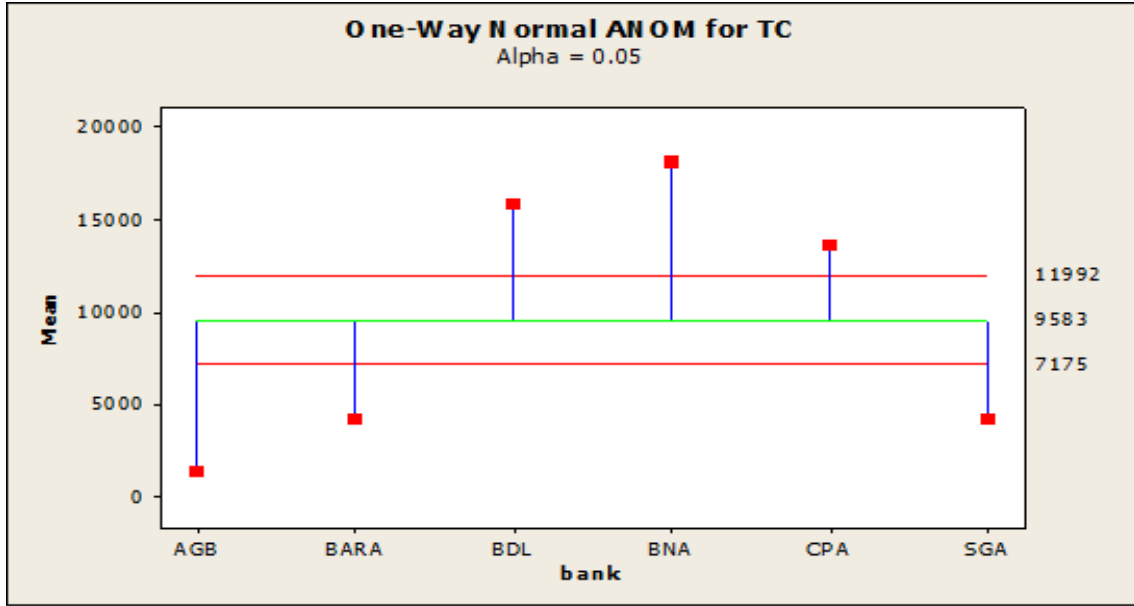
تحليل التباين لمتغير سعر رأس المال النقدي P ₃					
المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	احصاء فيشر	المعنوية
داخل المجموعات	.009	5	.002	8.656	.000
خارج المجموعات	.009	42	.000		
المجموع	.018	47			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (01) وباستخدام برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نستخلص مايلي:

(1) أظهر تحليل التباين لمتغير التكاليف الكلية معنوية الفروق بين مستويات المتغير في مختلف البنوك المدروسة، حيث بلغت القيمة المحسوبة لإحصاءة فيشر 54.77 وهي أكبر من القيمة المجدولة، ونسبة المعنوية المحسوبة sig=0.000 هي أصغر من نسبة معنوية اختبار الفرضية 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة، أي هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكاليف الكلية تعزى لاختلاف البنوك محل الدراسة، وهو ما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): خريطة تحليل متوسطات التكاليف الكلية للبنوك



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق 01 وإعتامادا على برنامج Mintab إصدار 17.

من خلال الشكل نستنتج أن مستوى التكاليف الكلية يتباين بين مجموعين رئيسيين:

- البنوك التي تقع فيها التكاليف الكلية تحت متوسط التكلفة الكلية للبنوك وتتمثل في SGA، AGB، BARAKA .
- البنوك التي وقعت فيها التكاليف الكلية فوق المستوى المتوسط للتكلفة الكلية وهي: BNA، BDL، CPA .

وعلى هذا الأساس فقد كانت متوسط التكاليف الكلية أكبر في البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة والمختلطة (أنظر الملحق رقم 01).

(2) تحليل التباين لمتغير القروض أظهر معنوية الفروق بين مستويات المتغير في مختلف عينة البنوك، لأن إحصاءة فيشر المحسوبة والمقدرة بـ 23.45 أكبر من الجدولة، وقيمة الإحتمال قدرت بـ 0.00 وهي أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرضية البديلة، أي هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين القروض تعزى لإختلاف البنوك، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): خريطة تحليل متوسطات حجم القروض للبنوك



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق 01 وإعتماذا على برنامج Mintab إصدار 17.

من خلال الشكل نلاحظ أن مستوى القروض الممنوحة من طرف البنوك يتباين بين مجموعين رئيسيين:

• البنوك التي وجدت فيها القروض الممنوحة تحت متوسط القروض للبنوك، وتتمثل في:

. SGA، AGB،BARAKA

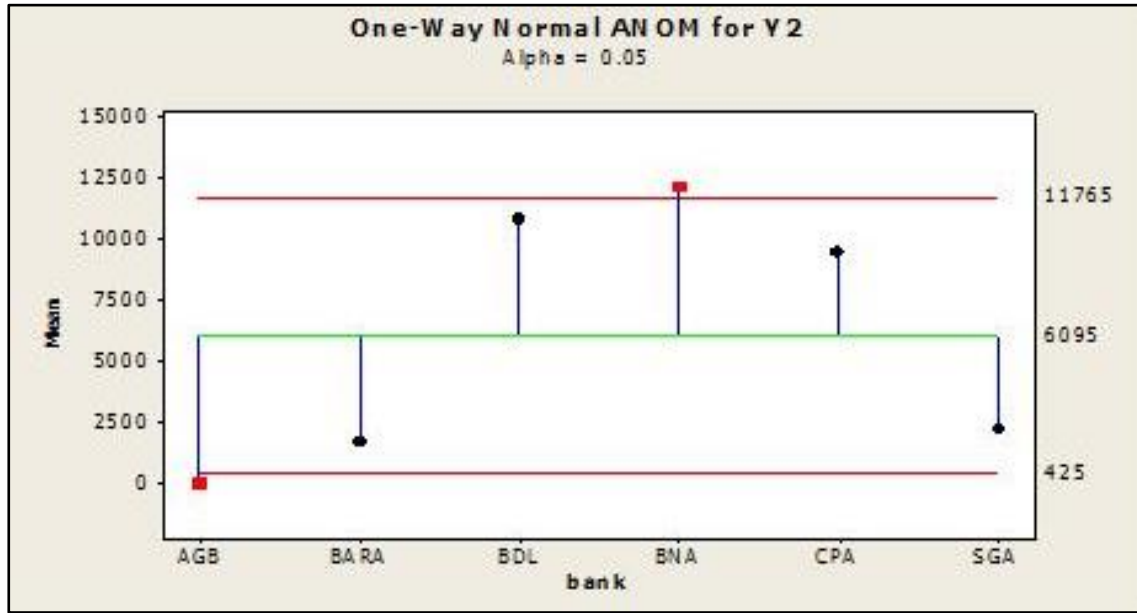
• البنوك التي وقعت فيها القروض فوق المستوى المتوسط للقروض وهي: CPA، BDL، BNA.

(3) نقبل الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك بالنسبة للاستثمارات بخلاف

القروض، لأن إحصاءة فيشر المحسوبة 5.51 أكبر من القيمة المجدولة، وبلغت نسبة المعنوية

المحسوبة sig=0.001 وهي أقل من 0.05، والشكل التالي يظهر هذا التباين:

الشكل رقم (3-11): خريطة تحليل متوسطات حجم الاستثمارات للبنوك

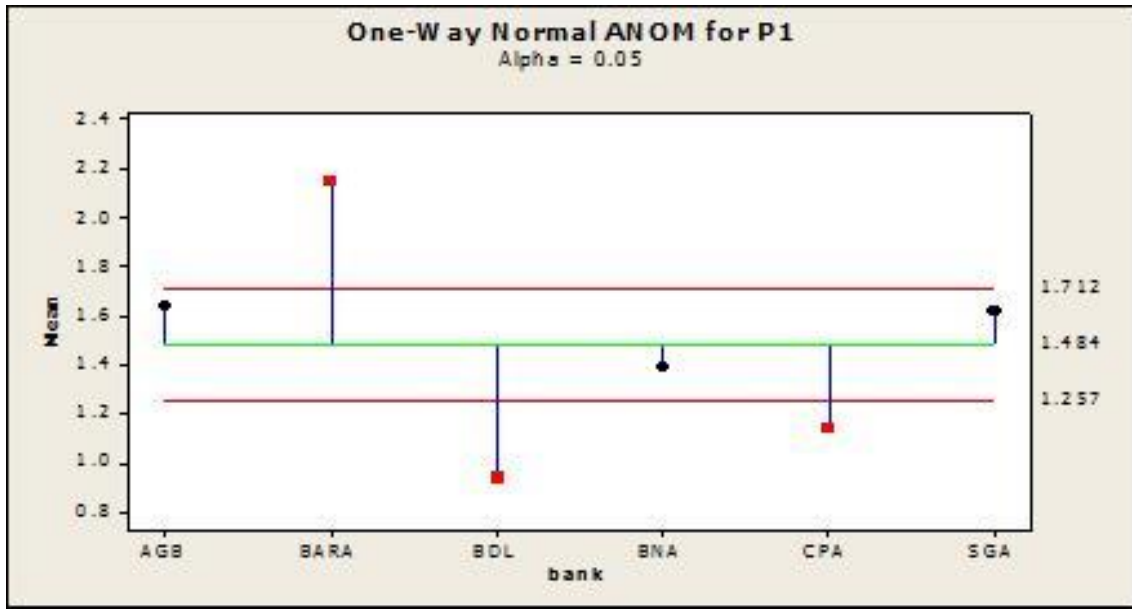


المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق 01 وإعتمادا على برنامج Mintab إصدار 17.

من خلال الشكل نلاحظ أن مستوى الاستثمارات يتباين بين البنوك حيث:

- البنوك التي وقت فيها الاستثمارات داخل مجال الثقة لمتوسط الاستثمارات وهي: BARAKA ، SGA، CPA،BDL .
 - البنك الوطني الجزائري وقع فيه الاستثمار فوق المستوى المتوسط للاستثمارات.
 - بنك الخليج الجزائري وقع فيه الاستثمار تحت المستوى المتوسط للاستثمارات.
- (4) نقبل الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك بالنسبة لتكلفة العمل، لأن إحصاءة فيشر المحسوبة 21.9 أكبر من القيمة المجدولة، وقيمة المعنوية المحسوبة $\text{sig}=0.00$ وهي أصغر من نسبة معنوية اختبار الفرضية 0.05، والشكل التالي يوضح الاختلاف:

الشكل رقم (3-12): خريطة تحليل متوسطات سعر العمل للبنوك



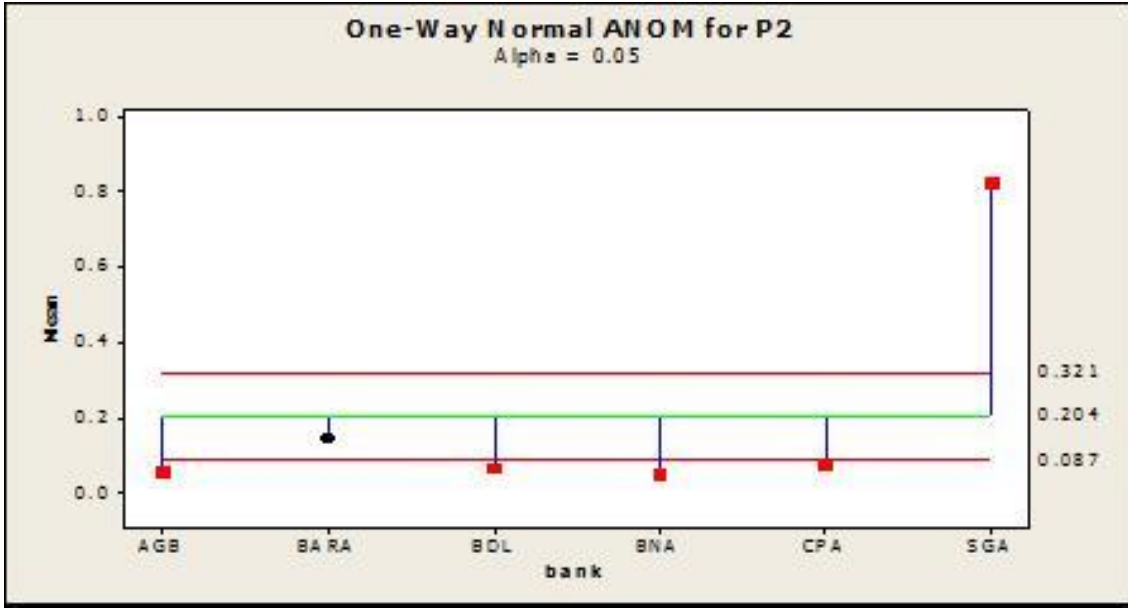
المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق 01 وإعتمادا على برنامج Minitab إصدار 17.

من خلال الشكل نستنتج أن مستوى تكلفة العمل تتباين بين البنوك حيث:

- بنك الخليج وقعت فيه تكلفة العمل فوق المستوى المتوسط لتكلفة العمل للبنوك.
- البنكين CPA وBDL وقعت فيهما تكلفة العمل تحت المستوى المتوسط لتكلفة العمل للبنوك.
- البنوك التي وجدت فيها تكلفة العمل داخل مجال الثقة لمتوسط تكلفة العمل للبنوك وهي: SGA، BNA، AGB .

(5) كذلك يظهر تحليل التباين لمتغير تكلفة رأس المال العيني معنوية الفروق بين مستويات المتغير في مختلف البنوك المدروسة، لأن قيمة F المحسوبة 43.08 أكبر من القيمة الجدولة، وبلغت نسبة المعنوية المحسوبة sig=0.000 وهي أقل من 0.05، وهو ما يظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-13): خريطة تحليل متوسطات سعر رأس المال العيني للبنوك



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق 01 وإعتمادا على برنامج Minitab إصدار 17.

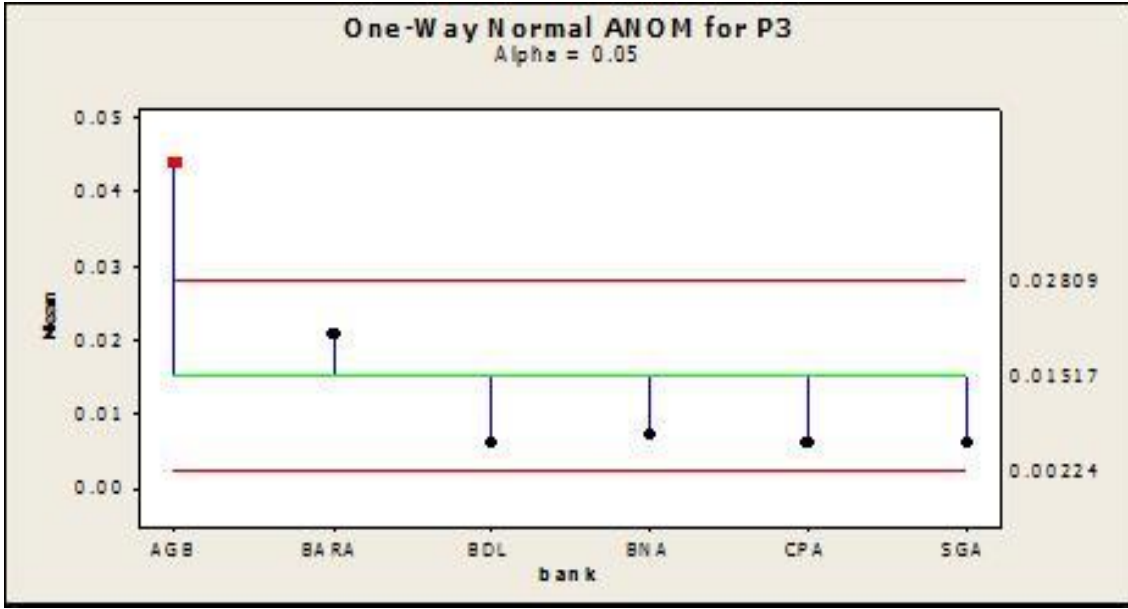
من خلال الشكل نلاحظ أن مستوى تكلفة رأس المال العيني تتباين بين البنوك المدروسة:

- بنك سوسيتي جنرال الجزائر وقعت فيه تكلفة رأس المال الثابت فوق المستوى المتوسط لتكلفة رأس المال الثابت للبنوك المدروسة.
- بنك البركة الجزائري وجدت فيه تكلفة رأس المال العيني داخل مجال الثقة لمتوسط تكلفة رأس المال العيني للبنوك.
- أما البنوك التي وقعت فيها تكلفة رأس المال العيني تحت المستوى المتوسط لتكلفة رأس المال

الثابت للبنوك، تتمثل في: AGB، BDL، BNA، CPA

(6) نقبل الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك بالنسبة لمتغير تكلفة رأس المال النقدي، لأن إحصاءة فيشر المحسوبة 8.65 أكبر من الجدولة، وبلغت نسبة المعنوية المحسوبة sig=0.000 وهي أقل من نسبة معنوية اختبار الفرضية 0.05 وهو ما يظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): خريطة تحليل متوسطات سعر رأس المال النقدي للبنوك



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الملحق 01 وإعتمادا على برنامج Minitab إصدار 17.

من خلال الشكل نلاحظ أن مستوى تكلفة رأس المال النقدي تتباين بين البنوك المدروسة:

- بنك الخليج وقعت فيه تكلفة رأس المال النقدي فوق المستوى المتوسط لتكلفة رأس المال النقدي للبنوك المدروسة.
- البنوك الأخرى وقعت فيها تكلفة رأس المال النقدي داخل مجال الثقة لمتوسط تكلفة رأس المال النقدي للبنوك، لكن بنك البركة تحت الحد الأعلى لمجال الثقة لمتوسط تكلفة رأس المال، والبنوك BDL، BNA، CPA، SGA تحت الحد الأدنى لمجال الثقة.

وبهذا يمكن تفسير هذه النتائج:

فيما يخص التباين والإختلاف بين البنوك في التكاليف الكلية والقروض والاستثمارات إلى:

- حجم نشاط البنوك والمتمثل في حجم القروض الممنوحة، وحجم الاستثمارات الأخرى وبالتالي حجم التكاليف، وهذا مرده إلى نشأة وتطور البنوك، مثلا البنوك العمومية هي أكبر حجما من البنوك الخاصة، ونفس الشيء بالنسبة للبنوك الخاصة تتفاوت فيما بينها من حيث الحجم.
- السياسة الإقراضية للبنوك كما هو الحال بالنسبة لبنك CPA، وبنك BNA حيث ينتهجان سياسة التوسع في القروض وبعدها البنوك الخاصة مثل AGB، والبركة الإسلامي.
- التنوع في الإستثمار غير منح القروض.

أما فيما يخص الاختلاف بين البنوك في سعر رأس المال العيني، إلى تنوع الأصول الثابتة، وحجم كل نوع وقيمه في كل بنك، واختلاف طرق حساب مصاريف الاهتلاك للأصول الثابتة. وفيما يخص الاختلاف بين البنوك في سعر رأس المال النقدي إلى، اختلاف حجم الودائع والقروض الممنوحة في كل بنك، وكذا قدرة البنوك على إدارة تكاليفها. والاختلاف بين البنوك في سعر العمل، مرده إلى سياسة التحفيز التي تنتهجها البنوك خاصة البنوك الخاصة في ظل اشتداد المنافسة لاستقطاب الكفاءات البشرية.

المطلب الثالث: تقدير وتفسير نتائج النموذج

سنحاول تقدير النموذج الملائم باستخدام دالة التكاليف المتسامية، ودوال مشاركة المدخلات والتي منها نقيس مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت، والعمل ورأس المال النقدي، ورأس المال الثابت ورأس المال النقدي، وحساب مرونة الطلب السعرية، وبعدها تقدير الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية التي تعرف بالكفاءة الإنتاجية أو كفاءة التكاليف.

أولاً: تقدير معاملات دالة التكاليف ودوال مشاركة المدخلات

إن عدد المعاملات المراد تقديرها في دالة التكاليف اللوغاريتمية هو 15 معاملاً، لذا فإنه يتعذر استخدام بيانات كل بنك أو مجموعة من البنوك على حدى، والأسلوب المستخدم في هذه الدراسة هو جمع البيانات المقطعية لجميع البنوك مع بيانات السلاسل الزمنية لكل بنك، ومن السهل استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معاملات دالة التكاليف المتسامية، ولكن يعاب على هذه الطريقة إهمالها لمعلومات إضافية موجودة في دوال مشاركة المدخلات، وحيث أن عدد المتغيرات المستقلة كبير، فإنه يتوقع ظهور مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في طريقة المربعات الصغرى، والطريقة الأخرى المستخدمة في بعض الدراسات هي تقدير دوال المشاركة كمجموعة في المعادلات، وإذا كانت هذه الطريقة مقبولة في بعض الدراسات، فإنها غير صالحة لهذه الدراسة لأن دالة التكاليف فيها معاملات مهمة لتقدير وفرات الحجم والنطاق، فاستبعاد دالة التكاليف لا يتيح هذه الوفرات¹.

¹ - حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص ص 71 - 72.

وفي دالة التكاليف المتسامية تقدر دالة التكاليف ودوال المشاركة كمجموعة من المعادلات لأن ذلك يزيد من درجات الحرية بدون زيادة المعاملات المقدر، حيث أن مجموع نسبة مشاركة المدخلات في التكاليف الكلية يساوي بالضرورة الواحد الصحيح، فيجب إسقاط إحدى معادلات مشاركة المدخلات¹. وفي هذه الدراسة سنقدر دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، وذلك باستخدام طريقة الإنحدار غير المرتبط ظاهريا (SUR) وتعرف هذه الطريقة بالإنحدار المتنوع أو طريقة زلنر Zellner، وتطبق هذه الطريقة على مجموعة من المعادلات، كل معادلة لها متغير تابع (داخلي) ومتغيرات مستقلة (خارجية) حيث متغيراتها الداخلية لا تعتمد على بعضها بعض بما يوحي أنها غير مرتبطة بالفعل، وإذا كانت كذلك أي يوجد ارتباط بينها فإن مقدرات طريقة الإنحدار غير المرتبطة ظاهريا هي الأكثر كفاءة، لأنها تعتمد على التكرار في عملية تقدير المعاملات، وفي كل تكرار تحوّل المعادلات لنزع الارتباط وتقليصه إلى أن تصل عملية التقدير إلى نقطة الاستقرار².

وحسب دراسة الساعاتي والعصيمي سيتم إسقاط إحدى معادلات مشاركة المدخلات كما ذكرنا سابقا، ونقدر دالة التكاليف ودالة مشاركة العمل، ودالة مشاركة رأس المال العيني كمجموعة من المعادلات لتقدير معاملات الدوال باستخدام برنامج STATA. وبعد تحديدنا لمتغيرات النموذج المستخدم نطبق قيد التجانس في أسعار عوامل الإنتاج، تتم صياغة دالة التكاليف كما يلي:

$$\begin{aligned} \ln TC = & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + B_1 (\ln P_1 - \ln P_3) \\ & + B_2 (\ln P_2 - \ln P_3) + \ln P_3 \\ & + \frac{1}{2} A_{11} (\ln Y_1)^2 + \frac{1}{2} A_{22} (\ln Y_2)^2 \\ & + A_{12} (\ln Y_1)(\ln Y_2) + \frac{1}{2} B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3)^2 \\ & + B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3) (\ln P_2 - \ln P_3) + \frac{1}{2} B_{22} (\ln P_2 - \ln P_3)^2 \\ & + G_{11} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_1 + G_{12} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_1 \\ & + G_{21} (\ln P_1 - \ln P_3) \ln Y_2 + G_{22} (\ln P_2 - \ln P_3) \ln Y_2 \end{aligned}$$

وباستخدام قاعدة شيفرد يمكن الحصول على دوال مشاركة المدخلات في التكاليف الكلية:

$$\begin{aligned} S_1 = & B_1 + B_{11} (\ln P_1 - \ln P_3) + B_{12} (\ln P_2 - \ln P_3) + G_{11} \ln Y_1 + G_{21} \ln Y_2 \\ S_2 = & B_2 + B_{12} (\ln P_1 - \ln P_3) + B_{22} (\ln P_2 - \ln P_3) + G_{12} \ln Y_1 + G_{22} \ln Y_2 \\ S_3 = & (1 - B_1 - B_2) - (B_{11} + B_{12}) (\ln P_1 - \ln P_3) + (B_{12} + B_{22}) (\ln P_2 - \ln P_3) - \\ & (G_{11} + G_{12}) \ln Y_1 - (G_{21} + G_{22}) \ln Y_2 \end{aligned}$$

¹ - الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد، محمود حمدان، تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية دراسة مقارنة، المجلد 7، مجلة الملك

عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، السعودية، ص ص 03-27.

² - قريشي محمد الجموعي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

1- تقدير النموذج:

لتقدير معاملات دالة التكاليف تم استخدام البرنامج الإحصائي STATA، ويمكن تلخيص النتائج في

الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): معاملات نموذج دالة التكاليف

Variable	coefficient	v.coeffieient	Std.error	t- statistic	prob
Constant	A0	-1.7928	2.8208	-3.681	0.000
LY1	A1	0.7583	0.6152	2.315	0.002
LY2	A2	0.5387	0.4508	4.356	0.000
Lp1-Lp3	B1	-0.0935	0.0843	-2.117	0.001
Lp2-Lp3	B2	0.4070	0.6398	4.641	0.000
Ly1.Ly1	A11	0.1266	0.0540	2.346	0.019
Ly2.Ly2	A22	-0.0037	0.0132	-3.058	0.000
Ly1.Ly2	A12	-4.9316	0.0512	-1.827	0.068
(Lp1-Lp3) ²	B11	0.8489	0.1993	4.266	0.000
(Lp2-Lp3) ²	B22	0.0504	0.0464	5.491	0.000
(Lp2-Lp3) (Lp1-Lp3)	B12	-0.4662	0.1511	-3.094	0.002
LY1(Lp1-Lp3)	G11	-0.6479	0.1409	-4.608	0.000
LY1(Lp2-Lp3)	G12	0.1655	0.0693	2.390	0.017
LY2(Lp1-Lp3)	G21	0.1865	0.0509	3.661	0.000
LY2(Lp2-Lp3)	G22	-0.0786	0.0178	-4.409	0.000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات البنوك في الملحق رقم(1) والبرنامج الإحصائي STATA

2- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج:

من خلال تقدير معاملات النموذج لدالة التكاليف ودوال المشاركة، أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد R^2 قدرت بـ 0.97 وهي تقترب من الواحد الصحيح، أي أن هناك علاقة ارتباط قوية بين التكاليف TC والمتغيرات المفسرة، بينما معامل التحديد لدوال المشاركة فقدر بـ 0,64 و 0,72 لمشاركة العمل ولمشاركة رأس المال العيني على الترتيب، فمثلا في دالة التكاليف تشير النتائج إلى أن 97% من التغير في التكاليف الكلية يفسره التغير في المتغيرات المستقلة، والباقي 3% يفسره الخطأ العشوائي.

كما أن إحصائية t تشير إلى أن معظم معاملات النموذج معنوية، لأن قيمتها المحتسبة أكبر من القيمة 2 والقيم الإحصائية المقابلة لها أقل من مستوى المعنوية 0,05، وبالتالي فهي مقبولة إحصائيا كما أن لها دلالة إقتصادية لأنها غير معدومة. إلا أن المعامل A_{12} ليس له دلالة إحصائية عند مستوى

معنوية 0.05، لأن قيمته المحتسبة أقل من القيمة 2 وقيمته الإحصائية تفوق مستوى المعنوية لكن لا يمكن استبعاده من النموذج، لأن له دلالة إحصائية إذا اعتبرنا نسبة 10% كقيمة معنوية، وعليه تصبح قيمة t المحسوبة 1.827 أكبر من 1.67 وقيمة الاحتمال 0.068 أقل من 0.1 ومنه فالنموذج مقبول إحصائياً، ومن خلاله سنقوم بتقدير مرونة الاحلال ومرونة الطلب السعرية، ووفورات الحجم ووفورات النطاق.

ثانياً: قياس المرونة

سنقوم بحساب مرونة الاحلال، ومرونة الطلب السعرية للبنوك محل الدراسة.

1- قياس مرونة الاحلال:

تشير مرونة الاحلال إلى درجة الاحلال بين عاملي الإنتاج في العملية الإنتاجية، فإذا كانت مرونة الاحلال موجبة دلّ ذلك على إحلال أحد عوامل الإنتاج (المدخلات) محلّ الآخر، وإذا كانت سالبة دلّ ذلك على عدم إمكانية الاحلال بين المدخلين¹، وهما مكملين لبعضهما البعض، ولقياس مرونة الاحلال بين عوامل الإنتاج تم تطبيق المعادلة رقم (3) وذلك بعد حساب قيم s_1 ، s_2 ، s_3 من خلال المعادلة رقم (2) وباستخدام المعاملات المقدرّة في النموذج الإحصائي، فنحصل على مرونة الاحلال السنوية لكل بنك، وبعدها نقوم بحساب متوسط المرونة لكل بنك بقسمة مجموع المرونة على 08 سنوات. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-7): متوسط مرونة الاحلال

البنك	متوسط مرونة الاحلال	مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال الثابت	مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال النقدي	مرونة الاحلال بين رأس المال الثابت ورأس المال النقدي
BNA	2.625	0.185	0.782	
CPA	2.546	0.268	0.704	
BDL	2.403	0.238	0.670	
BARA KA	2.746	0.332	0.647	
SGA	1.877	0.467	0.665	
AGB	2.732	0.389	0.643	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير والمعادلة رقم (3) وباستخدام برنامج Excel

¹ - الساعاتي والعصيمي، مرجع سابق، ص 18.

ويمكن توضيح متوسط مرونة الإحلال للبنوك المدروسة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15): متوسط مرونة الإحلال للبنوك



المصدر: بالإعتماد على نتائج الجدول (3-7) وباستخدام برنامج Excel

يمكن شرح نتائج الجدول والشكل أعلاه في النقاط التالية:

• مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال الثابت:

لاحظنا أنها موجبة في جميع البنوك (AGB, SGA, BARAKA, BDL, CPA, BNA) مما يدل على إمكانية الإحلال في هذه البنوك بين العمل ورأس المال الثابت وهما مدخلان بديلان، بمعنى أنه أي زيادة في رأس المال الثابت لا تتطلب زيادة في حجم العمل. أما إذا نظرنا إلى هذه المرونة حسب طبيعة البنوك، فنجد أن البنوك العمومية بلغت متوسط مرونة إحلال بدرجة 2.524 وهي أعلى من البنوك الخاصة والتي حققت متوسط مرونة إحلال قدرت بـ 2.451، ويمكن تفسير هذه المرونة الموجبة بغض النظر عن طبيعة وحجم البنوك إلى أنه بإمكانها التخفيض من حجم العمالة وتعويضها بأجهزة صراف آلي، وبرامج على الشبكة، كاميرا مراقبة، شاشات تنظم صفوف الانتظار، وماكانات أخرى تحل محل العمالة لترشيد التكاليف.

• مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي:

أظهرت النتائج أن هذه المرونة موجبة في جميع البنوك، وبالتالي إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي وهما عنصران بديلان، بمعنى أي زيادة في رأس المال النقدي لا تتطلب بالضرورة زيادة في عنصر العمل.

وبمقارنة متوسط هذه المرونة بين البنوك العمومية والخاصة لعينة الدراسة نجد أن متوسط مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال النقدي في البنوك العمومية بلغ 0.230 وهي أقل من البنوك الخاصة إذ بلغ متوسط المرونة نحو 0.396، ويعني هذا إمكانية إحلال رأس المال النقدي محل العمالة في البنوك الخاصة أكبر منها في البنوك العمومية، وهذا راجع إلى أن البنوك الخاصة في الآونة الأخيرة تتجه نحو زيادة رأس مالها لاعتماد الصيرفة الإلكترونية بشراء تجهيزات وبرامج وماكنات، لاستبدال جزء من حجم العمالة وتقديم منتجات مصرفية ترقى إلى تطلعات زبائنها في ظل المنافسة المصرفية. ونذكر في الأخير أنه لا يمكن التخلي عن العمل بشكل كلي وتعويضه برأس المال النقدي، سواء في البنوك العمومية أو الخاصة، وإنما إيجاد التوليفة المثلى من العمل ورأس المال النقدي لزيادة الكفاءة الإنتاجية.

• مرونة الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي:

لاحظنا أنها موجبة ومتقاربة بالنسبة لجميع بنوك الدراسة، أي إمكانية الإحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي وهما عنصران بديلان والعلاقة بينهما ليست تكاملية، ويمكن زيادة رأس المال النقدي بشتى مصادر الموارد المالية دون الحاجة إلى زيادة التجهيزات الرأسمالية. وبالنسبة لمتوسط هذا النوع من المرونة نجدها في البنوك العمومية لعينة الدراسة بلغت 0.718 وهي أعلى من البنوك الخاصة إذ بلغ متوسط المرونة 0.651 ويمكن تفسير ذلك بكون حجم البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة.

2- قياس مرونة الطلب السعرية:

مرونة الطلب السعرية تقيس مدى استجابة الكميات المطلوبة من مدخلات البنك للتغير الحاصل في سعر هذه المدخلات، فإذا كانت أكبر من الواحد فالطلب مرن، وإذا كانت أقل من الواحد يعني أن الطلب غير مرن أو قليل المرونة ويعتبر المدخل ضروري أو ذا أهمية، وإذا كانت تساوي الواحد فالطلب متكافئ المرونة، وتم حساب مرونة الطلب السعرية السنوية للبنوك بتطبيق المعادلة رقم (4) ثم حساب متوسط مرونة الطلب السعرية لكل بنك بقسمة المجموع على ثمانية، كما هي موضحة في الجدول التالي:

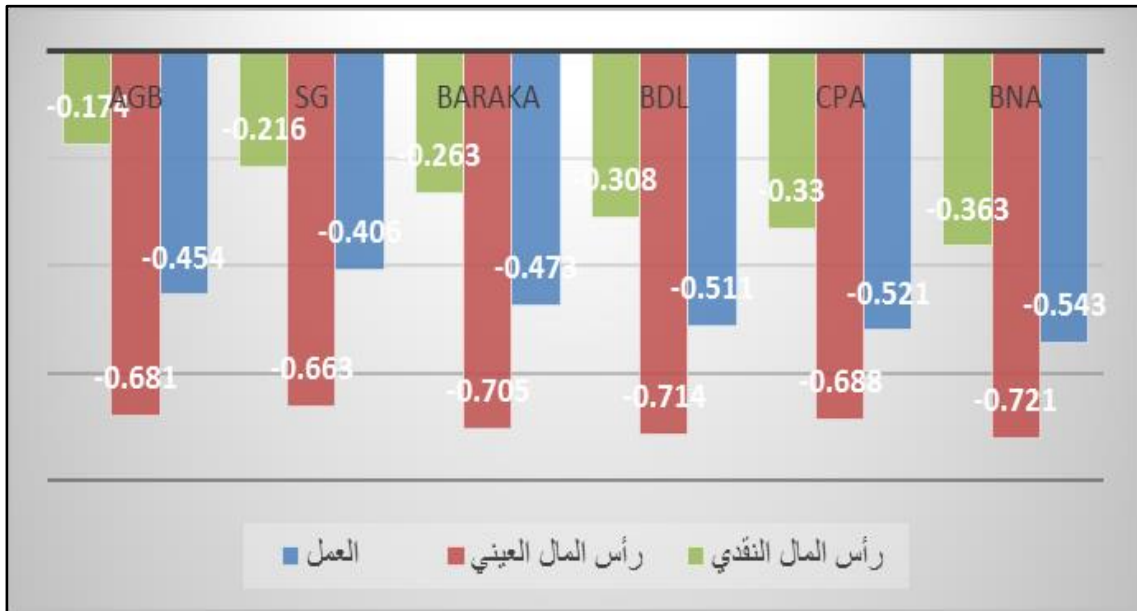
الجدول رقم (3-8): متوسط مرونة الطلب السعرية

متوسط مرونة الطلب السعرية	العمل	رأس المال العيني	رأس المال النقدي
BNA	-0.543	-0.721	-0.363
CPA	-0.521	-0.688	-0.330
BDL	-0.511	-0.714	-0.308
متوسط المرونة للبنوك العمومية	-0.525	-0.707	-0.333
BARAKA	-0.473	-0.705	-0.263
SG	-0.406	-0.663	-0.216
AGB	-0.454	-0.681	-0.174
متوسط المرونة للبنوك الخاصة	-0.444	-0.683	-0.217

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير والمعادلة رقم (4) وباستخدام برنامج Excel

والشكل التالي يوضح متوسط مرونة الطلب السعرية لعينة بنوك الدراسة:

الشكل رقم (3-16): متوسط مرونة الطلب السعرية للبنوك



المصدر: بالإعتماد على نتائج الجدول (3-8) وباستخدام برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل يتضح أن الطلب على المدخلات هو طلب غير مرن في جميع البنوك، حيث كانت المرونة أقل من الواحد لكل من العمل ورأس المال الثابت، ورأس المال النقدي، أي أن التغير النسبي في الكميات المطلوبة من هذه المدخلات أقل من التغير النسبي في أسعارها، وهو ما يعني بأن هذه المدخلات ضرورية أو ذات أهمية في العملية البنكية.

وبالتالي نستطيع أن نرتب هذه المدخلات من حيث الأهمية بالنسبة لكل بنك حسب درجات مرونة الطلب السعرية، فكلما قلت درجات المرونة زادت أهمية المدخل الإنتاجي، وحل رأس المال النقدي في المرتبة الأولى لكل البنوك ثم تلاه العمل في المرتبة الثانية وأخيرا رأس المال العيني لجميع البنوك.

ويتضح من الجدول أيضا أن متوسط مرونة الطلب السعرية على المدخلات في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة، حيث كان متوسط مرونة الطلب السعرية للعمل في البنوك العمومية 0.525 وعلى مستوى البنوك الخاصة بلغ 0.444، وهذا يعني أن تغير سعر العمل بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير الكمية المطلوبة منه بـ 0.525 على مستوى البنوك العمومية وبـ 0.444 على مستوى البنوك الخاصة، في حين أن تغير سعر رأس المال النقدي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير الكمية المطلوبة منه بـ 0.33 على مستوى البنوك العمومية وبـ 0.21 على مستوى البنوك الخاصة، أما تغير سعر رأس المال العيني بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير الكمية المطلوبة منه بـ 0.70 للبنوك العمومية و 0.68 للبنوك الخاصة.

وعليه يمكن القول بأن البنوك العمومية لعينة الدراسة أكبر مرونة طلب سعرية للمدخلات عن نظيرتها البنوك الخاصة، ومنه نستخلص أن المدخلات البنكية العمل ورأس المال النقدي ورأس المال العيني أكثر أهمية في البنوك الخاصة عنه في البنوك العمومية، إضافة إلى أن ترتيب أهمية هذه المدخلات لم يتغير عند تصنيفنا لهذه البنوك حسب طبيعتها.

ثالثا: تقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق

سنقوم بتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق للبنوك محل الدراسة.

1- قياس وفورات الحجم:

إن وفورات الحجم تقيس حاصل التغير في التكاليف عندما تتغير مستويات الناتج النهائي للبنوك ويتحدد الحجم الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة، ومعرفة الحجم الأمثل ترشد البنوك إلى ضرورة التوسع في الإنتاج طالما كانت التكاليف متناقصة¹.

¹ - حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 78، نقلا عن الساعاتي والعصيمي، ص 99.

ولتقدير وفورات الحجم للبنوك المدروسة تم قياس مرونة التكاليف انطلاقا من المعادلة رقم(5)، ووفورات الحجم تمثل مقلوب مرونة التكاليف بتطبيق المعادلة رقم(6)، والجدول التالي يوضح متوسط مرونة الحجم لكل بنك.

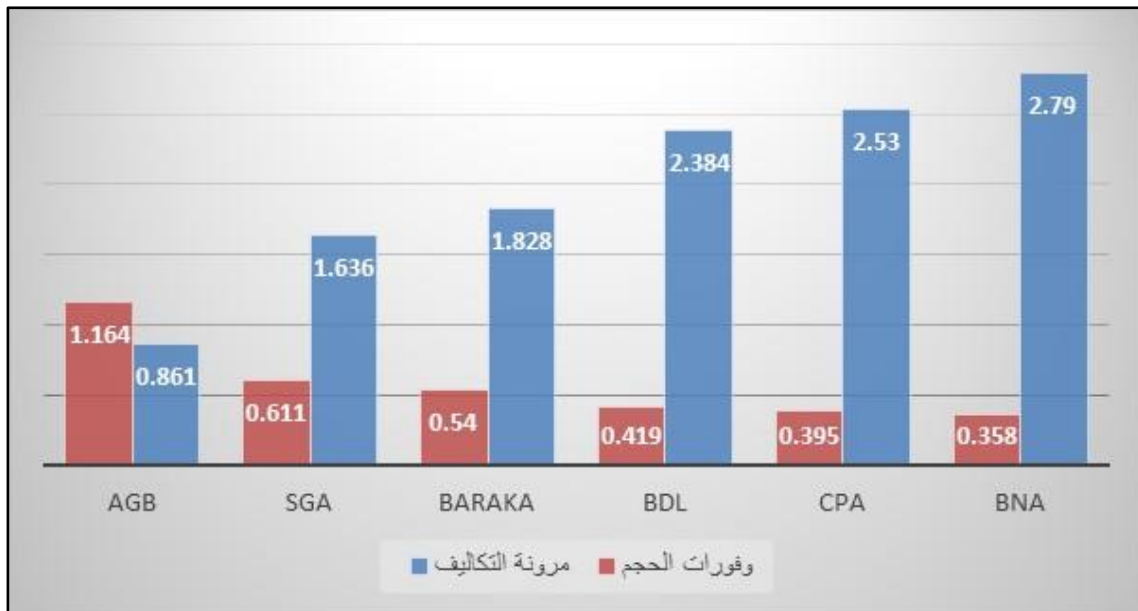
الجدول رقم (3-9): متوسط وفورات الحجم

وفورات الحجم	مرونة التكاليف	البنوك
0.358	2.790	BNA
0.395	2.530	CPA
0.419	2.384	BDL
0.390	2.568	المتوسط للبنوك العمومية
0.540	1.828	BARAKA
0.611	1.636	SGA
1.164	0.861	AGB
0.771	1.441	المتوسط للبنوك الخاصة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير والمعادلتين رقم (5 و6) وباستخدام برنامج EXCEL

والشكل التالي يوضح متوسط مرونة التكاليف ووفورات الحجم لعينة بنوك الدراسة:

الشكل رقم (3-17): متوسط وفورات الحجم للبنوك



المصدر: بالإعتماد على نتائج الجدول (3-9) وباستخدام برنامج Excel

أظهرت نتائج الجدول والشكل أن متوسط مرونة التكاليف للبنوك BNA, CPA, BDL, BARAKA, SGA أكبر من الواحد، ومعنى ذلك أن التغير في مستويات الإنتاج بنسبة ما ينتج عنه

تغير في التكاليف الكلية بنسبة أكبر، أي أن هذه البنوك الخمسة تعرف حالة تناقص غلة الحجم والتي نتج عنها وفورات حجم سالبة أقل من الواحد.

كما اتضح أن متوسط مرونة التكاليف لبنك الخليج أقل من الواحد حيث بلغت 0.86 وهو بذلك يعرف غلة حجم متزايدة، ونتج عنها وفورات حجم موجبة قدرت بـ 1.16، وتبين أيضا أن وفورات الحجم تتزايد كلما صغر حجم البنك وطبيعته، فنجد أن بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال يتمتعان بوفورات حجم سالبة أعلى منها في البنوك BNA, CPA, BDL (أنظر الجدول).

وبمقارنة متوسط وفورات الحجم بين البنوك العمومية والخاصة لعينة الدراسة نجد أن متوسط وفورات الحجم السالبة في البنوك العمومية بلغ 0.39 أقل من البنوك الخاصة إذ بلغ متوسط وفورات الحجم السالبة نحو 0.77.

وعليه وباعتبار وفورات الحجم مؤشر للكفاءة في التكاليف نستطيع القول أن بنك الخليج يتميز بالكفاءة في التكاليف لأنه حقق وفورات حجم موجبة أكبر من الواحد، ومنه فحجم نشاطه (القروض والاستثمارات) يمثل الحد الأدنى الكفاء والذي يقدر بـ 27518، أما البنوك الأخرى فتتميز باللاكفاءة في التكاليف.

2- قياس وفورات النطاق:

نقول عن أي بنك أنه يتمتع بوفورات نطاق إذا كانت تكلفة إنتاج منتجاته معا أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتج على حده، وبالتالي فقياسها له أهمية كبرى لأنه من خلالها تتخذ قرارات التنوع في محفظة النشاط للبنوك.

ولقياس وفورات النطاق للبنوك المدروسة نطبق المعادلة رقم (8) وهي تعتمد على إشارة $A_i \times A_j + A_{ij}$ فإذا كانت القيمة أقل من الصفر فإن البنوك تتمتع بوفورات النطاق، أما إذا كانت أكبر أو يساوي الصفر فإنها لا تتمتع بوفورات النطاق، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-10): وفيات النطاق للبنوك

وفيات النطاق	البنوك
- 4.524	BNA
- 4.524	CPA
- 4.524	BDL
- 4.524	BARAKA
- 4.524	SG
- 4.524	AGB

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير والمعادلة رقم (8) وباستخدام برنامج EXCEL

من خلال الجدول لاحظنا أن وفيات النطاق قدرت بـ -4.524 وهي أقل من الصفر وهذا يعني أن جميع البنوك محل الدراسة تتمتع بوفرات النطاق أي أن تكلفة إنتاج القروض والاستثمارات الأخرى معا أقل من تكلفة التخصص في إنتاج كل منتج على حده، وهذا يفسر بإمكانية هذه البنوك أن تتوسع في نطاق نشاطها لكي ترشد مستوى تكاليف منتجاتها (القروض، الاستثمارات) وهو يتيح كذلك إمكانية التنوع في محفظة النشاط وهذا ما يعرف بخيار الصيرفة الشاملة.

خلاصة الفصل:

بعد الإنتهاء من تطلعات هذا الفصل والذي تميز بتقديم بعض مؤشرات أداء النظام المصرفي الجزائري، وقياس الكفاءة الإنتاجية للبنوك محل الدراسة في الجزائر وذلك وفق طريقة معلمية وهي حد التكلفة العشوائية SFA، أمكن الخروج بالنتائج التالية:

- بالرغم من وجود عدد لا بأس به من البنوك الخاصة في الجزائر إلا أن البنوك العمومية تستحوذ على أكبر حصة في النشاط المصرفي الجزائري حيث بلغت 87,2 % سنة 2015 من أصول القطاع المصرفي الجزائري.
- معدل الكثافة المصرفية مزال لم يبلغ المعيار الدولي، حيث بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1577 وكالة أي مايعادل وكالة واحدة لكل 25900 نسمة في 2016، وهذا مايعادل نسبة كثافة قدرها 0,38 سنة 2016 وتعتبر هذه النسبة ضعيفة حسب معيار كميرون (فرع واحد لكل 10.000 نسمة)
- تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال البنوك إلا أن إستحواذ البنوك العامة على أغلبية الودائع، إذ تراوحت ما بين 87,1 % و 88,3 % سنة 2016، بينما البنوك الخاصة فحققت نسبة ودائع قدرها 12,9 %.
- إن المصارف العامة تستحوذ على حصة كبيرة من الودائع تحت الطلب حيث وصلت 3060,5 مليار دينار جزائري سنة 2016، أما البنوك الخاصة فحصتها ضئيلة من الودائع تحت الطلب حيث قدرت سنة 2016 بـ 671,7 مليار دينار جزائري.
- إتضح لنا كذلك أن حجم الودائع لأجل تركزت في البنوك العامة لتصل إلى 4423,5 مليار دينار جزائري سنة 2016 بينما البنوك الخاصة تسعى إلى زيادة رصيدها من الودائع لأجل حيث زادت بمقدار 8,4 % سنة 2016.
- تواصل انخفاض مجموع الودائع لدى القطاع العام ب 11,9 %، حيث بلغت حصة الودائع لأجل في ودائع القطاع العام 37,9 % سنة 2016، بينما في القطاع الخاص عرفت زيادة طفيفة جدا قدرها 0,7 % سنة 2016 مقابل 1,4 % سنة 2015.

- تبين لنا من خلال حصة القروض الموزعة، أن البنوك العامة تستحوذ على أغلبية القروض، حيث فاقت هذه النسبة 87,8 % ، في حين البنوك الخاصة حققت حصة أقل من 12,3 % من إجمالي القروض .
- إتضح لنا أن البنوك العامة توجه ما يزيد عن 54,9 % من القروض إلى القطاع العمومي على شكل إستثمارات عمومية كبرى خاصة في قطاع الطاقة والماء، بينما البنوك الخاصة تعتمد على تركيز قروضها ومنحها إلى القطاع الخاص بنسبة 99% كقروض مباشرة.
- إرتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة قدرها 75,8 % سنة 2016 من إجمالي القروض الموزعة مقابل 24,2 % للقروض قصيرة الأجل.
- تعزيز كلا من البنوك العامة والخاصة لأموالها الخاصة خلال سنتي 2015 و2016، حيث كان للبنوك العامة أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، ولقد بلغ معدل الملاءة لجميع البنوك بالنسبة للأموال الخاصة كقاعدية 16,4 % سنة 2016.
- تراجع مردودية الأموال الخاصة لجميع البنوك حيث قدرت بـ 18,04% سنة 2016.
- تذبذب في مردودية الأصول لكل من البنوك العامة والخاصة حيث إنخفضت سنة 2016 و قدرت بـ 1,89 % مقارنة بالسنوات السابقة.
- تبين لنا هناك إختلاف فيما يخص بيانات كل من التكاليف الكلية والإستثمارات الأخرى وسعر رأس المال الثابت، ورأس المال النقدي، وسعر العمل للبنوك محل الدراسة.
- إتضح أن كل البنوك محل الدراسة تتمتع بمرونة إحلال موجبة مما يدل على إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج.
- لا تتمتع البنوك محل الدراسة بمرونة طلب سعرية على المدخلات، حيث كانت المرونة أقل من الواحد وهو ما يعني أهمية هذه المدخلات في العملية البنكية، وحل رأس المال النقدي في المرتبة الأولى لكل البنوك ثم تلاه العمل في المرتبة الثانية وأخيرا رأس المال العيني لجميع البنوك.
- البنوك العمومية لعينة الدراسة أكبر مرونة طلب سعرية للمدخلات عن نظيرتها البنوك الخاصة.
- البنوك محل الدراسة تعرف حالة تناقص غلة الحجم والتي نتج عنها وفورات حجم سالبة أقل من الواحد، إلا بنك الخليج عرف غلة حجم متزايدة نتج عنها وفورات حجم موجبة، وأن وفورات الحجم تتزايد كلما صغر حجم البنك وطبيعته، فالبنوك العمومية حققت متوسط وفورات حجم سالبة بلغت

0.39 وهي أقل من البنوك الخاصة إذ بلغ متوسط وفورات الحجم السالبة نحو 0.77، وعليه فبنك الخليج يتميز بالكفاءة في التكاليف، أما البنوك الأخرى فتتميز باللاكفاءة في التكاليف.

- البنوك العمومية والخاصة حققت وفورات النطاق بـ 4.524- وهي أقل من الصفر، يتيح لها إمكانية أن تتوسع في نطاق نشاطها.

الخاتمة

الخاتمة

يعتبر القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية استجابة وتأثيرا بالمتغيرات العالمية وخاصة التحرير المالي، والتي تمثلت أهم ملامحه في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية والتي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسعة وتعدد مجالاته.

لذا حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على أداء المؤسسات المصرفية الجزائرية في ظل التحديات والتغيرات التي أفرزتها البيئة المصرفية الحديثة، وذلك من خلال تحليل وقياس الكفاءة الإنتاجية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر للفترة (2009-2016).

وتناولنا في دراسة تحليل وقياس الكفاءة الإنتاجية للبنوك الجزائرية جانبين، جانب نظري تطرقنا فيه إلى هيكل تطور النظام المصرفي الجزائري، وكذا الإتجاهات الحديثة في المجال المصرفي وإستراتيجيات مواجهتها كالإندماج، والتوجه نحو البنوك الشاملة، والخصوصية وتبني الحوكمة المصرفية، كما تناولنا ماهية الكفاءة، وأنواع الكفاءة في البنوك، ومفهوم الكفاءة الإنتاجية، وطرق قياسها.

أما الجانب التطبيقي فقمنا فيه بتقديم مؤشرات أداء النظام المصرفي الجزائري بشكل كلي، الكثافة المصرفية، وتطور الودائع لأجل والودائع تحت الطلب للبنوك العامة والخاصة، القروض الموزعة من طرف البنوك العمومية والخاصة، وكذا مردودية الأموال الخاصة، ومردودية الأصول، وهامش الربح، بالإضافة إلى قياس الكفاءة الإنتاجية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر للفترة (2009-2016) وذلك من خلال تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية بهدف تحليل مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية وتحليل وفورات الحجم والنطاق، ومن ثم تقدير مستويات الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية، للحكم على هذه البنوك في قدرتها على تسيير تكاليفها، وفيما يلي خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات:

- بالرغم من وجود عدد لا بأس به من البنوك الخاصة في الجزائر إلا أن البنوك العمومية تستحوذ على أكبر حصة في النشاط المصرفي الجزائري حيث بلغت 87.2% سنة 2015 من أصول القطاع المصرفي الجزائري.
- معدل الكثافة المصرفية مزال لم يبلغ المعيار الدولي، حيث بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1577 وكالة، أي مايعادل وكالة واحدة لكل 25900 نسمة في 2016، وهذا مايعادل نسبة كثافة قدرها 0,38 لسنة 2016، وهو معدل ضعيف حسب معيار كميرون .
- إن البنوك العامة تستحوذ على حصة كبيرة من الودائع تحت الطلب، والودائع لأجل مقارنة بالبنوك الخاصة، وكذا حصة القروض الموزعة فالبنوك العامة تستحوذ على أغلبية القروض، حيث فاقت هذه النسبة 87,8% في حين المصارف الخاصة حققت حصة أقل من 12,3% من إجمالي القروض.
- إن البنوك العامة توجه مايزيد عن 54,9% من القروض إلى القطاع العمومي على شكل إستثمارات عمومية كبرى خاصة في قطاع الطاقة والماء، بينما البنوك الخاصة تعتمد على تركيز قروضها ومنحها إلى القطاع الخاص بنسبة 99% كقروض مباشرة.
- تراجع وتذبذب في مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول لكل من البنوك العامة والخاصة، حيث قدرت الأموال الخاصة بـ18,4% سنة 2016، بينما إنخفضت مردودية الأصول و قدرت بـ1,89% سنة 2015.
- هناك تباين وإختلاف بين عينة البنوك فيما يخص بيانات كل من التكاليف الكلية والإستثمارات الأخرى، وسعر رأس المال الثابت، ورأس المال النقدي، وسعر العمل، وهذا مرده إلى نشأة وتطور البنوك، فالبنوك العمومية هي أكبر حجما من البنوك الخاصة ونفس الشيء بالنسبة للبنوك الخاصة تتفاوت فيما بينها من حيث الحجم، إضافة إلى نوع السياسة الإقراضية المنتهجة، وفيما يخص الاختلاف بين البنوك في سعر رأس المال العيني فيرجع إلى تنوع الأصول الثابتة وحجم كل نوع وقيمتها في كل بنك، أما الاختلاف بين البنوك في سعر رأس المال النقدي فيعود إلى اختلاف حجم الودائع والسياسة المنتهجة في استقطابها، والتباين بين البنوك في سعر العمل مرده إلى سياسة التحفيز التي تنتهجها البنوك خاصة البنوك الخاصة لاستقطاب الكفاءات البشرية.

- كل البنوك العمومية والخاصة تتمتع بمرونة إحلال موجبة بين العمل ورأس المال الثابت، والعمل ورأس المال النقدي، ورأس المال النقدي ورأس المال الثابت، مما يدل على إمكانية الاحلال بين هذه العناصر، وهو ما يثبت جزئياً صحة الفرضية الأولى.
- البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة لا تتمتع بمرونة طلب سعرية، لأن الطلب على المدخلات في هذه البنوك غير مرن، حيث كانت المرونة السعرية أقل من الواحد، مما يعني أهمية هذه المدخلات، في العملية البنكية، وحل رأس المال النقدي في المرتبة الأولى لكل البنوك ثم تلاه العمل في المرتبة الثانية، وأخيراً رأس المال العيني، ومنه فإن البنوك العمومية والخاصة لا تتمتع بالكفاءة في التحكم بتكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها، وهذا ما ينفى جزئياً صحة الفرضية الأولى.
- البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة لم تحقق وفورات الحجم وتعرف حالة تناقص غلة الحجم والتي نتج عنها وفورات حجم سالبة أقل من الواحد، إلا بنك الخليج عرف غلة حجم متزايدة نتج عنها وفورات حجم موجبة، وأن وفورات الحجم تتزايد كلما صغر حجم البنك وطبيعته، فالبنوك العمومية حققت متوسط وفورات حجم سالبة بلغت 0.39 وهي أقل من البنوك الخاصة إذ بلغ متوسط وفورات الحجم السالبة نحو 0.77، وعليه فبنك الخليج يتميز بالكفاءة في التكاليف، أما البنوك الأخرى فتميز باللاكفاءة في التكاليف والتي لا تتيح لها مزيداً من التوسع في نشاطها، وهذا ما ينفى صحة الفرضية الثانية .
- جميع البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة تتمتع بوفورات النطاق أي أن تكلفة إنتاج القروض والاستثمارات الأخرى معاً أقل من تكلفة التخصص في إنتاج كل منتج على حده، وهذا يفسر بإمكانية هذه البنوك أن تتوسع في نطاق نشاطها لكي ترشد مستوى تكاليف منتجاتها (القروض، الاستثمارات) وهو يتيح كذلك إمكانية التنوع في محفظة النشاط ويعرف بخيار الصيرفة الشاملة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

التوصيات المقترحة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، نقدم جملة من التوصيات لمتخذي القرار على مستوى البنوك لرفع كفاءة إنتاجيتها، وهي:

- بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية والتقليل من التكاليف، يتحتم على البنوك العمومية والخاصة مواكبة أحدث التقنيات في النشاط المصرفي لتقدم خدمات مصرفية أفضل ترقى إلى تطلعات الزبائن.
- في ظل التحديات التي يفرضها التحرير المصرفي، يجب على البنوك العمومية والخاصة أن تنتهج سياسة التنوع في منتجاتها وهو ما يعرف بخيار الصيرفة الشاملة للتحوط من المخاطر، وللتصدي للمنافسة.
- من خلال الدراسة وجدنا أن البنوك العمومية والخاصة لا تتمتع بوفورات الحجم، ولتحقيقها يمكن تطبيق استراتيجية الاندماج بين البنوك لتوسيع الحجم، وتخفيض التكاليف وزيادة العوائد.
- يجب على البنوك العمومية والخاصة الإلتزام بعملية الإفصاح المالي للقوائم المالية، لتمكن أصحاب المصالح والباحثين من الحصول عليها بشكل سهل وسريع.
- يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية في العمل المصرفي فيجب رفع كفاءة العنصر البشري من خلال التكوين والتدريب والبرامج الجادة لزيادة الأداء المصرفي.
- إلزام البنوك الخاصة بالمشاركة في التنمية الحقيقية وذلك بتمويل القطاعات الأكثر مخاطر كالزراعة والصناعة.

آفاق الدراسة:

- بعد دراسة تحليل وقياس الكفاءة الإنتاجية للقطاع المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المصرفي، ومناقشة أهم نتائجه، فإن هذه النتائج نفسها تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:
- قياس الكفاءة الإنتاجية بأسلوب مغلف البيانات للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التجارية في الجزائر.
 - قياس الكفاءة الإنتاجية باستخدام حد التكلفة العشوائية، لكن بزيادة عدد المدخلات والمخرجات، وزيادة عينة الدراسة، وتمديد فترة الدراسة.
 - قياس الكفاءة الإنتاجية لمؤسسات التأمين العمومية مقارنة بمؤسسات التأمين الخاصة.
 - قياس الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الفندقية.
 - قياس الكفاءة الإنتاجية للقطاع السياحي.
 - قياس كفاءة التكلفة والربح للبنوك الجزائرية باستخدام طريقة التطويق للبيانات.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

- 1- ابراهيم شحاته وآخرون، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك، تجارب وخبرات، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2000.
- 2- أنطوان الناشف وخليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان 2000.
- 3- بخراز فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- 4- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- 5- ثابت عبد الرحمن، إدريس، نظام المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.
- 6- جولي مابري، تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية، ترجمة أحمد محمد زمل، مركز البحث، السعودية 2004.
- 7- الحاج طارق وفليح حسن، الإقتصاد الإداري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.
- 8- حمدي فؤاد علي، التنظيم والإدارة الحديثة: الإدارة العلمية والعملية، دار النهضة العربية والنشر، بيروت 1981.
- 9- الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد المحسن، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء المالي والمخاطرة، اليازوري، ط1، عمان، الأردن، 2011.
- 10- رضا صاحب أبو حمد وسانن كاظم الموسوي، وظائف المنظمة المعاصرة، مؤسسة الوراق، عمان 2001.
- 11- رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، مصر 1999.
- 12- الزاوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2000.
- 13- سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 1994.
- 14- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة الاشعاع الفنية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر 2001.

- 15- سويلم محمد، إدارة المصارف التقليدية والإسلامية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.
- 16- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 17- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 2014.
- 18- صبحي العتيبي، تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار ومكتبة الحامد، الأردن 2002.
- 19- صفوت عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي في مصر، دار النهضة العربية، مصر 2003.
- 20- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
- 21- عادل أحمد راشد، مذكرات في إدارة الأفراد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981.
- 22- عامر إبراهيم قنديلجي، التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر.
- 23- عبد السلام محمد خميسي ومحمد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد العراق، 2014.
- 24- عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2008.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل III، الطبعة 01، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2013.
- 26- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 27- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001.
- 28- عبد الواحد الغافوري، العولمة والجات، التحديدات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر 2000، ص 85
- 29- عمرو غنايم وعلي الشرقاوي، تنظيم وإدارة الأعمال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980.
- 30- فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط2، دار وائل للنشر، الأردن 2003.
- 31- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2006.
- 32- كمال حمدي أبو الخير، أصول الإدارة العلمية، دار الجيل للطباعة، مصر 1974.
- 33- محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.

- 34- محمود محمد أبو فروة، الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 35- مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر 2004.
- 36- منير هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر 2003.
- 37- نبيل حشاد، التطبيق العملي لبازل في المصارف، اتحاد المصارف العربية، مصر 2005.
- 38- نبيل حشاد، اجات ومنظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر 2001.
- 39- يوسف حسن يوسف، العولمة والاقتصاد الدولي، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2009.

II. الرسائل والأطروحات:

- 1- ابتسام ساعد، تقييم النظام المالي الجزائري ودوره في التمويل الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2009.
- 2- ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي-التجربة الماليزية نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2017.
- 3- أوصغير الويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2018.
- 4- بربيش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمة المصرفية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2006.
- 5- بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر 2012.
- 6- بكوش لطيفة، مساهمة نظام التكاليف على أساس الأنشطة في تحسين الكفاءة التسييرية للمؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر 2011.
- 7- بن ساحة علي، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007.
- 8- جعدي شريفة، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك في الجزائر للفترة (2006-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2014.
- 9- حسن مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2018.

- 10- حيمر صباح، الروح المعنوية وعلاقتها بالكفاءة الإنتاجية للعامل، رسالة ماجستير غير منشورة، في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2010
- 11- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2011.
- 12- الشيخ الداوي، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير مع دراسة حالة الكفاءة الاقتصادية والنسبية لمؤسسات الصناعات النسيجية والقطنية في الجزائر للفترة (1988-1993)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 1995.
- 13- طارق عبد الله المحسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني، دراسة قياسية للفترة 1979-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2006.
- 14- عدنان محيريق، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2016.
- 15- علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.
- 16- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2008.
- 17- عمراوي زينب، قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2013.
- 18- فاطمة الزهراء نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية، ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن 2010.
- 19- فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة وهران، الجزائر 2013.
- 20- فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.
- 21- فتيحة بلجيلالي، استخدام أسلوب تحليل مغلق البيانات DEA لمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغربية -دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تيارت، الجزائر 2015.

- 22- فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005 -2011)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2014،
- 23- محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009.
- 24- محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر 2006.
- 25- محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006.
- 26- مصعب كزار إبراهيم، دور مؤشرات إدارة المخاطر في ترشيد القرارات في المصارف السودانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2018.
- 27- منصور صمودي، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2001.
- 28- نهاد ناهض فؤاد الهليل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA، دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين 2013.
- 29- نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2006.
- 30- نورالدين محادي، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.
- 31- نوفل سمايلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر 2004.
- 32- هاني أحمد محمود ديبك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، قلسين 2015.
- 33- هناء اللافي سالم محمد، الإتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات المالية وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا 2015.

III. المجالات:

- 1- أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا 2018.
- 2- أحلام بوعبدلي وحمزة عمي السعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل III، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر 2014.
- 3- أحلام بوعبدلي، أحمد عمان، قياس الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA، دراسة حالة بنك الخليج، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر 2016.
- 4- إضاءات مالية ومصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت 2012.
- 5- بالعجين خالدية، أثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، المجلة الخلدونية، العدد 03، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر 2018.
- 6- بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2005.
- 7- بن عبد العزيز سفيان وبن علي محمد، حوكمة النشاط المصرفي كآلية لمكافحة الفساد المالي في الدول العربية، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 01، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر 2017.
- 8- بنك الاسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد 32، العدد 01، الاسكندرية، مصر 2000.
- 9- جبار عبد الرزاق، الإلتزام لمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2009.
- 10- الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، الجزائر 2005.
- 11- الجميل سرمد كوكب، تقويم كفاءة العملية المصرفية وتعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين لفترة 1965-1983، مجلة تنمية الرافدين، العدد 26، العراق 1989.
- 12- الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر 2006.

- 13- حدة رايس وفاطمة الزهرة نوي، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، حالة البنوك الجزائرية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، والدراسات، العدد 26، فلسطين 2012.
- 14- حسن حزوري، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة في سوريا، مجلة الفرات، جامعة حلب، سوريا 2018.
- 15- راجح عرابية، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2008.
- 16- زبيدة محسن وآخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على الملكية، دراسة حالة CPA و BBA للفترة 2014-2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12 جامعة غرداية، الجزائر 2017.
- 17- الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد، محمود حمدان العصيمي، تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية دراسة مقارنة، المجلد 7، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، السعودية 1995.
- 18- سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 48، جامعة الملك فيصل السعودية 1988.
- 19- الطاوس حمداوي وفتيحة صالح، الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر 2016.
- 20- الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة الجزائر 2003.
- 21- عبد الرزاق حمد حسين وعلي خضير عباس، العولمة واثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 24، المجلد 07، العراق 2012.
- 22- عبد المطلب عبد الحميد، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد 02، المجلد 21، معهد التخطيط القومي، مصر، 2003.
- 23- عبد المطلب عبد الحميد، تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 02، المجلد 21، مصر 2003.

- 24- العرابي مصطفى، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة مقارنة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد1، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر 2019.
- 25- عزت عبد الحليم، أسباب العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 236، المجلد 20، لبنان 2000.
- 26- غسان قاسم داود اللامي، لمعان عباس محمد جواد، تطبيق أسلوب تحليل تطويق البيانات DEA، دراسة حالة في مكاتب المفتشين العموميين، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 38، العدد 103، بغداد، العراق 2015.
- 27- فيصل شباد، قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالمكويست، دراسة حالة البنوك الإسلامية للفترة 2003-2009، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد 2، مجلة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية 2012.
- 28- كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد10، جامعة بسكرة، الجزائر 2006.
- 29- مجدوب بحوصي وعمار غريس، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة البشائر، المجلد 03، العدد 01، جامعة بشار 2017.
- 30- محسن أحمد لخضيري، عولمة النشاط المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، المجلد 19، لبنان 1999.
- 31- محمد إبراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 2، السعودية 2008.
- 32- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.
- 33- مقدم عبد الجليل وآخرون، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة للفترة 2010-2015، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر 2019.
- 34- مهري عبد المالك وبسمة عولمي، الحوكمة المصرفية في الجزائر كضرورة لبناء نظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر 2016.
- 35- هوارى سويسبي، دراسة تحليلية المؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث العدد 7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2010.

IV. التقارير:

- 1- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2009
- 2- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010
- 3- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011
- 4- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012
- 5- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013
- 6- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2014
- 7- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015
- 8- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016
- 9- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري(2009-2016)
- 10- التقرير السنوي لبنك التنمية المحلية(2009-2016)
- 11- التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري(2009-2016)
- 12- التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر(2009-2016)
- 13- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري(2009-2016)
- 14- التقرير السنوي لبنك سوسيتي جنيرال الجزائر(2009-2016)

V. الملتقيات والمؤتمرات:

- 1- الأخضر عزي، دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية، المنعقد يومي 14, 15 ديسمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2004.
- 2- بربري محمد أمين وطرشي محمد، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة المنعقد يومي: 11-12 مارس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2008.
- 3- بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية، واقع وتحديات، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2004.
- 4- بن علي بلعوز، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والأفاق، المنعقد يومي: 29-30 أكتوبر، جامعة تلمسان 2004.

- 5- بودي عبد القادرو بحوصي مجدوب، مقررات بازل وأهميتها في تقليل المخاطر البنكية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، الآفاق والتحديات، المنعقد يومي 25-26 نوفمبر، بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2008.
- 6- خليل عبد الرزاق وأحلام بوعبدلي، دور لجنة بازل في تدويل قواعد إدارة البنوك، المؤتمر العربي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الاتجاهات الحديثة لمنظمات الأعمال التحديات والغرض والآفاق، 28-29 أكتوبر، جامعة الزرقاء، الأردن 2006.
- 7- راتول محمد، اعتماد الصيرفة الشاملة كمدخل لتأهيل القطاع المصرفي الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنعقد يومي 11 و 12 مارس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2008.
- 8- زبيدة محسن، سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المنعقد يومي: 24-25 أفريل، المركز الجامعي ببشار، الجزائر 2006.
- 9- صفاء خير الدين، مفهوم التحرير الاقتصادي، حلقة نقاشية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، 11-13 ماي 1991.
- 10- عاد السعدي ومنال العرياوي، أثر التحرير المالي والمصرفي الجزائري في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، الملتقى الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية المنعقد يومي 04-05 فيفري، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2019.
- 11- عبد الحميد برحومة، قياس الفعالية والكفاءة في مجالات الإنتاج والتصنيع، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، المنعقد يومي: 3-4 ماي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2005.
- 12- عبد الحميد بوخاري وعلى بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات المنعقد يومي: 22-23 نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2011.
- 13- عبد الله صديقي وخولة فريز النوباني، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، محاضرات لدراسات الأوراق المالية الإسلامية، جامعة محمد بن سعود الإسلامية 2016.
- 14- عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الاسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى السعودية، بدون سنة نشر.

- 15- عماد شهاب، التجارة في الخدمات (قطاع الخدمات المالية)، المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غربي آسيا، كانكون، المكسيك، 10-14 سبتمبر 2003.
- 16- فوزية بوقطف، مؤشرات قياس الأداء والفعالية في المنظمات، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 10-11 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر 2009.
- 17- كمال بوعظم وعبد السلام زايري، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، المنعقد يومي 18-19 نوفمبر، جامعة باجي مختار، عنابة 2009.
- 18- محمد فرحي ونشيش سليمة، أثر اندماج البنوك على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، يومي 24 و25 أفريل، جامعة بشار، 2006.
- 19- مسعداوي يوسف، البنوك الإلكترونية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2004.
- 20- مفتاح صالح ومعارفي فريدة، البنوك الإلكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، بدون سنة نشر.
- 21- مفتاح صالح، رزقي محمد، استخدام مؤشر القيمة المضافة EVA في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، المنعقد يومي: 10-11 نوفمبر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2009.
- 22- ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الاسلامية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية، المنعقد يومي 08-09 ديسمبر، جامعة الجزائر، 2013.

VI. القوانين والمراسيم:

- 1- القانون 86-12 المؤرخ في 11-08-1986، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادر في 19-08-1986.
- 2- المادة 32 من قانون النقد والقرض المؤرخ في 14-04-1990، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18-04-1990.
- 3- القانون 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة بتاريخ 27-03-2003.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Agbodan M.M et Amoussouga F.G, les Facteur de performance de l'entreprise, Actualité scientifique, France 1995.
- 2- Alan Griffiths & Stuart wall, Intermediate Microeconomics: theory and applications, second edition, Longman group, unitea kingdom, 2000 .
- 3- Ammour Ben Halima, Le système Bancaire Algérien texte et réalité, Edition dehleb, Alger 2001.
- 4- Bachir Belgherbi, Rating et classement des banques convergence BEA, N⁰ 12, Avril 2004.
- 5- Basel comité on Banking Supervision, A Brief History of the Basel committee, Bank for international settlement, October 2015.
- 6- Basel committée on Banking supervision, Amendment to the capital ACOORD TO Incorporate Market Risks Basle comitée on Banking supervision january 1996.
- 7- Basel committée on Banking Supervision, Basel III: The liquidity coverage Ration and liquidity Risk Monitoring Tools, Bank of international settlement 2013.
- 8- Basel committée on Banking Supervision, Basel III: the net stable Funding Ration, Bank of international settlement, 2014.
- 9- Basel committée on Banking Supervision, Revision to the Leverage Ration Framwork, Bank of international settlement, 2016.
- 10- Basle committee on banking supervision international convergence of capital Measurement and capitale standards, Basle, July 1988.
- 11- Bruno COLMANT, Vincent DELFOSSE, jean philippe PETERS, Bruno RAUIS, les Accords De Bale II pour le secteur bancaire De Boeck et larcier Bruxelles 2005.
- 12- Daraio Cinzia and Simar Léopold, Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis: Methodology and Applications, springer, USA 2007.
- 13- Decamps, jean-paul, jean- Charles, and benoit, the three pillars of BASEL II: Optimizing the tnix, Journal of Financial Intermediation, 2004.
- 14- Forsund .f & Hjalmarsson .L, Frontier production Function and technical progress: A study of general milk processing in Swedish dairy plant, Econometrica, 1979.
- 15- Francesco Porcelli, Measurement of Technical Efficiency: A brief survey on parametric and non-parametric techniques, working paper Department of Economics, University of Warwick, UK, 2009.
- 16- Fries.S & Taci.A, Cost Efficiency of Banks in transition: Evidence from 289 banks in 15 post- communist countries, London, UK, 2004.

- 17- Gewald. H and Hinz.D.A, Framework for classifying the Operational Risks of outsourcing Integrating Risks from systems, processes, people and External Events with in the Banking Industry, Pacific Asia conference on information Systems, 2004.
- 18- Hiller.RL et Vanlitoose D.D, Modern Money and Banking, 3rd ed, New York, Mc Growlil 1993.
- 19- Jaime CARUNA, Bale III : vers un système Financière plus sûr, la 3^{eme} conférence Bancaire international Santomder, Madrid le 15 septembre 2010.
- 20- Jason Allen & Ying Liu, Efficiency and economies of scale of large Canadian banks, working paper, Bank of Canada, may 2005.
- 21- La petit Larousse Dictionnaire encyclopédique illustre, 1998.
- 22- Leibenstein .H, Allocative efficiency verus x-efficiency American Economic Review, No 56 USA, 1966.
- 23- Louis ESCH, Robert KIEFFER, thierry Lopez, Asset Et Risque Management, 1^{er} Edition, de Boeck, paris 2003.
- 24- Maud Roucan-kan, Bringing Dupont Profitability Model to Extension, Journal, volume 51, Number 5, October 2013.
- 25- Michel DEETCH, joel PETEY, Mesure et Gestion du Risque de credit Dans l'institution Financières, reeve Banque, Edition 2008.
- 26- Michel Rouach, Gérard NAULLEAU, contrôle de gestion bancaire et Dérection Financiere, Revue Banque, 5^{em} Edition, paris 1993.
- 27- Miller Kent & Bromiley Philip, strategic risk and corporate performance: an analysis of alternative risk measures, academy of management journal, vol: 33 N°4, 1990.
- 28- Peter Drucker, people and performance, Harvard business school press 2007.
- 29- Peter.F.Drucker, Management: Tasks responsibilities, practices, Harper and Row, New York, 1974.
- 30- Philippe Lorinon, Méthodes et pratiques de la performance, édition d'organisation, paris 1998.
- 31- Revue banque, Bale II en question, N° 642. 2002
- 32- Sawnders Anthony & Cornett Marcia, Financial Institutions Management : A risk Management approach 4th ed, mc graw-hill, new York, 2002.
- 33- Stephany.D, development durable et performance de lentreprise, edition liasons, Paris 2003.
- 34- Triquillah KHAN et habib Ahmed, la gestion des risque, analyse de certains aspects liés à l'industrie de la finance islamique, institut islamique de recherches et de formation Bid JEDDAH (RAS), 2002.
- 35- Xiaoqing.Fu Shelogh Heffernan, Economies of Scale and Scope in china's Banking Sector, working paper cass Business School, city Univercity, London January 2006.

36- Young R. D. Measuring Bank Cost Efficiency: Don't count on Accounting Ratios, Financial practice and education ،USA ،1997.

ثالثا - المواقع الإلكترونية:

- 1- القانون رقم 08-01، المؤرخ في 20-01-2008، يتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16.
- 2- القانون رقم 08-02 المؤرخ في 21-07-2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال تعاونيات الادخار والقرض، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16.
- 3- القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23-12-2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16.
- 4- القانون رقم 09-01 المؤرخ في 17-02-2009، يتعلق بحسابات العملة الصعبة، على الموقع الإلكتروني: [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz) بتاريخ 2017/10/16.
- القانون رقم 09-03 المؤرخ في: 26-05-2009، يحدد شروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16.
- 5- القانون رقم 11-04 المؤرخ في 24-05-2011، يتعلق بخطر السيولة، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16.
- 6- القانون رقم 11-08 المؤرخ في: 28-11-2011، تعلق بالرقابة الداخلية للبنوك، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16.
- 7- القانون رقم 13-01 المؤرخ في: 08-04-2013 تعلق بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16.
- 8- القانون رقم 14-01 المؤرخ في: 16-02-2014، تعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، على الموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz بتاريخ 2017/10/16.
- 9- بنك الجزائر، التقارير السنوية للفترة (2009-2016)، التطور الاقتصادي والنقدي على الموقع: www.bank-of-algeria.dz
- 10- موقع البنك الوطني الجزائري: . www.bna.dz/presentation.html.01/02/2018
- 11- موقع بنك القرض الشعبي الجزائري www.cpa-bank.dz.presentation.02/01/2018

- 12- موقع بنك سوسيتي جنرال الجزائر: www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html.10/02/2018
- 13- موقع بنك البركة الجزائري: www.albaraka-bank.com
- 14- موقع بنك الخليج الجزائر: www.ag-bank.com
- 15- موقع بنك التنمية المحلية: www.bdl.dz
- 16- Saoussen Ben Garma, Libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents la prégnance du rôle des institutions, à partir de site d'internet: www.univ-paris13-fr/eepn/IMG/pdf/Page05. Consulté le 11-07-2017
- 17- www.Expandcart.Com/ar/24675 Consulté le 06/07/2017.
- 18- BRI Nouvel accord de bale sur les fonds propres Avril 2003 a partir du site d'internet www.bis.org/bebs/cp3Fullfr.POLF, consulté le: 06/07/2017.

الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات متغيرات الدراسة

BNA	TC	Y1	Y2	P1	P2	P3
2009	13105	619015	37236	0.945	0.039	0.008
2010	13926	658215	6571	1.154	0.041	0.009
2011	15305	878814	7404	1.329	0.047	0.007
2012	17394	981290	8302	1.432	0.05	0.008
2013	19751	909535	9194	1.508	0.052	0.006
2014	20983	156046	9428	1.561	0.056	0.008
2015	21884	1682622	9743	1.614	0.059	0.007
2016	23039	1702413	9876	1.645	0.061	0.006

CPA	TC	Y1	Y2	P1	P2	P3
2009	8237	593515	28062	0.836	0.059	0.006
2010	9522	522179	6266	0.984	0.063	0.007
2011	10979	719750	6492	1.084	0.068	0.007
2012	12685	990420	6680	1.13	0.072	0.006
2013	14493	1000784	6817	1.225	0.078	0.005
2014	16983	899517	7019	1.262	0.083	0.007
2015	17814	931546	7193	1.308	0.089	0.006
2016	18157	1021315	7289	1.351	0.093	0.006

BDL	TC	Y1	Y2	P1	P2	P3
2009	10671	606265	32650	0.581	0.047	0.006
2010	11724	590197	6419	0.693	0.049	0.007
2011	13142	799282	6948	0.794	0.066	0.007
2012	15039	985855	7493	0.879	0.06	0.005
2013	17122	955159	8002	0.969	0.068	0.006
2014	18983	527781	8215	1.023	0.073	0.007
2015	19849	1307084	8468	1.297	0.082	0.006
2016	20598	1361864	8645	1.312	0.087	0.006

E.BAR	TC	Y1	Y2	P1	P2	P3
2009	3516	49948	1908	1.422	0.224	0.025
2010	2993	55573	2551	1.883	0.203	0.027
2011	3599	55770	3223	2.159	0.193	0.023
2012	4268	58737	4852	2.203	0.142	0.022
2013	4393	60119	305	2.256	0.157	0.015
2014	4518	61799	305	2.311	0.086	0.017
2015	5012	65835	305	2.402	0.082	0.019
2016	5228	68017	305	2.606	0.08	0.018

SGA	TC	Y1	Y2	P1	P2	P3
2009	4322	85642	3737	1.348	1.081	0.005
2010	5156	89632	3737	1.547	0.967	0.006
2011	3592	116283	5552	1.553	1.136	0.007
2012	3799	125070	5178	1.607	1.108	0.006
2013	4080	137246	15	1.672	0.984	0.008
2014	4295	141102	15	1.702	0.461	0.007
2015	4417	149227	15	1.716	0.432	0.005
2016	4589	152918	15	1.801	0.456	0.007

AGB	TC	Y1	Y2	P1	P2	P3
2009	1374	18606	15	1.08	0.082	0.094
2010	828	22755	15	1.493	0.051	0.088
2011	995	26515	15	1.393	0.052	0.076
2012	1368	44643	15	1.714	0.032	0.032
2013	1418	5231	15	1.802	0.061	0.016
2014	1523	35128	15	1.846	0.05	0.015
2015	1607	38212	15	1.904	0.063	0.014
2016	1731	28940	15	1.912	0.057	0.017

الملحق رقم (02): جدول تحليل التباين لمتغيرات الدراسة

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2037339118.167	5	407467823.633	54.770	.000
Within Groups	312464081.750	42	7439620.994		
Total	2349803199.917	47			

ANOVA

Y1	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	8182222948328.605	5	1636444589665.721	23.452	.000
Within Groups	2930672561614.875	42	69777918133.688		
Total	11112895509943.480	47			

ANOVA

Y2	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1137988679.417	5	227597735.883	5.519	.001
Within Groups	1732038420.500	42	41239010.012		
Total	2870027099.917	47			

ANOVA

P1	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	7.253	5	1.451	21.901	.000
Within Groups	2.782	42	.066		
Total	10.034	47			

P2

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.790	5	.758	43.084	.000
Within Groups	.739	42	.018		
Total	4.529	47			

ANOVA

P3	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.009	5	.002	8.656	.000
Within Groups	.009	42	.000		
Total	.018	47			

الملحق رقم (03): جدول المقارنات المتعددة

Multiple Comparisons						
Dependent Variable: TC						
Scheffe						
(I) BANK	(J) BANK	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
BNA	CPA	4564.62500	1363.78343	.068	-196.6129-	9325.8629
	BDL	2282.37500	1363.78343	.730	-2478.8629-	7043.6129
	BARAKA	13982.50000*	1363.78343	.000	9221.2621	18743.7379
	SGA	13892.12500*	1363.78343	.000	9130.8871	18653.3629
	AGB	16817.87500*	1363.78343	.000	12056.6371	21579.1129
CPA	BNA	-4564.62500-	1363.78343	.068	-9325.8629-	196.6129
	BDL	-2282.25000-	1363.78343	.730	-7043.4879-	2478.9879
	BARAKA	9417.87500*	1363.78343	.000	4656.6371	14179.1129
	SGA	9327.50000*	1363.78343	.000	4566.2621	14088.7379
	AGB	12253.25000*	1363.78343	.000	7492.0121	17014.4879
BDL	BNA	-2282.37500-	1363.78343	.730	-7043.6129-	2478.8629
	CPA	2282.25000	1363.78343	.730	-2478.9879-	7043.4879
	BARAKA	11700.12500*	1363.78343	.000	6938.8871	16461.3629
	SGA	11609.75000*	1363.78343	.000	6848.5121	16370.9879
	AGB	14535.50000*	1363.78343	.000	9774.2621	19296.7379
BARAKA	BNA	-13982.50000-*	1363.78343	.000	-18743.7379-	-9221.2621-
	CPA	-9417.87500-*	1363.78343	.000	-14179.1129-	-4656.6371-
	BDL	-11700.12500-*	1363.78343	.000	-16461.3629-	-6938.8871-
	SGA	-90.37500-	1363.78343	1.000	-4851.6129-	4670.8629
	AGB	2835.37500	1363.78343	.513	-1925.8629-	7596.6129
SGA	BNA	-13892.12500-*	1363.78343	.000	-18653.3629-	-9130.8871-
	CPA	-9327.50000-*	1363.78343	.000	-14088.7379-	-4566.2621-
	BDL	-11609.75000-*	1363.78343	.000	-16370.9879-	-6848.5121-
	BARAKA	90.37500	1363.78343	1.000	-4670.8629-	4851.6129
	AGB	2925.75000	1363.78343	.477	-1835.4879-	7686.9879
AGB	BNA	-16817.87500-*	1363.78343	.000	-21579.1129-	-12056.6371-
	CPA	-12253.25000-*	1363.78343	.000	-17014.4879-	-7492.0121-
	BDL	-14535.50000-*	1363.78343	.000	-19296.7379-	-9774.2621-
	BARAKA	-2835.37500-	1363.78343	.513	-7596.6129-	1925.8629
	SGA	-2925.75000-	1363.78343	.477	-7686.9879-	1835.4879

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Y1

Scheffe

(I) BANK	(J) BANK	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
BNA	CPA	113615.50000	132077.55121	.980	-347493.3775-	574724.3775
	BDL	56807.87500	132077.55121	.999	-404301.0025-	517916.7525
	BARAKA	889019.00000*	132077.55121	.000	427910.1225	1350127.8775
	SGA	823853.75000*	132077.55121	.000	362744.8725	1284962.6275
	AGB	920990.00000*	132077.55121	.000	459881.1225	1382098.8775
CPA	BNA	-113615.50000-	132077.55121	.980	-574724.3775-	347493.3775
	BDL	-56807.62500-	132077.55121	.999	-517916.5025-	404301.2525
	BARAKA	775403.50000*	132077.55121	.000	314294.6225	1236512.3775
	SGA	710238.25000*	132077.55121	.000	249129.3725	1171347.1275
	AGB	807374.50000*	132077.55121	.000	346265.6225	1268483.3775
BDL	BNA	-56807.87500-	132077.55121	.999	-517916.7525-	404301.0025
	CPA	56807.62500	132077.55121	.999	-404301.2525-	517916.5025
	BARAKA	832211.12500*	132077.55121	.000	371102.2475	1293320.0025
	SGA	767045.87500*	132077.55121	.000	305936.9975	1228154.7525
	AGB	864182.12500*	132077.55121	.000	403073.2475	1325291.0025
BARAKA	BNA	-889019.00000-*	132077.55121	.000	-1350127.8775-	-427910.1225-
	CPA	-775403.50000-*	132077.55121	.000	-1236512.3775-	-314294.6225-
	BDL	-832211.12500-*	132077.55121	.000	-1293320.0025-	-371102.2475-
	SGA	-65165.25000-	132077.55121	.998	-526274.1275-	395943.6275
	AGB	31971.00000	132077.55121	1.000	-429137.8775-	493079.8775
SGA	BNA	-823853.75000-*	132077.55121	.000	-1284962.6275-	-362744.8725-
	CPA	-710238.25000-*	132077.55121	.000	-1171347.1275-	-249129.3725-
	BDL	-767045.87500-*	132077.55121	.000	-1228154.7525-	-305936.9975-
	BARAKA	65165.25000	132077.55121	.998	-395943.6275-	526274.1275
	AGB	97136.25000	132077.55121	.990	-363972.6275-	558245.1275
AGB	BNA	-920990.00000-*	132077.55121	.000	-1382098.8775-	-459881.1225-
	CPA	-807374.50000-*	132077.55121	.000	-1268483.3775-	-346265.6225-
	BDL	-864182.12500-*	132077.55121	.000	-1325291.0025-	-403073.2475-
	BARAKA	-31971.00000-	132077.55121	1.000	-493079.8775-	429137.8775
	SGA	-97136.25000-	132077.55121	.990	-558245.1275-	363972.6275

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Y2

Scheffe

(I) BANK	(J) BANK	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
BNA	CPA	2742.00000	3210.88033	.980	-8467.8189-	13951.8189
	BDL	1364.25000	3210.88033	.999	-9845.5689-	12574.0689
	BARAKA	10500.00000	3210.88033	.079	-709.8189-	21709.8189
	SGA	9936.25000	3210.88033	.112	-1273.5689-	21146.0689
	AGB	12204.25000*	3210.88033	.025	994.4311	23414.0689
CPA	BNA	-2742.00000-	3210.88033	.980	-13951.8189-	8467.8189
	BDL	-1377.75000-	3210.88033	.999	-12587.5689-	9832.0689
	BARAKA	7758.00000	3210.88033	.341	-3451.8189-	18967.8189
	SGA	7194.25000	3210.88033	.427	-4015.5689-	18404.0689
	AGB	9462.25000	3210.88033	.147	-1747.5689-	20672.0689
BDL	BNA	-1364.25000-	3210.88033	.999	-12574.0689-	9845.5689
	CPA	1377.75000	3210.88033	.999	-9832.0689-	12587.5689
	BARAKA	9135.75000	3210.88033	.176	-2074.0689-	20345.5689
	SGA	8572.00000	3210.88033	.235	-2637.8189-	19781.8189
	AGB	10840.00000	3210.88033	.064	-369.8189-	22049.8189
BARAKA	BNA	-10500.00000-	3210.88033	.079	-21709.8189-	709.8189
	CPA	-7758.00000-	3210.88033	.341	-18967.8189-	3451.8189
	BDL	-9135.75000-	3210.88033	.176	-20345.5689-	2074.0689
	SGA	-563.75000-	3210.88033	1.000	-11773.5689-	10646.0689
	AGB	1704.25000	3210.88033	.998	-9505.5689-	12914.0689
SGA	BNA	-9936.25000-	3210.88033	.112	-21146.0689-	1273.5689
	CPA	-7194.25000-	3210.88033	.427	-18404.0689-	4015.5689
	BDL	-8572.00000-	3210.88033	.235	-19781.8189-	2637.8189
	BARAKA	563.75000	3210.88033	1.000	-10646.0689-	11773.5689
	AGB	2268.00000	3210.88033	.992	-8941.8189-	13477.8189
AGB	BNA	-12204.25000-*	3210.88033	.025	-23414.0689-	-994.4311-
	CPA	-9462.25000-	3210.88033	.147	-20672.0689-	1747.5689
	BDL	-10840.00000-	3210.88033	.064	-22049.8189-	369.8189
	BARAKA	-1704.25000-	3210.88033	.998	-12914.0689-	9505.5689
	SGA	-2268.00000-	3210.88033	.992	-13477.8189-	8941.8189

Multiple Comparisons

Dependent Variable: P1

Scheffe

(I) BANK	(J) BANK	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
BNA	CPA	.25100	.12868	.583	-.1982-	.7002
	BDL	.45500*	.12868	.045	.0058	.9042
	BARAKA	-.75675-*	.12868	.000	-1.2060-	-.3075-
	SGA	-.21975-	.12868	.713	-.6690-	.2295
	AGB	-.24450-	.12868	.611	-.6937-	.2047
CPA	BNA	-.25100-	.12868	.583	-.7002-	.1982
	BDL	.20400	.12868	.772	-.2452-	.6532
	BARAKA	-1.00775-*	.12868	.000	-1.4570-	-.5585-
	SGA	-.47075-*	.12868	.035	-.9200-	-.0215-
	AGB	-.49550-*	.12868	.022	-.9447-	-.0463-
BDL	BNA	-.45500-*	.12868	.045	-.9042-	-.0058-
	CPA	-.20400-	.12868	.772	-.6532-	.2452
	BARAKA	-1.21175-*	.12868	.000	-1.6610-	-.7625-
	SGA	-.67475-*	.12868	.001	-1.1240-	-.2255-
	AGB	-.69950-*	.12868	.000	-1.1487-	-.2503-
BARAKA	BNA	.75675*	.12868	.000	.3075	1.2060
	CPA	1.00775*	.12868	.000	.5585	1.4570
	BDL	1.21175*	.12868	.000	.7625	1.6610
	SGA	.53700*	.12868	.010	.0878	.9862
	AGB	.51225*	.12868	.016	.0630	.9615
SGA	BNA	.21975	.12868	.713	-.2295-	.6690
	CPA	.47075*	.12868	.035	.0215	.9200
	BDL	.67475*	.12868	.001	.2255	1.1240
	BARAKA	-.53700-*	.12868	.010	-.9862-	-.0878-
	AGB	-.02475-	.12868	1.000	-.4740-	.4245
AGB	BNA	.24450	.12868	.611	-.2047-	.6937
	CPA	.49550*	.12868	.022	.0463	.9447
	BDL	.69950*	.12868	.000	.2503	1.1487
	BARAKA	-.51225-*	.12868	.016	-.9615-	-.0630-
	SGA	.02475	.12868	1.000	-.4245-	.4740

Multiple Comparisons

Dependent Variable: P2

Scheffe

(I) BANK	(J) BANK	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
BNA	CPA	-.02500-	.06632	1.000	-.2565-	.2065
	BDL	-.01588-	.06632	1.000	-.2474-	.2157
	BARAKA	-.09525-	.06632	.837	-.3268-	.1363
	SGA	-.77750*	.06632	.000	-1.0090-	-.5460-
	AGB	-.00538-	.06632	1.000	-.2369-	.2262
CPA	BNA	.02500	.06632	1.000	-.2065-	.2565
	BDL	.00912	.06632	1.000	-.2224-	.2407
	BARAKA	-.07025-	.06632	.950	-.3018-	.1613
	SGA	-.75250*	.06632	.000	-.9840-	-.5210-
	AGB	.01962	.06632	1.000	-.2119-	.2512
BDL	BNA	.01588	.06632	1.000	-.2157-	.2474
	CPA	-.00912-	.06632	1.000	-.2407-	.2224
	BARAKA	-.07938-	.06632	.918	-.3109-	.1522
	SGA	-.76163*	.06632	.000	-.9932-	-.5301-
	AGB	.01050	.06632	1.000	-.2210-	.2420
BARAKA	BNA	.09525	.06632	.837	-.1363-	.3268
	CPA	.07025	.06632	.950	-.1613-	.3018
	BDL	.07938	.06632	.918	-.1522-	.3109
	SGA	-.68225*	.06632	.000	-.9138-	-.4507-
	AGB	.08988	.06632	.868	-.1417-	.3214
SGA	BNA	.77750*	.06632	.000	.5460	1.0090
	CPA	.75250*	.06632	.000	.5210	.9840
	BDL	.76163*	.06632	.000	.5301	.9932
	BARAKA	.68225*	.06632	.000	.4507	.9138
	AGB	.77213*	.06632	.000	.5406	1.0037
AGB	BNA	.00538	.06632	1.000	-.2262-	.2369
	CPA	-.01962-	.06632	1.000	-.2512-	.2119
	BDL	-.01050-	.06632	1.000	-.2420-	.2210
	BARAKA	-.08988-	.06632	.868	-.3214-	.1417
	SGA	-.77213*	.06632	.000	-1.0037-	-.5406-

Multiple Comparisons

Dependent Variable: P3

Scheffe

(I) BANK	(J) BANK	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
BNA	CPA	.00112	.00732	1.000	-.0244-	.0267
	BDL	.00113	.00732	1.000	-.0244-	.0267
	BARAKA	-.01337-	.00732	.650	-.0389-	.0122
	SGA	.00100	.00732	1.000	-.0246-	.0266
	AGB	-.03663-*	.00732	.001	-.0622-	-.0111-
CPA	BNA	-.00112-	.00732	1.000	-.0267-	.0244
	BDL	.00000	.00732	1.000	-.0256-	.0256
	BARAKA	-.01450-	.00732	.566	-.0401-	.0111
	SGA	-.00012-	.00732	1.000	-.0257-	.0254
	AGB	-.03775-*	.00732	.001	-.0633-	-.0122-
BDL	BNA	-.00113-	.00732	1.000	-.0267-	.0244
	CPA	.00000	.00732	1.000	-.0256-	.0256
	BARAKA	-.01450-	.00732	.566	-.0401-	.0111
	SGA	-.00013-	.00732	1.000	-.0257-	.0254
	AGB	-.03775-*	.00732	.001	-.0633-	-.0122-
BARAKA	BNA	.01337	.00732	.650	-.0122-	.0389
	CPA	.01450	.00732	.566	-.0111-	.0401
	BDL	.01450	.00732	.566	-.0111-	.0401
	SGA	.01437	.00732	.576	-.0112-	.0399
	AGB	-.02325-	.00732	.096	-.0488-	.0023
SGA	BNA	-.00100-	.00732	1.000	-.0266-	.0246
	CPA	.00012	.00732	1.000	-.0254-	.0257
	BDL	.00013	.00732	1.000	-.0254-	.0257
	BARAKA	-.01437-	.00732	.576	-.0399-	.0112
	AGB	-.03763-*	.00732	.001	-.0632-	-.0121-
AGB	BNA	.03663*	.00732	.001	.0111	.0622
	CPA	.03775*	.00732	.001	.0122	.0633
	BDL	.03775*	.00732	.001	.0122	.0633
	BARAKA	.02325	.00732	.096	-.0023-	.0488
	SGA	.03763*	.00732	.001	.0121	.0632

الملحق رقم (04): متوسط مرونات الإحلال

SEG12	SEG13	SEG23			
2.563478	0.142358	0.959648			
3.242587	0.059925	0.910035			
3.023397	0.253578	0.781599			
2.441293	0.346211	0.848334			
2.265986	0.261578	0.685439			
2.110583	0.083569	0.691267			
2.706987	0.180671	0.726119			
2.651983	0.153309	0.653982	2.625787	0.185150	0.782053
2.305618	0.155487	0.915578			
2.573369	0.267824	0.698241			
2.237415	0.316387	0.643318			
3.129735	0.371553	0.662794			
2.440681	0.195187	0.764102			
2.401372	0.280481	0.619973			
2.267735	0.346657	0.710558			
3.018934	0.215539	0.622994	2.546857	0.268639	0.704695
2.348973	0.182944	0.760351			
2.164098	0.136187	0.615483			
3.159947	0.279418	0.672097			
3.057159	0.317584	0.721184			
2.151385	0.351973	0.635523			
2.194381	0.217064	0.590648			
2.130723	0.226614	0.664935			
2.018365	0.193765	0.706152	2.403129	0.238194	0.670797
3.384479	0.060072	0.642238			
3.126532	0.051364	0.660852			
2.847118	0.132805	0.682271			
2.130075	0.516171	0.703411			
2.341591	0.481530	0.638533			
2.550486	0.403356	0.592774			
3.128633	0.501628	0.640097			
2.463072	0.516103	0.618536	2.746498	0.332879	0.647339
1.709183	0.510663	0.682533			
2.138492	0.502784	0.676515			
2.051974	0.506213	0.667299			
2.170029	0.470933	0.703175			
1.732155	0.456315	0.659233			
1.690127	0.440087	0.674515			
1.803745	0.432892	0.628925			

1.727153	0.419833	0.629163	1.877857	0.467465	0.665170
3.916775	-0.186766	0.619966			
3.902366	-0.035725	0.638576			
2.894525	0.284975	0.649365			
2.647815	0.570792	0.648899			
2.553175	0.596713	0.642533			
1.998566	0.603787	0.649789			
1.973533	0.631785	0.648849			
1.970275	0.652566	0.649533	2.732129	0.389766	0.643439

الملحق رقم (05): متوسط مروونات الطلب السعرية

ED1	ED2	ED3			
-0.568737	-0.740533	-0.380425			
-0.562245	-0.738645	-0.382523			
-0.552630	-0.731025	-0.371066			
-0.548966	-0.710893	-0.364215			
-0.537318	-0.724517	-0.360840			
-0.535275	-0.715221	-0.352428			
-0.523066	-0.708933	-0.350112			
-0.520012	-0.701420	-0.350066	-0.543531	-0.721398	-0.363959
-0.551385	-0.698435	-0.346425			
-0.543869	-0.699317	-0.341217			
-0.507637	-0.701628	-0.350025			
-0.507428	-0.700320	-0.331718			
-0.510966	-0.684125	-0.320145			
-0.512815	-0.684550	-0.322428			
-0.520328	-0.671325	-0.313966			
-0.520763	-0.671234	-0.320873	-0.521899	-0.688867	-0.330850
-0.504986	-0.702389	-0.300785			
-0.513180	-0.709875	-0.310425			
-0.511475	-0.712466	-0.321527			
-0.520230	-0.715358	-0.323681			
-0.523611	-0.724125	-0.301210			
-0.511325	-0.726739	-0.300323			
-0.507145	-0.715123	-0.302418			
-0.500328	-0.710054	-0.308639	-0.511535	-0.714516	-0.308626
-0.480917	-0.703538	-0.289418			
-0.480025	-0.708425	-0.275033			
-0.479845	-0.716329	-0.270928			
-0.475328	-0.710015	-0.260015			
-0.470015	-0.702413	-0.251345			
-0.469985	-0.698375	-0.250012			
-0.460251	-0.699250	-0.251366			
-0.470112	-0.706428	-0.260317	-0.473310	-0.705597	-0.263554
-0.410238	-0.674532	-0.230512			
-0.417025	-0.670217	-0.230045			
-0.409875	-0.669830	-0.207966			
-0.409923	-0.665425	-0.206371			
-0.403845	-0.664002	-0.214128			
-0.396518	-0.660015	-0.209893			
-0.395633	-0.657893	-0.221420			

-0.407732	-0.650047	-0.210013	-0.406349	-0.663995	-0.216294
-0.461320	-0.692345	-0.159845			
-0.459845	-0.690128	-0.180360			
-0.450125	-0.681015	-0.176455			
-0.450033	-0.680113	-0.175128			
-0.447512	-0.677125	-0.172632			
-0.449832	-0.670366	-0.169341			
-0.462366	-0.680477	-0.183445			
-0.451870	-0.680085	-0.177218	-0.454113	-0.681457	-0.174303

الملحق رقم (06): متوسط وفورات الحجم

ES	ELS		
3.023425	0.330751		
2.801633	0.356935		
2.792125	0.358150		
2.595482	0.385285		
2.673225	0.374080		
2.798177	0.357376		
2.799866	0.357160		
2.841007	0.351988	2.790618	0.358965
2.601215	0.384436		
2.583433	0.387082		
2.524380	0.396137		
2.509723	0.398450		
2.483566	0.402647		
2.470217	0.404823		
2.531645	0.395000		
2.539812	0.393730	2.530499	0.395288
2.410612	0.414832		
2.391525	0.418143		
2.363830	0.423042		
2.349517	0.425619		
2.384377	0.419397		
2.402945	0.416156		
2.396523	0.417271		
2.380121	0.420147	2.384931	0.419326
1.513466	0.660735		
1.598728	0.625497		
1.845475	0.541866		
2.211923	0.452095		
2.105366	0.474977		
1.951380	0.512458		
1.710245	0.584712		
1.694217	0.590243	1.828850	0.540303
1.655128	0.604183		
1.642866	0.608692		
1.631525	0.612923		
1.600712	0.624722		
1.603125	0.623782		
1.642084	0.608982		
1.663945	0.600981		

1.650012	0.606056	1.636175	0.611290
0.941514	1.062119		
0.922425	1.084099		
0.871633	1.147272		
0.810075	1.234454		
0.802639	1.245890		
0.829866	1.205014		
0.836125	1.195993		
0.875375	1.142368	0.861207	1.164651